" أَثَر اتساعِ المَعنَى في تعدد الإعرَاب عند النَحَّاس في "شرحِ القصائِد التسع المَشْهورَات"

الدكتور

مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى

أستاذ مساعد بقسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الحادي عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

" أَثَرُ اتِّسَاعِ المَعنَى في تَعَدُّد الإعرَاب عندَ النَحَّاس في "شَرحِ القَصَائِد التِّسع المَشْهُورَات"

مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : MokhtarYamni.4119@azhar.eg

الملخص

تضمن هذا البحث ما يلي :

* مفهوم الاتساع في المعنى ، وأثره في تعدد الإعراب .
* مفهوم الإعراب ، حقيقته ، وأنواعه ، وفائدته في الكلام .
* أهمية المعنى لدى النحويين ، واختيارهم المعنى الأقوى .
* تعدد الإعراب ، حقيقته ، وأنواعه ، وأسبابه .
* يتمثل تعدد الإعراب في صورتين :

الأولى : تعدد أوجه الإعراب (الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم).

والثانية : تعدد في توجيه الإعراب (الوظيفة النحوية للكلمة) .

* أبرز هذا البحث موقف النحاس من تعدد الإعراب وعلاقة المعنى بتعدد الإعراب عنده .
* يتمثل تعدد الإعراب عند النحاس فيما يأتي :
* تعدد الإعراب في الوجه الإعرابي الواحد .
* تعدد الإعراب في أكثر من وجه إعرابي .
* تعدد الأحكام النحوية لاتساع المعنى .

الكلمات المفتاحية : أثر – اتساع المعنى – تعدد الإعراب – النحاس – شرح القصائد التسع .

The effect of the widening of the meaning in the multiplicity of ' expressions for copper In 'Explanation of the Nine Famous Poems'

Mukhtar Abdel Hamid Abdel Rahim Youmna
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Qena, Arab Republic of Egypt.
Email: MokhtarYamni.4119@azhar.eg

Abstract

This research included the following:

***The concept of widening in meaning, and its impact on the multiplicity of expressions.**

***The concept of parsing, its reality, its types, and its usefulness in speech.**

The importance of meaning to grammarians, and their choice of the strongest meaning.

***The plurality of inflection, its reality, its types, and its causes.**

***The multiplicity of expression is represented in two forms:**

The first: the multiplicity of inflectional forms (nominative, accusative, preposition, and assertive.(

The second: a multiplicity in directing the parsing (the grammatical function of the word.(

***This research highlighted Al-Nahhas' position on the polymorphism and the relationship of meaning to the multiplicity of articulation with him.**

***The polymorphism of copper is represented in the following:**

***Multiple syntax in the same syntactic face.**

***Multiple syntax in more than one syntactic face.**

***Multiple grammatical provisions for the breadth of meaning.**

Keywords: impact - breadth of meaning - polymorphism - copper - explanation of the nine poems.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدمَة

الحمدُ للهِ المُعلم الإنسان البيان ومُميزه به عن سائر الحيوان ، الذي أنطقنا بلسانٍ عربيّ ، وجعلنا من خدَمَة العربية لغة القرآن ، وأرسل إلينا خيرَ أنبيائه وصفوته من خلقه سيدنا محمد النبي العربي القرشي الهاشمي صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنَّ اللغة وُضعت وسيلة لإفهام الشعوب ، والتعبير بها عمَّا يريده المتكلم ويفهمه السامع ، وإنَّ العرب عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ، وإنَّ سبب إصلاح العرب ألفاظها وطردها على المُثل التي قننتها لها وقصرتها عليها إنَّما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره ، واستمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنَّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ، وهذا الفرق أمر معنوي أُصلح له اللفظ وقيد مقاده الأوفق من أجله .

وإصلاح اللفظ لإبانة المعنى لا يكون إلَّا بالإعراب ، فالإعراب فرع المعنى ، والإعراب والمعنى متلازمان لا يصح أحدهما من غير الآخر ، فلا يُفهم المعنى من غير الإعراب ، ولا يصح الإعراب من غير المعنى ، فلا يجوز أن يُعرب أي نصٍ ، أو تركيب ما دون فهم معناه .

وقد أدرك علماؤنا الأوائل هذا التلازم وهذه التوأمة بين المعنى والإعراب ، وأنَّه لا غنى لأحدهما عن الآخر قال الإمام المحقق عبد القاهر الجرجاني : " قد عُلم أنَّ الألفاظ مُغلقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحُها ، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكون هو المُستخرجَ لها ، وأنَّه المِعيارُ الذي لا يتبين

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الكلامُ ورجحانه حتى يُعرضَ عليه والمِقياسُ الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يُرجعَ إليه."(١)

وفي لغتنا العربية ، وتراثنا العظيم من القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشعر العربي الفصيح اتساع في المعاني ، لإظهار أغراضها عن طريق الإعراب وذهاب العلماء في تقدير هذه المعاني كل مذهب ، وهذا لأثراء اللغة وبيان فصاحتها وبيان إعجاز القرآن الكريم وتعدد معانيه ، وما نتج عنه من تعدد الإعراب لدى النحويين والمفسرين .

ومن هذا المنطلق اخترت موضوعاً وثيق الصلة بهذا الشأن وبتراثنا الشعري ، فكان موضوع البحث هو " أَثرُ اتِّسَاعِ المَعنَى في تَعدُّد الإعرابِ عندَ النَحَّاس في "شَرحِ القَصائِد التِّسع المَشهورَات "

أهداف الدراسة :

١- تهدف الدراسة إلى استقراء وبيان تعدد الإعراب في النحو عند أبي جعفر النحاس في كتابه " شرح القصائد التسع المشهورات ".

٢- توضيح مذاهب النحويين ووجهة نظرهم فيما جاء من أوجه في الإعراب وكان لاتساع المعنى أثر فيها .

٣- إسهام البحث في الدراسة المتأنية للنصوص الشعرية وفهم معانيها ، وما قيل فيها من آراء ، وما جاء فيها من توجيهات .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث فيما يأتي :

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٢٨

١- أبو جعفر النحاس عالم جليل ، فهو من علماء النحو الذين عاشوا في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري ، وصاحب فكر نحوي ثاقب ، وله مؤلفات نحوية ، وله باع طويل في الإعراب والتوجيهات النحوية وأكبر دليل على ذلك كتابه " إعراب القرآن الكريم " ، وكتابه " شرح القصائد التسع المشهورات " الذي نحن بصدده ، فآراؤه وأحكامه على ما قاله النحويون لها قيمة علمية مفيدة ، فاستوقفني تعدد الإعراب في شرحه للقصائد التسع ، وتوجيهاته النحوية لهذه الأوجه .

٢- خدمة النحو العربي كما خدمه السابقون ، وذلك بجمع ما تفرق من تعدد للإعراب في هذه القصائد الشعرية ، وما قيل فيها من آراء وتوجيهات ، وبيان أثر المعنى في هذا التعدد .

٣- أنّ المعنى هو العامل الرئيس في تعدد الإعراب ، لأنَّ الإعراب فرع المعنى فلا يصلح أي تركيب من غير أن يُفهم معناه ومراد المتكلم منه .

٤- أنَّ تعدد الإعراب جاء في كتب النحو وإعراب القرآن الكريم قديماً نتيجة لاتساع المعنى ، وفي هذا إثراء للغة العربية وليس حجراً على المعاني وتضييقاً لها .

٥- أنَّ النصوص الشعرية تمثل بيئة خصبة تنطلق فيها آراء النحويين لبيان مراد الشعراء من هذه النصوص وتوجيه ما تحمله هذه الأبيات من معانٍ وتوجيهها توجيهاً نحوياً يفيد النص ويبعده عن الشاذ أو الضعيف من حيث الصناعة النحوية فكلٌ جاء لخدمة اللغة العربية .

منهج الدراسة :

اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، وذلك باستقراء وحصر ما تعدد إعرابه عند أبي جعفر النحاس في كتابه "شرح القصائد التسع

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المشهورات " ، وما عثرت عليه فيها ووصف هذا التعدد وبيان أثر المعنى فيه ، وتحليل هذا الإعراب بما قاله النحويون في هذه الشواهد وموقف النحاس من آرائهم بالقبول ، أو بالرفض ، وقد سرت على ترتيب الكتاب وترتيب قصائده فيما يتعلق بالوجه الإعرابي من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، وسواء كان وجهاً واحداً في الكلمة ، أو أكثر من وجه ، وبينت تعدد الإعراب (الوظيفة النحوية) لهذه الكلمة في التركيب على الرفع أو على النصب أو على الجر أو على الجزم ، وهكذا.

الدراسات السابقة :

* التوسع في كتاب سيبويه ، وهو كتاب مطبوع للدكتور / عادل هادي العبيدي – كلية الآداب – جامعة المستنصرية – العراق – الناشر – مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٤ م

* القضايا اللغوية في " شرح القصائد التسع المشهورات " لأبي جعفر النحاس ، رسالة دكتوراه في الآداب واللغة العربية ، تخصص (اللسانيات واللغة العربية) جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر ، للباحث / مصطفى زماش ٢٠١٩ م ، تناول فيها بعد المقدمة والتمهيد المباحث الآتية : القضايا الصوتية ، والقضايا الصرفية ، والقضايا النحوية (عود الضمير ، الحذف والتقدير ، التقديم والتأخير ، الترخيم) والقضايا الدلالية .

* اشتقاق الأسماء وتعليلها في شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس – دراسة دلالية – بحث في دورية مجلة (جسور المعرفة) المجلد ٦ العدد ٤ – جامعة حسيبة بو علي – الجزائر – الباحث / مصطفى زماش .

خطة البحث :

قد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في : مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع .

المقدمة ، وفيها : موضوع البحث ، وأهداف الدراسة ، وأهمية الدراسة ، ومنهج الدراسة .

التمهيد ، وعنوانه : التعريف بأبي جعفر النحاس ، وكتابه شرح القصائد التسع .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بأبي جعفر النحاس .

المطلب الثاني : التعريف بشرح القصائد التسع .

المبحث الأول : أثر اتساع المعنى في تعدد الإعراب ، وموقف النحاس منه (دراسة تحليلية).

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : اتساع المعنى وتعدد الإعراب .

المطلب الثاني : موقف النحاس من تعدد الإعراب .

المبحث الثاني : تعدد الإعراب في الوجه الإعرابي الواحد .

المبحث الثالث : تعدد الإعراب في أكثر من وجه إعرابي .

المبحث الرابع : تعدد الأحكام النحوية لاتساع المعنى .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعدد حكم الأحرف الداخلة على المبتدأ والخبر .

المطلب الثاني : تعدد حكم أحرف العطف .

الخاتمة ، وفيها ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات .

وأخيراً : ثبت للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث .

" وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " (٨٨ سورة هود)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تمهيد

التعريف بأبي جَعفر النَحَّاس وكتابه " شرح القَصَائِد التسع"

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بأبي جَعفر النَحَّاس .

اسمه ونسبه وحياته :

هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري النحوي .

كنيته : أبو جعفر ، لقبه : النحاس [١] ، وقيل : ابن النحاس . [٢] ، وسماه آخرون : الصَّفار نسبة إلى عمل النحاس أو الأواني الصفرية . [٣]

ولد في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري في مصر ، كان من أهل الفضل والعلم ، كان يُنَظَّر له بأبي بكر الأنباري ونفطويه ، قال عنه أحد تلاميذه ، وهو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس : كان عالماً بالنحو ، صادقاً وكتب الحديث ، رحل إلى بغداد والأنبار والكوفة وأخذ عن علمائهم ، ثم عاد إلى مصر واستقر فيها ، ويقال : إنَّه جلس على درج المقياس على شاطيء النيل يقطع بعض أبيات من الشعر عروضياً فرآه أحد العامة فظن أنَّه يسحر النيل فدفعه وألقاه في النيل فغرق فيه ، ولم يقف له على خبر ، فكانت وفاته سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة النبوية رحمه الله تعالى.[٤]

---

(١) ينظر : طبقات النحويين ص ٢٣٩

(٢) ينظر : إنباه الرواة ١٠٤/١

(٣) ينظر : نزهة الألباء ص ٢٠١

(٤) ينظر : ترجمته في شذرات الذهب ٣٤٦/١ وإنباه الرواة ١٠٤/١ وسير أعلام النبلاء ٤٠١/١٥ وطبقات النحويين ص ٢٣٩ وبغية الوعاة ص ٧٠٣ والنجوم الزاهرة ٣٣٠/٣ ووفيات الأعيان ٨٣/١

أهم شيوخه :

- محمد بن الوليد بن ولَّاد المصري (توفي ٢٨٩ هـ)
- ابن كيسان (توفي ٢٩٩ هـ)
- الأخفش الأصغر علي بن سليمان (توفي ٣١٥ هـ)
- الزجاج من أصحاب المبرد (توفي ٣١٥ أو ٣١٦ هـ)
- ابن شقير البغدادي (توفي ٣١٥ هـ)
- نفطويه (توفي ٣٢٣ هـ)

أهم تلاميذه :

- محمد بن يحي بن عبد السلام الأزدي النحوي (توفي ٣٥٨ هـ)
- أبوسعيد الجزري محمد بن عز بن عبد الكريم ، سمع من النحاس في مصر(توفي٣٦٠هـ)
- محمد بن مفرح بن عبد الله المعافري (توفي ٣٧١ هـ)
- أبو بكر محمد بن علي الأدفوي (توفي ٣٨٨ هـ) [١]

أهم مصنفاته :

صنف أبو جعفر النحاس في اللغة والنحو والتفسير والإعراب والقراءات وأهمها :

* إعراب القرآن ، مطبوع بتحقيق / الشيخ خالد المعلي ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

(١) ينظر : بغية الوعاة ٣٦٢/١ وتاريخ العلماء ٣٣٩/١ ، ٧٤/٢ ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٢١/١٢ وغاية النهاية ١٩٨/٢ وطبقات المفسرين ص ٣٨

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

* الاشتقاق في اللغة ، ذكره ياقوت الحموي والصفدي مع كتاب الإشتقاق لأسماء الله تعالى . (١)

* الكافي في النحو ، وهو من الكتب المخطوطة أو المفقودة ، شرحه أبو الحسن بن الباذش الغرناطي ، ونقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني . (٢)

* شرح القصائد التسع المشهورات ، مطبوع في جزأين ، تحقيق / أحمد خطاب ، وهو الذي فيه موضوع البحث .

* ناسخ القرآن ومنسوخه (مطبوع) في مصر سنة ١٣٢٣ هـ .

* القطع والائتناف في القراءات ، وقد طبع في مجلد كبير بتحقيق / أحمد خطاب العمر عام ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م وهو في جزأين مرتب حسب سور القرآن. (٣)

مذهبه النحوي :

تلقى أبو جعفر النحاس النحو عن علماء كثيرين – كما سبق في ترجمته – وكان جلهم من المتأخرين من البصريين كالزجاج تلميذ المبرد ، فقد قرأ النحاس عليه كتاب سيبويه وذكره في معاني القرآن وشرح القصائد ، وأخذ عن الأخفش الأصغر البصري تلميذ المبرد أيضاً فقد سمعه النحاس وروى عنه كثيراً في إعراب القرآن ، وشرح القصائد ، كما أخذ النحاس عمن تلقوا عن المذهبين (البصري والكوفي) كابن كيسان ، كان بصرياً كوفياً يحفظ القولين أخذ عن المبرد وثعلب ، وكذلك أخذ النحاس عن علماء بغداد في مدة إقامته في بغداد مثل: نفطويه ، وابن شقير ، وابن رستم الطبري .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ٢٢٨/٤ والوافي بالوفيات ٢٣٧/٧

(٢) ينظر : شرح شواهد المغني ص ٤١٨ وكشف الظنون ص ١٣٧٩

(٣) ينظر : بغية الوعاة ٣٦٢/١ وكشف الظنون ص ١٤٦٠ ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٢٨/٤

وأستطيع القول : إنَّ أبا جعفر النحاس لم يتخذ لنفسه مذهباً معيناً إذ يعرض مختلف الآراء ثم يختار منها ما هو أفضل ، ولم يكن متعصباً لمذهب معين ، وهذا هو مذهب البغداديين في النحو ، فقد كانوا يرجحون المذهب الذي يرونه صحيحاً، وكان من شيوخ هذا المذهب البغدادي : ابن كيسان ، ونفطويه ، وابن شقير ، وهم شيوخ النحاس – كما سبق –

المطلب الثاني : التعريف بشرح القصائد التسع .

قصة المعلقات ، أو القصائد وتاريخها :

اختلف المؤرخون في سبب تسمية القصائد التي جمعها حماد الراوية (المتوفى سنة ١٥٥ هـ) باسم المعلقات ، وكان حماد أول من جمعها في أواخر عصر بني أمية وأوائل العصر العباسي ، وذلك أنَّه رأى زهد الناس في الشعر – الشعر الجاهلي – فجمع لهم هذه القصائد السبع ، وقال : هذه هي المشهورات ، فسميت القصائد المشهورات . (١)

إذاً لم تكن هذه القصائد تسمى المعلقات في عهد حماد ، وإنَّما كانت تسمى بعد جمعه لها : القصائد المشهورة ، فكيف والحالة هذه أطلق الناس عليها اسم (المعلقات) وتناسوا اسمها السابق؟

وبعض الكتاب يرى أنَّ اللغة تسوغ اشتقاق هذا الاسم لتلك القصائد ، لأنَّ الحفظ تعليق بمحل حفظه ، ولكن غيرهم يرى غير هذا الرأي ، فيقولون : إنَّ الشعراء في الجاهلية كانوا يقصدون أسواق العرب التي كانوا يقيمونها كل عام بجوار مكة ، فينشدون الأشعار ، فكان الشاعر ينشد قصيدته عليهم حتى يأتي على آخرها فلا يقاطعه أحد ، ولا يستوقفه ، فإذا ما أحكم القول ، وبلغ الفصاحة ما وقع اتفاقهم على حسنه وإجادته كتبوه بحروف الذهب على نفيس الديباج وعلقوه على الكعبة المشرفة تنويهاً بشأن صاحبها وتخليداً لذكره .

---

(١) ينظر : مقدمة شرح الزوزني للمعلقات العشر ص ١٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وممن قال بهذا أو نحوه في سبب تسمية تلك القصائد بالمعلقات : أحمد بن عبد ربه القرطبي صاحب كتاب (العقد الفريد)، وابن خلدون صاحب كتاب (المقدمة) ،وابن رشيق القيرواني صاحب كتاب(العمدة في محاسن الشعر وآدابه). (١)

وكان أبو جعفر النحاس يخالف ابن عبد ربه ومن تابعه على هذا المذهب في علة تلك التسمية ، قال أبو جعفر النحاس في شرحه على تلك المعلقات : " واختلفوا في جمع هذه القصائد السبع فقيل : إنَّ العرب كان أكثرها يجتمع بعكاظ ويتناشدون ، فإذا استحسن الملك قصيدة قال : علّقوها وأثبتوها في خزانتي ، وأمَّا قول من قال : إنَّها عُلِّقت في الكعبة فلا يعرفه أحد من الرواة ، وأصحُّ ما قيل في هذا : إنَّ حماداً الراوية لمَّا رأى زهد الناس في حفظ الشعر جمع هذه السبع وحضَّهم عليها ، وقال لهم : هذه المشهورات فسميت القصائد المشهورة لهذا . "(٢)

فالنحاس أنكر خبر التعليق لأسباب جعلته لا يطمئن إلى هذا الاسم ، وسماها " القصائد التسع المشهورات " ، لأنَّ الرواة والمؤرخين قبله لم يعرفوه كابن سلام الجمحي لم يطلق هذه اللفظة في كتابه على كثرة ما ذكر فيه من أصحاب المعلقات واستشهد بأشعارهم (٣)، ولم يذكر هذا الاسم أيضاً ابن قتيبة حينما تعرض لشعراء المعلقات . (٤)

والمعلقات قبل أن يجمعها حماد ويعلنها لم يكن بعضها يمت إلى بعض ، بل كانت معمودة في الشعر العربي الجاهلي مثل غيرها من القصائد الجاهلية .

---

(١) ينظر : مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢ والعمدة لابن رشيق ٩٦/١
(٢) ينظر : شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٦٨٢/٢
(٣) ينظر : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ص ١١٥
(٤) ينظر : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٩٥/١

أصحاب القصائد السبع :

اختلف في أصحاب هذه القصائد السبع ، فهم عند حماد : امرؤ القيس ، وطرفة بن العبد ، وزهير ، وعمرو بن كلثوم ، والحارث بن حلزة ، ولبيد بن ربيعة ، وعلقمة .

وهم عند المفضل الضبي : امرؤ القيس وزهير والنابغة والأعشى ولبيد وعمرو بن كلثوم وطرفة.

وكما اختلفوا في اسمها فقد اختلفوا في عددها أيضاً وعدد أصحابها ، فبعضهم يجعلها سبعاً ، وبعضهم يجعلها عشراً ، والقول المشهور أنَّها سبع ، وأنَّ أصحابها هم : امرؤ القيس ، وزهير ، وطرفة ، ولبيد ، وعنترة ، وعمرو بن كلثوم ، والحارث بن حلزة . (١)

شروح المعلقات :

للمعلقات شروح كثيرة ، وأشهر شروحها :

١- شرح القصائد السبع لابن كيسان (توفي ٢٩٩هـ) .(٢)

٢- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (توفي ٣٢٧ هـ) (٣)

٣- شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر أحمد النحاس (توفي ٣٣٨هـ) وهو الذي فيه موضوع البحث . (٤)

---

(١) ينظر : مقدمة شرح المعلقات العشر للزوزني ص ٢١

(٢) نسخة منه في مكتبة برلين رقم ٧٤٤٠ ومحقق في : مجمع اللغة العربية – دمشق – ت محمد حسين آل ياسين

(٣) وهو مطبوع ، تحقيق/عبد السلام هارون ط – دار المعارف مصر

(٤) وهو مطبوع في جزأين ، تحقيق / أحمد خطاب ، طبعة دار الحرية – بغداد ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤- شرح المعلقات العشر لأبي الحسن بن أحمد بن الحسين الزوزني (توفي ٤٨٦هـ)[١]

٥- شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي (توفي ٥٠٢ هـ)[٢]

منهج النحاس في شرح القصائد التسع :

أفصح النحاس عن منهجه في مقدمة كتابه باستقصاء أكثر مسائل النحو ، وأنَّه لم يكثر من الشواهد ، ولا الأنساب ، وأفصح عن غرضه من ذلك ليخف حفظه ، فقال : " الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الإكثار في تفسير غريب الشعر وإغفال لطيف ما فيه من النحو فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات ، وأتبعت ذلك ما فيها من النحو باستقصاء أكثره ، ولم أكثر الشواهد ولا الأنساب ليخف حفظ ذلك إن شاء الله ."[٣]

وقد بدأها بقصيدة : امريء القيس ، ثم طرفة ، ثم زهير ، ثم لبيد بن ربيعة العامري ، ثم عنترة بن شداد ، ثم الحارث بن حلزة اليشكري ، ثم عمرو بن كلثوم ، ثم الأعشى ، ثم النابغة الذبياني .

---

(١) وهو مطبوع أكثر من مرة ، نشر دار مكتبة الحياة – بيروت ، ومكتبة المتنبي – القاهرة

(٢) وهو مطبوع ، طبعة أولى دار المعرفة – بيروت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

(٣) ينظر : القصائد التسع المشهورات للنحاس ٩٧/١

المبحث الأول

أثر اتساع المعنى في تعدد الإعراب وموقف النحاس منه "دراسة تحليلية"

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : اتساع المعنى وتعدد الإعراب .

الاتساع لغة :

تدور مادة (وَسَعَ) في المعاجم اللغوية حول عدة معانٍ منها :

* – السَّعةُ : نقيض الضِّيق والعُسر ، يقال : وَسِعَهُ يَسَعَهُ سَعةً .

* – وَسُعَ وساعةً فهو وَسِيعٌ ، وشيء وسِيع وأسِيع : واسعٌ .

* – أوسَعَ الرجل : صار ذا سَعةٍ وغِنى ، والله الوَاسِع ، أي : الغَنِي ، وأوسع الرجل : كثر ماله ، وكان ذا سعةٍ ، ومنه قوله تعالى : " والسَّمَاءَ بنَينَاهَا بِأَيدٍ وإنَّا لمُوسِعُونَ".(١)

* – والوُسْعُ : الجِدة والطَّاقَة ، وهو ينفق على قدر وسعه ، قال الله تعالى: " لِيُنفِقَ ذُو سَعةٍ مِن سَعَتِه " (٢)

* – اتَّسَعَ : كوَسِعَ والطريق ياتسِع ، والمراد : يَوتَسِع فأبدلوا الواو ألفاً طلباً للخفة . (٣)

يتبين من تصرفات مادة (وسع) أنَّها تدل على معنى الزيادة والكثرة ، وهذا هو المراد لغوياً من اتساع المعنى ودلالته على أكثر من وجه .

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الذاريات

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق

(٣) ينظر : مقاييس اللغة ١٠٩/٦ وأساس البلاغة ٣٣٣/٢ والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١٢٩٨/٣ ولسان العرب (و س ع) ٤٨٣٥/٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الاتساع اصطلاحاً :

أولاً : **الاتساع في اصطلاح البلاغيين** :

جاء الاتساع عند البلاغيين ويعنون به المجاز ، فعند عبد القاهر الجرجاني المجاز هو : ما يراد به التوسع مطلقاً دون سواه . (١)

وجعل ابن جني الاتساع من معاني المجاز فقال : " وإنَّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة ، وهي : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة."(٢)

وقد سمى أبو حيان المجاز المرسل اتساعاً فقال في تفسير قوله تعالى : "يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِن الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوتِ " (٣) وأراد بالأصابع بعضها، لأنَّ الأصبع كلها لا تجعل في الأذن ، إنَّما تجعل فيها الأنملة ، لكن هذا من الاتساع ، وهو إطلاق كل على بعض . " (٤)

ثانياً : **الاتساع في اصطلاح النحويين** :

المراد بالاتساع عند النحويين هو احتمال اللفظ ، أو التركيب أكثر من معنى، فهو يعنى المرونة في اللفظ ومراعاة مقتضيات السياق في التركيب والأوجه النحوية المحتملة لهذه المعاني .

والاتساع في كلام العرب أكثر من أن يُحاط ، وقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة لدى العرب وعقد سيبويه في كتابه باباً سماه " باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار "(٥)

---

(١) ينظر : أسرار البلاغة ص ٣٦٢
(٢) ينظر : الخصائص ٤١٨/٢
(٣) من الآية ١٩ من سورة البقرة
(٤) ينظر : البحر المحيط ٢٢٣/١
(٥) ينظر الكتاب ٢١١/١

وقد يعنون بالاتساع في النحو أيضاً كل تغيير في أصل التركيب من حذف وزيادة وتقديم وتأخير وحمل على المعنى فكل ذلك عندهم اتساع ، وسماه ابن جني " شجاعة العربية ". (١)

والمعنى : هو قصد المتكلم وما يريد أن يعبر به عمَّا في ذهنه ويفهمه المخاطب .

قال ابن فارس : " هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بُحث عنه ، يقال : هذا معنى الكلام، ومعنى الشعر، أي : الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ ."(٢)

الإعراب في النحو : **حقيقته** ، **وأنواعه** ، **وفائدته** .

الإعراب لغة :

جاء الإعراب في اللغة بمعنى : الإفصاح والتبيين ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها وأفصح ، وأعرب فلان عما في نفسه إذا بينه ، ورجل معرب، أي : مُبين عن نفسه ، وقال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو : الإبانة ، يُقال : أعرب عنه لسانه ،وعرَّب أي : أبان وأفصح.(٣)

الإعراب اصطلاحاً :

اختلف النحويون في حقيقة الإعراب على مذهبين ، هل هو لفظي أم معنوي؟
فعلى أنَّه لفظي :

يعرف بأنَّه : ما جيء به علامة في آخر الكلمة للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة ، أو سكون ، أو ما يقوم مقامهما ، أو هو: أثر ظاهر ، أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب.

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٤٤/٢

(٢) ينظر : مقاييس اللغة ١٤٨/٤ ، ١٤٩

(٣) ينظر : لسان العرب (ع ر ب) ٢٨٦٥/٤ والقاموس المحيط (ع ر ب)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا مذهب المحققين من النحويين منهم : ابن درستويه ، والجرجاني ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي الشلوبين .[١]

وعلى أنَّه معنوي :

يعرف بأنَّه : تَغَيُّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.

وهو مذهب متأخري المغاربة ، وهو ظاهر قول سيبويه قال في الباب الذى ترجمته : (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية : وهى تجرى على ثمانية مجارٍ: على النصب ، والجر، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف .)[٢]

ولمَّا رأي الأستاذ أبو علي الشلوبين أنَّ الإعراب قد يكون صوتًا وحذفًا ، وأنَّ هناك معربات لا يعمل فيها إلَّا عامل النصب أو عامل الرفع عدل عن قولهم : إنَّه صوت ، أو إنَّه تغير آخر الكلمة لتغير العوامل ، قال في حَدِّه: (الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل نحو: قام زيدٌ ، وضربت زيدًا ، ومررت بزيدٍ ، وهو أجود من قول من قال : إنَّ الإعراب تغيُّر آخر الكلمة لتغير العوامل ؛ لأنَّ ثَمَّ معربات لا يعمل فيها إلَّا عامل النصب خاصة كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالبة ، أو عامل رفع خاصة كقولهم: أيمن الله في القسم ، إلَّا أنَّ لقولهم وجهًا وهو حمله على الأصل ، فالأكثر عدم الالتفات إلى الأقل .)[٣]

والراجح الذى أميل إليه وأختاره هو المذهب الأول وهو أنَّ الإعراب لفظي، وهو مذهب الجمهور والمحققين من النحويين ، وذلك لأنَّ الإعراب قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة ، والفتحة ، والكسرة في نحو: ضَرَبَ زيدٌ غلامَ

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ١٧،١٨/١ ، والتوطئة للشلوبين ص١١٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٣٢/١.

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ١٣/١.

(٣) ينظر: التوطئة للشلوبين ص١١٦

عمرٍو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا نولُك أن تفعل ، ولعمــرُك ، وكنصــب سبحانَ الله، ورويدَك، وكجر الكُلاع ، وعِريط من: ذي الكُلاعِ [١]، وأم عِــريطِ.[٢] وإذا لزم للزوم مدلوله فلا يصح أن يوصف بالتغيير.[٣]

وقول سيبويه في باب مجارى أواخر الكلم من العربية : (وإنَّما ذكرت لــك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيــه العامــل وليس شيء منها إلَّا وهو يزول عنه .)[٤]

إذا نظرنا إلى قول سيبويه : (وليس شيء منها إلَّا وهو يزول عنه) لوجدنا أنَّه يحتمل وجهين :

الأول : أن يكون الإعراب ما جعل علامة في آخر الكلمة ، وهــو الظــاهر ويكون الإعراب على هذا لفظي.

الثاني : أن يكون الإعراب معناه التغيُّر ويكون الإعراب على هذا معنــوي وهو خلاف الظاهر .[٥]

فالأوْلى اتباع الظاهر في الإعراب وهو أنَّه لفظي ، وأنَّه مذهب المحققــين من النحويين.

ما يدخله الإعراب من أنواع الكلمة :

الكلمة ثلاثة أنواع ، هي : اسم ، وفعل ، وحرف .

---

(١) الكُلاع : للبأس والشدة، وذي الكُلاع الأكبر: يزيد بن النعمان والأصغر: سميفع بن يعفر وهمــا من أذواء اليمن ، ينظر : القاموس المحيط (كلع).

(٢) أم عريط : هي العقرب ، ينظر : القاموس المحيط (ع ر ط).

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٧٧/١.

(٤) ينظر : الكتاب لسيبويه ١٣/١.

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٣/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويرى البصريون وعلى رأسهم الخليل وسيبويه أنَّ المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة هي مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة هي مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ؛ لأنَّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها .

فكل اسم رأيته مُعرباً فهو على أصله ، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله ، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله ، وكل فعل رأيته مُعرباً فقد خارج عن أصله ، والحروف كلها مبنية على أصولها .

وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله .[١]

وقد احتج كل فريق بحجته ليس هذا مجالها .

والذي عليه أكثر المحققين من النحويين أنَّ الإعراب يدخل من أنواع الكلمة: الاسم المتمكن ، وهو المُعرب ، والفعل المضارع ، لأنَّه شريك الاسم في الإعراب.

وهذا يشمل الأسماء المفردة ، والمثناة ، والمجموعة ، والفعل المضارع صحيحًا كان أو معتلًا.

والإعراب مستحق للاسم دون الفعل ، لأنَّ الداعي إلى الإعراب هو التفرقة بين الفاعل والمفعول، والمضاف إليه، ولولا الإعراب لالتبست المعاني ، كما أسلفنا .

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٧ ، ٧٨ والجمل في النحو للزجاجي ص ٢٦٠

وأمَّا الفعل فلا يدل إعرابه على معنى ، لأنَّ الفعل يدل على حدث وزمان ولا تختلف عليه الأحوال ، حتى يكون الإعراب فاصلاً بينهما وإنَّما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم .(١)

فائدة الإعراب في الكلام :

لمَّا كانت الأسماء تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع " زيد " على أنَّ الفعل له ، وبنصب " عمرو " على أنَّ الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرب زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع " زيد " على أنَّ الفعل ما لم يسمَّ فاعله وأنَّ المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض " زيد " على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني . هذا قول جميع النحويين إلَّا قطرباً . (٢)

ويمكن تلخيص فائدة الإعراب فيما يأتي :

أولاً : الإبانة عن المعاني وإزالة اللبس وكشف الغموض لدي المخاطب فمن غير الإعراب وظهور علامة الإعراب في الكلام لاحتمل التركيب أكثر من معنى ويجعل المخاطب في حيرة ولبس من فهم مراد المتكلم ، وهل هذا الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو تابعاً ، أو مستفهماً عنه ، أو متعجباً منه ؟ ، وغير ذلك ، فلو قلت مثلاً : ما أحسنَ زيداً ! لكنت متعجباً ، ولو قلت : ما أحسنَ زيدٌ ، لكنت نافياً ، ولو قلت : ما أحسنُ زيدٍ ؟ ، لكنت مستفهماً ، وهكذا .

---

(١) ينظر : المتبع في شرع اللمع للعكبري ١/ ١٣٦والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٩

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٩ ، ٧٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانياً : إعطاء المتكلم حرية التعبير بالخروج عن الأصل – في بعض الأحيان – بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة ، فإذا ظهر الإعراب فلا مانع من هذا التعبير واستعمال هذه الأغراض في الكلام ، لأنَّه لا لبس فيها ولا غموض على المخاطب، فيجوز تقديم المفعول على الفاعل والخبر على المبتدأ ، لأنَّ كل كلمة ظهرت وظيفتها في الجملة بعلامة إعرابها ، وهذا ضرب من الاتساع سماه ابن جني " شجاعة العربية " (١)

ثالثاً : تتجلى فائدة الإعراب جلياً وإظهار علاماته على أواخر الكلمات في ضبط آيات كتاب الله عز وجل (القرآن الكريم) وهو ما يسمى " بنقط الإعراب " وهو : وضع العلامات الدالة على ما يعرض للحرف من حركات : الفتح والضم والكسر والإسكان (٢) ، والذي حد بصورة كبيرة من اللحن الذي كان سبباً في وضع علم النحو ، وقد كان أسبق من " نقط الإعجام " نظراً لأهميته .

أنواع الإعراب :

الإعراب أربعة أنواع هي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم.

ولا خامس لها ، لأنَّه ليس يعرض في الكلمة إلَّا حركة أو سكون ، والسكون شيء واحد ، والحركات ثلاث ، فقد أعرب بالجميع .

والجزم لا يقع في الأسماء ، قال سيبويه : " وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة . " (٣)

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٤٤/٢

(٢) قيل : أول من وضعه : أبو الأسود الدؤلي بتوجيه من زياد والي البصرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان ، وفائدة نقط الإعراب : إزالة اللبس عن الحرف فلا يلتبس ساكن بمتحرك ، ولا مفتوح بمكسور أو مضموم ، ينظر : صبح الأعشى في كتابة الإنشا للقلقشندي ١٦٠/٣ ، ١٦١

(٣) الكتاب لسيبويه١/ ١٤وينظر : الإيضاح للزجاجي ص ١٠٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥/١

والجر لا يكون في الأفعال قال سيبويه : " وليس في الأسماء المضارعة جر كما أنَّه ليس في الأسماء جزم ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال ." (١)

وظهر من هذا أنَّ الأصل في الإعراب : الرفع والنصب والجر، أمَّا الجزم فهو فرع.(٢)

وقُدم الرفع والنصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما ، وقُدم الرفع لأنَّ الكلام قد يستغني به عن غيره ، وقُدم الجر لأنَّه خاص بما هو أصل وهو الاسم ، وأخر الجزم لأنَّه خاص بما هو فرع وهو الفعل .

أهمية المعنى في توجيه الإعراب :

مما لاشك فيه أنَّ ثمة علاقة قوية بين المعنى والإعراب، فالإعراب فرع المعنى، فلا يتأتى إعراب كلمة في الجملة دون معرفة معناها ومؤداها الوظيفي في التركيب، فقد اشترك كثير من الوظائف النحوية للكلمات فيوجه إعرابي واحد .

فالرفع يشترك فيه : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم " كان " ، وخبر " إنَّ " ، وتوابع المرفوعات ، وغير ذلك .

والنصب يشترك فيه المفاعيل كلها ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، وخبر " كان" ، واسم " إنَّ" ، وتوابع المنصوبات ، وغير ذلك .

والجزم يشترك فيه جزم الفعل بحرف جزم ، أو جزمه فعلاً للشرط ، أو جواباً للشرط ، وغير ذلك .

وأيسرها تبييناً لوظيفة الكلمة هو الجر ، وذلك لمباشرة عامل الجر للاسم سواء كان الجر بحرف جر ، أو بالإضافة – وهما الأكثر استعمالاً في الجر –

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤وينظر : الإيضاح للزجاجي ص ١٠٧وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٢
(٢) ينظر: المتبع ١٤٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ووضوح علامة الجر في الاسم ، وهي الكسرة إلَّا إذا كان عامل الجر محذوفاً كالجر بـ"رُبَّ" مضمرة بعد الواو ، أو بعد الفاء ، أو بعد " بل" فهذا يحتاج إلى تدقيق نظر في فهم المعنى وإن كان موضعه معروفاً لدى النحويين ، ولكن حتى لا يلتبس بالعطف لتقدم حرف العطف ، الواو ، أو الفاء ، أو " بل " بدلاً من حرف الجر .

فالفيصل في كل هذه المشتركات في وجه الإعراب هو المعنى الذي به تتحدد وظيفة الكلمة في التركيب مما وقع منه الفعل ، أو وقع عليه الفعل ، أو ابتدأ به الكلام ، أو أخبر به ، أو كان حالاً ، أو تمييزاً ، أو وصفاً لما قبله ، وهكذا .

وهذا يدل على ما اتسمت به اللغة العربية من ثراء وكثرة معاني ألفاظها حيث يدل اللفظ الواحد على عدة معانٍ ، فلا حجر على المعاني واتساعها ، وهذا يعطي أيضاً تنوعاً وكثرة في الجمل والتراكيب ، وتفسيراً للنصوص بما يحتمله المعنى ، وهذا ما اجتهد فيه علماء النحو والإعراب والتفسير بما يخدم كتاب الله عز وجل وفهم آياته ، وفهم الأحاديث النبوية الشريفة ، وفهم تراثنا العربي من نثر أو شعر ، وهي ظاهرة برزت منذ ظهور علم النحو ، وفي كتب الأعاريب والتفاسير واجتهاد العلماء نحوها .

فالمعنى هو الأساس في توجيه الإعراب ، وإذا تجاذب المعنى والإعراب ، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه ، فقد حُسم الأمر بأنَّ المرجح بينهما هو المعنى ، قال ابن جني : " فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب ." (١)

وعن أهمية المعنى أيضاً وتطويع الإعراب له وليس العكس يقول ابن جني: " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية

(١) ينظر : الخصائص ٢٤٩/٣

وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك ." (١)

وقد تكلم الإمام الزركشي أيضاً عن أهمية المعنى في توجيه الإعراب (الوظيفة النحوية) وذكر أنَّ على الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلة ، أو مفعولة، أو في مباديء الكلام ، أو في جواب ، إلى غير ذلك من تعريف ، أو تنكير ، أو جمع قلة ، أو كثرة إلى غير ذلك ، وبيَّن أنَّ أوَّل واجب هو فهم المعنى، فقال : " أول واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب فإنَّه فرع المعنى ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا: بأنَّها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه ، ولهذا قالوا في توجيه قوله تعالى: " وإنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً " (٢) : إنَّه يتوقف على المراد بالكلالة هل هو اسم للميت أو للورثة أو للمال ؟ . " (٣)

فقد تبين لدى النحويين والمفسرين أهمية المعنى وأثره في توجيه الإعراب (الوظيفة النحوية) .

اختيار المعنى الأقوى لدى النحويين :

ليس شرطاً أن تكون المعاني متساوية من حيث القوة بل يكفي أن يكون التعبير محتملاً لها ، وعلى النحوي أن يختار الأقرب منها في الوجه الذي يرى رأيه فيه ، ولكن عليه ألَّا يلغي غيره ، وهذا من الاتساع وعدم الحجر على المعاني فهو مما اختصت به لغتنا العربية ، وهذا ما يؤكده كثير من النحويين ، وقد عقد ابن جني باباً في هذا الموضع فقال : " باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٤٨/١
(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء
(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي ص ٢١٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه ؟ "

وأجاب عن ذلك فقال : " اعلم أنَّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً ، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً ... والقول في هذا واضح ألا ترى أنَّ العالم الواجد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض ، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم . " (١)

تعدد الإعراب : **حقيقته** ، **وأنواعه** ، **وأسبابه** .

الإعراب سمة من سمات اللغة العربية ، وهو أهم ما يميزها عن غيرها من اللغات ، والإعراب هو المفتاح لفهم القرآن الكريم ، وتراثنا العربي .

وكما سبق القول : إنَّ تعدد الإعراب نتيجة لتقدير معنى الكلمة ومؤداها الوظيفي في الجملة ، فتعدد الإعراب هو تعدد للوظيفة النحوية للكلمة واحتمالها لأكثر من وجه .

أنواعه :

أطلق النحويون تعدد الإعراب – في الغالب – على نوعين :

الأول : تعدد الوجه الإعرابي ، أو الحالة الإعرابية من : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وهذا ما صرح به سيبويه فقال :"وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :(٢)

فأمَّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ ** فألفاهم القومُ رَوبَى نِيامَا

(١) ينظر : الخصائص ٤٦٢/٢ ، ٤٦٤

(٢) والبيت من المتقارب ، ينظر : ديوان بشر ص ١٩٠ ، والأمالي الشجرية ٣٤٨/٢ ، والمعاني الكبير ص ٩٣٧ ، ولسان العرب (روب) ١٧٦٣/٣

... فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود ." (١)

الثاني : تعدد الوظيفة النحوية للحالة الإعرابية ، بمعنى أنَّ الوجه الإعرابي الواحد في الكلمة يحتمل أكثر من وظيفة في التركيب ، فعلى الرفع يجوز أن يكون مبتدأ أو خبراً أو نعتاً ، والنصب يجوز أن يكون مفعولاً أو حالاً أو ظرفاً ، وهكذا، ومن ذلك قول سيبويه : " ويجوز في ذلك : يومَ الجمعةِ آتيك فيه وأصومُ فيه ، كما جاز في قولك : عبدَ الله مررتُ به ، كأنَّه قال : ألقاك يومَ الجمعةِ ، فنصبه لأنَّه ظرف ثم فسر فقال : ألقاك فيه ، وإن شاء نصبه على الفعل نفسه كما عمل فيه الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول، كل ذلك عربي جيد. أو نصبه لأنَّه ظرف لفعل أضمره ،وكأنَّه قال : يومَ الجمعةِ ألقاك."(٢)

فتعددت وظيفة " يوم " في التركيب عند سيبويه في وجه النصب تبعاً للمعنى المراد فعنده يجوز نصبه على الظرف ، أو على الفعل المذكور نفسه أو ظرف لفعل محذوف ، وحَكَمَ بأنَّ كل ذلك عربي جيد .

وكما تعددت وظيفة الكلمة في الوجه الإعرابي الواحد تعددت وظيفة الكلمة في أكثر من وجه بمعنى أنَّه يجوز في الكلمة الرفع والنصب وكل وجه منهما له وظيفة في التركيب ، ومن ذلك قول سيبويه : " وتقول : جعلتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعض ، فله ثلاثة أوجه في النصب : إن شئت جعلت فوق في موضع الحال كأنَّه قال : علمت متاعكَ وهو بعضه على بعض ، أي : في هذه الحال ... وإن شئت نصبت على أنَّك إذا قلت : جعلت متاعَك يدخله معنى ألقيت ، فيصير كأنَّك قلت : ألقيت متاعك بعضَه فوقَ بعض ... والوجه الثالث : أن تجعله مثل " ظننتُ متاعَك بعضَه أحسن من بعض .

---

(١) ينظر : الكتاب ٨٢/١ والشاهد فيه " فأمَّا تميمٌ " يجوز في " تميم " النصب والرفع ، وعند سيبويه الرفع أجود .

(٢) ينظر : الكتاب ٨٥/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والرفع فيه أيضاً عربي كثير ، تقول : جعلتُ متاعكَ بعضُه علـــى بعـــض ، فوجه الرفع فيه على ما كان في رأيتُ ." [١]

وما أكثر تعدد الأوجه الإعرابية، والوظيفة النحوية للكلمة في كتب إعراب القرآن

والملاحظ هنا في تعدد الأوجه وتعدد الوظيفة النحوية للكلمة في التركيـــب عند النحويين هو المعنى المراد في الكلام فهو المُعوَّل عليه في توجيه الإعـــراب على الأوجه المختلفة .

والخلاصة : أنَّ تعدد الإعراب المَعنِي به في هذا الموضع يضم نوعين ، هما :

الأول : تعدد الأوجه الإعرابية وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

الثاني : تعدد الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب للوجه الإعرابي الواحد أو لأكثر من وجه ، من مبتدأ ، وخبر ، وفاعل ، ومفعول به ، ومصدر ، ومفعـــول لأجله ، وحال ، ونعت ، وغير ذلك .

أسباب تعدد الإعراب :

يعود تعدد الإعراب إلى عدة أسباب أهمها :

الأول: اشتراك أكثر من حال إعرابية (وظيفة نحوية) في علامة إعرابية واحدة.

فقد سبق أنَّ العلماء كانوا يرون أنَّ الحركات الإعرابية دوال على المعـــاني التي تعتور الأسماء ، وقد بينوا أنَّ تحصيل المعنى من اللفظ لا يكون إلَّا بتمييـــز وجوه حركات الإعراب .

الثاني : الاختلاف في فهم النصوص وما تهدف إليه من معانٍ وانبرى على ذلك اختلاف في تحليل النحويين وتوجيههم للنصوص ، فتعددت أوجـــه الإعـــراب والوظائف النحوية للكلمات .

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٥٦ ، ١٥٧

الثالث : اتساع المعنى واحتمال التركيب لأكثر من معنى ، وهذا ما تميزت به لغتنا العربية فهي غنية بكثرة مترادفاتها ، ودلالة الألفاظ على معانٍ كثيرة .

ويُعدُّ اتساع المعنى السبب الرئيس في تعدد الإعراب (الوظيفة النحوية) فتعدد المعاني يؤدي إلى تعدد الوظائف النحوية في الكلمة ، وهذه السمة ظاهرة في القرآن الكريم على أتم وجه وهي مظهر من مظاهر إعجازه البلاغي ، وكذلك الشعر العربي الفصيح فمن بلاغته اشتمال ألفاظه على أكثر من معنى ، فقد نرى كثيراً في مؤلفات النحويين وتوجيهاتهم النحوية للشواهد تعدد التوجيه أو تعدد الإعراب لاحتمال التركيب أكثر من معنى فكلٌ يوجه حسب ما فهمه من معنى ، وحسب ما دل عليه التركيب فاتساع المعنى أدى إلى تعدد الإعراب ، وهذا ما رصده النحويون في الاستعمال الحي للغة عند العرب ، فقد كثر في كلامهم التقديم والتأخير والحذف والزيادة والإضمار وهذه الأغراض من شجاعة العربية كما سماها ابن جني[١]،والمعنى هو المعوَّل عليه في تقدير هذه المواضع وإعرابها على هذه الأوجه.

وقد كان اتساع المعنى مسوغاً للنحويين في تغيير ما وضعوه من أحكام نحوية ، والدليل على ذلك ما أباحوه مما خرج عن الأصل ما يسمى بالتضمين ، وهو : أن يؤدي فعل معنى فعل آخر فيأخذ الفعل المضمَّن حكم الفعل الآخر ، مثل تعدي الفعل ولزومه ، فقد يتعدى الفعل اللازم لتضمنه معنى المتعدي ، أو العكس، مثال تعدي اللازم قوله تعالى : " ومَن يَرغَبُ عَن مِلَّةِ إبراهِيمَ إلَّا مَن سَفِهَ نَفسَه"[٢] ، فالفعل " سفهَ " لازم ، تقول : سفِهَ زيدٌ ، ولكن الفعل في الآية تعدى ونصب " نفسَه " لأنَّه تضمن معنى : جَهِلَ [٣]، فأخذ حكمه ونصب مفعولاً به ، بل قد يتعدى الفعل اللازم بحرف ليس مما يتعدى به ؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدى به ،

(١) ينظر : الخصائص ٢/ ٣٤٤
(٢) من الآية ١٣٠ من سورة البقرة
(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٦٣/١ ، ٦٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن ذلك قوله تعالى : " أُحِلَّ لَكُمْ لَيلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ " (١) ، فالمستعمل الشائع : رفث بالمرأة ، فتتعدى بالباء ، وإنَّما جاز أن يتبع الرفث الحرف الذي بابه الإفضاء وهو "إلى" ؛ لأنَّ معنى الرفث : الإفضاء ، فكأنَّه قال : " الإفضاء إلى نسائكم " (٢)

ومثال تضمين المتعدي معنى اللازم قوله تعالى : " فَلْيَحذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمْرِهِ"(٣) فالفعل "يخالف" متعدٍ ، ولكنَّه في الآية لم ينصب مفعولاً به بنفسه بل تعدى بواسطة حرف الجر "عن" لأنَّه تضمن معنى الفعل "يعرض" أو" يعدل" ، أي : يعرضون أو يعدلون عن أمره. (٤)

وكذلك التمام والنقصان في عمل الفعل بناء على المعنى وما يدل عليه الفعل من اكتفائه بالمرفوع ، أو احتياجه إلى المنصوب ، وهكذا تبين أثر اتساع المعنى في تعدد الإعراب .

المطلب الثاني

موقف النحاس من تعدد الإعراب

أورد أبو جعفر النحاس في كتابه شرح القصائد التسع عدداً كبيراً مما تعددت فيه أوجه الإعراب ، وقد تعرض بالشرح والتحليل النحوي ما تعدد إعرابه في الوجه الواحد كالرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وما تعدد إعرابه في أكثر من وجه كالرفع والنصب، أو النصب والجر ، أو الرفع والجزم ، وغير ذلك.

---

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة
(٢) ينظر : الخصائص ٢/ ٢٩٧ ، ٤١٠ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٨٣/١
(٣) من الآية ٦٣ من سورة النور
(٤) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ١٦٠/٢

كما ذكر النحاس – بحسه اللغوي وعبقريته النحوية – توجيه هذه الأوجه وبيان الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب من مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو نعت ، أو حال ، إلى غير ذلك ، وكان موقفه يتسم بالآتي :

أولاً : **ربط التوجيه الإعرابي بالمعنى** :

فقد اتخذ أبو جعفر النحاس المعنى دليلاً له في اختيار الوجه الإعرابي الأفضل ، وفي توجيه الإعراب (الوظيفة النحوية) فقد كان يربط أوجه الإعراب بالمعاني ، فمن ذلك مثلاً قوله في اختيار الوجه الإعرابي الأفضل بناء على المعنى : وقوله : فعَلَا فروعَ الأيهقان ، بالنصب على معنى : فعَلَا السيلُ فروعَ الأيهقان ، والرفع أجود ، لأنَّ المعنى : فعاشت الأرض وعاش ما فيها ، ألا ترى أنَّ بعده : وأطفلن بالجلهتين ظباؤها ونعامُها. " (١)

وقوله في اختيار الوظيفة النحوية الأفضل للكلمة بناء على المعنى : " وقوله : " هرباً " منصوب على المصدر لأنَّ معنى لا مُمعِن : لا هارب ، فصار مثل : هو يدعه تركاً ، وقيل المعنى : لا مُمعنٌ في الهرب . " (٢)

وقوله أيضاً: " ولا يجوز عند البصريين حذف " لا " لأنَّ المعنى ينقلب ." (٣)

ثانياً : **توجيه الإعراب عند النحاس لا يخالف الصناعة النحوية** :

وهذا ما استقر عليه النحويون فيما وضع من قواعد نحوية لا يجوز مخالفتها ، ومن ذلك قوله في توجيه نصب "تؤومَ الضحى " في بيت امرىء القيس : " ولا يجوز أن يكون منصوباً على الحال ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : "جاءني

(١) ينظر : شرح القصائد التسع ٣٦٥/١ ، ٣٦٦
(٢) ينظر : المرجع السابق ٥٠٧/٢
(٣) ينظر : المرجع السابق ٦٧٤/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

غلامُ هند مسرعةً " لم يجُز أن تنصب " مُسرعةً " على الحال من " هند" إلَّا على حيلة بعيدة ، والعلة في هذا : أنَّ الفعل لم يعمل في الثاني شيئاً ... " (١)

ثالثاً : **اختاره الرأي الأفضل بناءً على الأقوى في المعنى** :

وهذه سمة غالبة في توجيه الإعراب عند النحاس ، ومن ذلك قوله : في بيت زهير : ... * فلأياً عرفت الدار ..."وقال أهل اللغة : المعنى : فبعدَ لأيّ ، كأنَّهم يُقدرونه على الحذف ، والأجود أن يكون المعنى : فعرفتُ الدارَ لأياً ، ويكون " لأياً " في موضع الحال والمعنى : مبطئاً فهذا بغير حذف ." (٢)

رابعًا : **اختياره الرأي الراجح أيًّا كان بصريًا أو كوفيًا** :

كان عالمنا – رحمه الله– موقفه من المذاهب السابقة من أصحاب المدرستين في النحو(البصريين والكوفيين) موقفاً محايداً فيختار الأرجح من آرائهم ، ولا يتعصب لمذهب معين ، وهذا مسلك علماء بغداد كما سبق في مذهبه النحوي .

خامساً : **اعتراضه على الرأي الذي لا يراه مناسباً للمعنى** :

كان موقفه من الرأي الذي يراه بعيداً عن المعنى بأن يعرضه بطريقة علمية سليمة تعرض الرأي والرأي الآخر وتؤيد المعنى الأقوى بالدليل ، ومن ذلك قوله: " وزعم بعض أهل اللغة : أنَّ الواو زائدة مقحمة في قوله "وانتحى " ... وزعموا أنَّ الواو في قوله تعالى : " فَلَمَّا أَسلَمَا وتَلَّهُ لِلجَبِينِ " (٣) أنَّ الواو زائدة ... ثم ذكر رد النحويين ورأيهم في زيادة الواو ، ومنهم المبرد والزجاج ، ثم اقتنع برأي من قال : بعدم زيادة الواو لأنَّ المعنى يرجح ذلك وقال : " فتقدير البيت : أن يكون الجواب فيه محذوفاً أيضاً ، والتقدير : فلمَّا أجزنا ساحة الحيِّ أمنَّاه . " (٤)

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع ١٤٨/١
(٢) ينظر : المرجع السابق ٣٠٣/١
(٣) من الآية ١٠٣ من سورة الصافات
(٤) ينظر : شرح القصائد التسع ١٣٦/١ ، ١٣٧

سادساً وأخيراً : توجيه الشواهد وعدم تخطئة الشعراء :

اتسم موقف النحاس في كل القصائد التي قام بشرحها بأنَّ جعل لكل وجه تخريجاً نحوياً وتوجيهاً لوظيفة الكلمة في التركيب وعدم الاعتراض على الشعراء وعدم تخطئتهم ، وكذلك عدم ردّ الروايات الأخرى ، بل كان يوجهها بما يقتضيه المعنى ، وهذا يدل على أنَّ تعدد الأوجه والإعراب عنده لاتساع المعنى ، وأنَّ التركيب يحتمله ولا يجوز نقده .

منهج النحاس في توجيه الإعراب :

اتخذ النحاس لنفسه منهجاً في توجيه الإعراب ، أهم سماته ما يأتي :

أولاً : عرض آراء النحويين وخلافاتهم في المسألة النحوية :

وهذا يعطي له حرية في اختيار الرأي الأفضل ، والتوجيه الراجح من بينها، ويعلل اختياره بالحجة والدليل .

ثانياً : بعده عن التكلف في عرض الأوجه الإعرابية وبيان الوظيفة النحوية للكلمة :

وهذا من أصول النحو أنَّ عدم التكلف أوْلى ، وهذا ليس غريباً عليه فهو عالم نحوي وصاحب كتاب إعراب القرآن ، فقد اتخذ هذا الفكر أيضاً في شرحه للقصائد ، فقد كان يعرض أكثر من وجه ويبين معناه بما يفهمه القاريء دون تكلف .

ثالثاً : الإكثار من الكشف عن الأوجه الإعرابية وتوجيهها :

وهذا ما نبه عليه في المقدمة إذ يقول :" الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الإكثار في تفسير غريب الشعر ، وإغفال لطيف ما فيه من النحو فاختصرت

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

غريب القصائد السبع المشهورات ، وأتبعت ذلك ما فيها من النحو باستقصاء أكثره ولم أكثر الشواهد ولا الأنساب ليخف حفظ ذلك إن شاء الله"(١)

رابعاً : التنظير للوجه الراجح بما جاء عن العرب :

كان من منهجه التنظير للوجه الراجح عنده بما جاء في مثل هذا الموضع ، وهذه صورة من صور القياس وأصل من أصول التفكير النحوي الذي عوَّل عليه النحويون كثيراً في بناء قواعدهم وتقوية مذاهبهم ودعم اختياراتهم ، ومن ذلك قوله : وقوله : "سَحّاً" منصوب على المصدر ، لأنَّ قوله : "جادت عليه كلُّ بكر حُرَّةٍ " يدل على " سحّ" فصار مثل قول العرب : هو يدعه تركاً ، لأنَّ يدعه بمعنى: يتركه ." (٢)

خامساً : الإكثار من الشواهد العربية الفصيحة :

كان يرجح رأيه ، أو الرأي الذي يختاره في توجيهاته الإعرابية بأقوى أصول النحو ، وهو السماع من القرآن الكريم والشعر وأقوال العرب ، والدليل السماعي أقوى حجة لدى المتلقي من غيره .

أسلوب النحاس في عرض الأوجه الإعرابية :

اتسم أسلوب النحاس في عرض الأوجه النحوية بالسهولة واليسر ، وهذه سمة علماء القرن الرابع الهجري – وهو واحد منهم – بما اكتسبوه من اطلاع وشرح وتحليل وتوجيه للنصوص ، وكان أهم سمات أسلوبه تتلخص في الآتي :

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع ٩٧/١

(٢) ينظر : المرجع السابق ٤٧٦/٢

أولاً : استخدامه أسلوب الحوار مع القاريء :

فقد كان يشارك القاريء في الحوار حتى يضمن حضور الذهن ، وهو ما يعرف الآن بالتعليم الذاتي أو بدون معلم ، وهذا الأسلوب جاء كثيراً في توجيه الأوجه الإعرابية (الوظيفة النحوية) ، ومن ذلك قوله : " قوله : أو مصابيحُ راهبٍ مرفوع على إحدى جهتين ، يكون معطوفاً على قوله : سناه ، ويجوز أن يكون معطوفاً على المضمر الذي في الكاف في قوله : كلمع اليدين ، والمضمر يعود على البرق، وإن شئت على الوميض ، ويروى " أو مصابيحَ راهبٍ ، بالنصب على أن تعطف على البرق ، وإن شئت على الوميض"(١) وأمثال ذلك كثير.

فقول النحاس السابق : "وإن شئت" هذا الأسلوب يشعر القاريء بأنَّه مشارك في الحوار ، وفي مناقشة القضية النحوية المطروحة ، وتخرجه من دائرة التلقي المعتادة .

وقد استخدم إمام البصريين سيبويه هذا الأسلوب من قبل ، ومن ذلك قول سيبويه: " تقول : ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ ، إذا لم تجعله على كان وجعلته على غير ذاهب الآن ، وكذلك ليس ، وإن شئت جعلتها " لا " التي يكون فيها الاشتراك فتنصب . " (٢)

ثانياً : عرض ما يشغل ذهن القاريء بطريقة السؤال والجواب :

كان النحاس يعرض أوجه الإعراب والوظيفة النحوية ، ومعاني الأبيات – أحياناً – بطريقة السؤال والجواب ، وهذا أسلوب أمثل في العرض لأنَّه يسترعي انتباه القاريء ليصغى لما يقول ، ومن ذلك قوله في تعلق الجار والمجرور : " ومما

(١) ينظر : شرح القصائد التسع ١/١٩٠ ، ١٩١
(٢) ينظر : الكتاب ١/٦٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يسأل عنه في هذا البيت أن يُقال : الكاف بأيِّ شيء هي متعلقة ؟ فالجواب أنَّها متعلقة بقوله : " قفا نبك " كأنَّه قال : قفا نبك كعادتك في البكاء . (١)

ومن ذلك قوله : " ومما يسأل عنه من معنى البيت أن يُقال : كيف " يبلُّ مِحملَه الدَّمعُ " وإنَّما المحمل على عاتقه ؟ فالجواب عن هذا : أنَّه وإن كان على عاتقه فإنَّه يكون منه على صدره فإذا بكى درَّ الدموع فابتلَّ " (٢)

ثالثًا : أسلوب الإقناع بالحجة في ردّ الرأي الخطأ :

كان النحاس يستعمل أسلوب الإقناع – في كثير من الأحيان – في اعتراضه على الرأي الخطأ ، وليس مجرد الرد أو الاعتراض ، ومن ذلك قوله في توجيه إعراب "ولا سيَّما يومُ" بالرفع : " ومن رفع جعل " ما" بمعنى الذي ، وأضمر مبتدأ، والمعنى : ولا سيَّما هو يومٌ ، وهذا خطأ ، لأنَّه حذف اسماً منفصلاً من الصلة ، وليس هذا بمنزلة قولك : الذي أكلت خُبزٌ ، لأنَّ الهاء متصلة فحسن حذفها ، ألا ترى أنَّك لو قلت : الذي مررت زيدٌ ، تريد : الذي مررتُ به زيدٌ لم يجز . " (٣)

أدلة النحاس في اختيار الوجه الراجح :

استخدم النحاس في عرض آرائه ، أو اختيار الوجه الراجح كل أنواع الأدلة تقريباً من : سماع ، وقياس ، واستصحاب حال ، وأدلة أخرى ، وسنرى هذه الأدلة في تعدد الإعراب في شرحه للقصائد في المباحث الآتية إن شاء الله .

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع ١٠٦/١

(٢) ينظر : المرجع السابق ١٠٨/١ ، ١٠٩

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع ١٠٩/١ ، ١١٠

المبحث الثاني

تعدد الإعراب في الوجه الإعرابي الواحد

توطئة :

كانت عناية أبي جعفر النحاس في شرحه للقصائد التسع منصبة على ما فيها من قضايا لغوية ونحوية وصرفية ، وكان جل اهتمامه بالنحو ، وقد أبان عن ذلك في مقدمة كتابه فقال : " الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الإكثار في تفسير غريب الشعر وإغفال لطائف ما فيه من النحو ، فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات وأَتبَعتُ ذلك ما فيها من النحو باستقصاء أكثره ." (١)

وهذا نظراً لأنَّه يدرك أهمية النحو والإعراب الذي عن طريقه يظهر المعنى، فإنَّ إعراب القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر العربي ضرب من ضروب تفسيرها وشرحها؛ لأنَّ الإعراب – كما سبق – هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.(٢)

وكان لاتساع المعنى أثره في تعدد الإعراب بسبب اختلاف التأويل وما يدل عليه من معنى واختلاف الروايات والمذاهب النحوية من تقدير لهذا التركيب وما يدل عليه واحتمال التركيب لأكثر من وجه إعرابي .

وقد ضم شرح أبي جعفر النحاس في إعرابه لهذه الأبيات تنوعاً في الإعراب ، فمنها إعراب واحد للاسم أو الفعل أو الحرف – وهذا لا يُعنى به البحث – ومنها إعرابان أو أكثر (تعدد للوظيفة النحوية) وهذا في وجه إعرابي واحد كالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، أو في أكثر من وجه إعرابي ، كالرفع والنصب في الاسم أو الفعل ، أو الرفع والجر في الاسم ، أو الرفع والجزم في

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٩٧/١

(٢) ينظر : الخصائص لابن جني ٧٩/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفعل ، وهكذا كما سيأتي تفصيله ،وهذا هو المراد والمبتغى من هذا البحث لما فيه من أثر اتساع المعنى في هذا التعدد.

والنوع الأول منه ، وهو تعدد الإعراب في الوجه الإعرابي الواحد ، هو ما يُعنى به هذا المبحث ، وإليك تفصيل ما جاء من شواهد في شرح القصائد التسع لأبي جعفر النحاس ، وبيانه لهذا التعدد في الإعراب في الصور الآتية :

الصورة الأولى : **تعدد الإعراب في الرفع**

تتناول هذه الصورة التراكيب النحوية التي وردت في الشواهد الشعرية في شرح القصائد التسع للنحاس ، وما جاء فيها من كلمات على الرفع بناءً على موقع هذه الكلمات واتسع المعنى في هذه التراكيب ونتج عنه تعدد في الإعراب ، أو تعدد في (وظيفة الكلمة) في التركيب من إعرابها بين فاعل ومبتدأ ،أو بين مبتدأ وخبر ونعت ،أو بين مبتدأ وبدل من مرفوع ، وهكذا ، وإليك الشواهد والتفصيل :

١- الرفع على الفاعل ، أو المبتدأ :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

باتَتْ وأَسْبَلَ واكِفٌ مِن دِيمةٍ ** يَروِي الخمائلَ دائماً تَسْجَامُهَا

الاسم الذي تعدد فيه الإعراب على الرفع في هذا الشاهد هو " تَسْجَامُها" ، فقد ذكر النحاس أنَّ الرفع فيه على وجهين ، هما :

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٧٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٠٠/١ وشرح الزوزني ص ٢٢٠ ولسان العرب (س ج م) ١٩٤٧/٣ والتَّسجام : المطر الجود ، من سجمت السحابة مطرها تَسجِيماً وتَسجَاماً إذا صبته ، ينظر : لسان العرب (س ج م) ١٩٤٧/٣

الوجه الأول : فاعل لـــ"دائم" الذي هو اسم فاعل ، ويعمل عمـــل الفعـــل ، فرفع به "تسجامها" ، فهو مثل : قائماً زيدٌ ، أو فاعل لـــ" يَروي " و" دائماً " حال من " تَسجامُها " الفاعل ، ويكون المعنى : يَروي الخمائلَ تَسْجَامُها دَائماً .

الوجه الثاني : مبتدأ مؤخر ، ويجوز رفع " دائم " على أنَّه خبـــر مقـــدم ، والمعنى : تَسجَامُها دائمٌ.(١)

وبالنظر والتأمل في الوجهين السابقين في رفع " تسجامها " فإننا نلحظ أنَّ أثَّرَ المعنى فيهما واضح فقد وجههما على النحو التالي :

الوجه الأول المعنى ينصرف فيه إلى تركيب مكون من جملة فعلية مستقلة ، وهي " دائماً تَسجامُها " وهي اسم الفاعل الذي يعمل عمـــل الفعـــل بمعنـــى : دامَ والفاعل " تَسجامُها " ، أي : دامَ مَطرُها ، أو " تسجامها " فاعل لـــ"يَروي " ، فهي جملة فعلية أيضاً .

أمَّا الوجه الثاني فإنَّ المعنى فيه إخبار عن التَسجَام ، وهو : المطـــر بأنَّـــه دائمٌ ، فهذه جملة اسمية مكونة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وهذا الإعراب على هذا المعنى لا يتأتى إلَّا على رفع "دائماً" كما سبق .

وقد أجاز النحاس هذين الوجهين ، ولم يرجح وجهاً على وجـــه ، وفـــي رأيي أنَّ الوجه الأول على أنَّ " تسجامها " فاعل " يَروي " هو الراجح وهو الذي يعنيه الشاعر لأمرين : التركيب والمعنى.

أمَّا التركيب فهو يريد الجملة الفعلية التي اشتملت على : الفعـــل والفاعـــل والمفعول والحال ، الفعل المضارع فيه " يَروي " ، والفاعل " تَســـجامُها" وهـــو صاحب الحال ، والمفعول " الخمائل " ، والحال "دائماً " ، والمعنى : يروي الخمائلَ تَسجامُها دائماً .

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٠١/١ وشرح الزوزني ص ٢٢٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأمَّا المعنى فإنَّ هذا التركيب يدل على الحدث الذي دل عليه الفعل " يروي " والفاعل التَسجام وهو : المطر ، والمفعول به وهو : الخمائل جمع خميلة ، وهي الرملة التي قد غطاها النبت ، والحال التي يحدث فيها هذا الفعل ووصفه ، والذي دل عليه قوله :"دائماً" ، فالمعنى فيه أشمل وأعمق وأكثر وصفاً ؛ لأنَّ التركيب فيه مكون من جملة فعلية وحال ، وأيضاً لتعلق هذه الجملة في المعنى والإعراب بقوله : "ديمة " فهي في محل جر صفة لها.

* – من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (١)

ذُلُلٌ رِكَابِي حيثُ شِئتُ مشَايِعِي ** قَلبِي وأَحفِزَه بأَمرٍ مُبرَمِ

الاسم الذي تعدد فيه الإعراب على الرفع في هذا الشاهد هو " رِكَابي " في قوله : " ذُلُلٌ رِكابي " فقد ذكر النحاس أنَّ فيه ثلاثة أوجه على الرفع ، هي :

الوجه الأول : مبتدأ مؤخر ، و" ذُلُلٌ " خبر مقدم .

الوجه الثاني : خبر عن المبتدأ " ذُلُلٌ " .

الوجه الثالث : فاعل سد مسد الخبر لقوله : " ذُلُلٌ " ولم يوحَّد ؛ لأنَّه جمع تكسير.(٢)

وللمعنى أثر واضح في هذه التوجيهات الثلاثة على الرفع وتوضيحه كالأتي:

الوجه الأول ، وهو إعراب " رِكَابي" مبتدأ مؤخر و" ذُلُلٌ " خبر مقدم فهذا التركيب جملة اسمية أخبر فيه عن الرِّكاب ، وهي : الإبل بأنَّها ذُلُلٌ ، جمع ذلول ، يقال : دابةٌ ذلُولٌ ، فالإخبار هنا عن الدابة وهذا ما بينه المعنى في هذا الوجه الإعرابي .

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه شرح الشنتمري ص ٢١٩ وفيه : "ذلل جمالي ... لُبِّي وأحفزه برأي مبرم " وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٥٣٤/٢

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥

وأمَّا الوجه الثاني فالتركيب فيه جملة اسمية أيضاً ، ولكن المعنى أعمق فالإخبار فيه مقلوب ؛ لأنَّه أخبر عن " ذُلُل " بالرِّكاب ، فكأنَّ الذُّلُل هو الرِّكاب التي يركبها ، وهذا أبلغ من حيث المعنى البلاغي .

وأمَّا الوجه الثالث فإنَّ التركيب فيه معنى الاسمية والفعلية ؛ لأنَّ " ذُلُل " مبتدأ أيضاً ، ولكن " رِكَاب " فاعل سد مسد الخبر ، فهو مثل : ضارب الزيدان ، بمنزلة : يضرب الزيدان ، فكأنَّ ذُلُلاً فعل ؛ لأنَّها بمعنى الوصف فاحتاجت إلى فاعل يسد مسد الخبر .

والوجه الأول هو الراجح لَديَّ من ناحية المعنى والصناعة النحوية :

أمَّا المعنى فإنَّ الشاعر – كما سبق – يريد الإخبار عن الرِّكاب التي يمتطيها بأنَّها ذُلُلٌ وأنَّه يركبها حيث شاء ، ولا تمتنع عنه .

وأمَّا من ناحية الصناعة النحوية فلأنَّ " رِكَابي " معرفة ، و"ذُلُلٌ " نكرة ، وجعل المبتدأ معرفة والخبر نكرة هو الأصل ؛ لأنَّ الإخبار عن غير معين لا يفيد ، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة فإنَّ حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية [١] ، لذا كان جعل "ركابي" مبتدأ أولى من جعل " ذُلُل" مبتدأ على الوجه الثاني ؛ لأنَّها نكرة ، وليست موصوفة وإن كان فيها معنى الوصف لأنَّها جمع تكسير .

وكذلك الوجه الثالث ، وهو جعل " ذُلُل " مبتدأ و"رِكابي " فاعل سد مسد الخبر فهذا لا يتأتى إلَّا على رأي الكوفيين والأخفش بأن يأتي الوصف " ذُلُل " مبتدأ ولا يعتمد على نفي ولا استفهام ، وهذا لا يجوز عند البصريين [٢] ، فثبت بهذا اختيار الوجه الأول .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ١٢٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- الرفع على المبتدأ ، أو الخبر ، أو النعت :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

فلَحِقْنَ واعْتَكَرَتْ لَها مَدرِيَّةٌ ** كالسَّمْهَرِيَّةِ حَدُّهَا وتَمَامُهَا

ما تعدد إعرابه في هذا الشاهد الكاف في قوله : " كالسَّمْهَرِيَّة " فهي اسم في موضع رفع ، وقد ذكر النحاس أنَّ في إعرابها ثلاثة أوجه ، هي :

الوجه الأول : أنَّها في موضع رفع مبتدأ وقوله : " حدُّها " خبر .

الوجه الثاني : خبر مقدم وقوله : " حدُّها " مبتدأ .

الوجه الثالث : نعت لقوله : " مَدريَّةٌ " كأنَّه قال : مَدريَّةٌ مماثلةٌ للسمهريَّةِ حدُّها وتمامُها، وعلى هذا الوجه تكون "حدُّها" فاعل لـ"مَدريَّة" ؛ لأنَّها بمعنى الفعل . (٢)

وقد ذكر النحاس هذه الأوجه الثلاثة ، ولم يرجح وجهاً منها على وجه بل هي جائزة عنده بلا تفضيل.

وهذه الكاف الاسمية جارة ، وهي مرادفة لـ"مثل" ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلَّا في الضرورة كقوله : (٣)

بِيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمٍّ ** يَضحَكن عن كَالبَرَدِ المُنهَمِّ

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٧٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤١١/١ واعتكرت: عطفت ورجعت ، والمَدريَّة هي : القرون الحادة وأنثه على معنى القناة ، والسَّمهريَّة: الرماح ، ويعني بتمامها : طولها ، ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٢/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٢/١

(٣) والبيت من الرجز ، قائله : العجاج ، ينظر : ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ وأسرار العربية ص ٢٥٨ والجنى الداني ص ٧٩ ومغني اللبيب ١٨٠/١والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣وشرح شواهد المغني ٥٠٣/٢ والخزانة ١٦٦/١٠وجواهر الأدب ص ١٢٦ والهمع ٣١/٢ والمنهمّ : الذائب ، والشاهد فيه " عن كالبرد " أي : عن مثل البرد ، فالكاف اسم بمعنى : مثل لدخول حرف الجر عليه .

وقال كثير من النحويين ، ومنهم الأخفش والفارسي يجوز في الاختيار ، فجوزوا في نحو : زيدٌ كالأسد ، أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مجروراً بالإضافة ، ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً ، قال الزمخشري في قوله تعالى : " فَأَنْفُخُ فيهِ فَيَكُونُ طَيْراً "(١) : إنَّ الضمير راجع للكاف من " كَهَيئَةِ الطَّيرِ"(٢) أي : فأنفخُ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور . (٣)

وإذا تبين هذا في أمر الكاف ، وأنَّها اسم في موضع رفع فإنَّ المعنى يتسع لإعرابه على الأوجه الثلاثة السابقة ، وإذا أردنا بيان أثر المعنى في الأوجه الثلاثة فهو كالآتي :

الوجه الأول ، وهو إعراب الكاف في موضع رفع مبتدأ و" حدُّها " خبر فهذا التركيب جملة اسمية مكون من مبتدأ وخبر ، تقدم فيه المبتدأ على الخبر كما هو ترتيب جملة المبتدأ والخبر والمعنى فيه جليٌّ وهو يريد أن يقول : هذه المدرية وهي : قرون هذه البقرة مثلُ السمهريَّة حدُّها ، وهي : الرماحُ ، فشبه قرونها بالرماح لصلابتها وحدتها ، والتشبيه في هذا الإعراب أشمل ؛ لأنَّه شمل كل القرون بأنَّها مثلُ الرماح .

والوجه الثاني ، وهو إعراب الكاف في موضع رفع خبر مقدم و" حدُّها " مبتدأ مؤخر فهذا التركيب جملة اسمية أيضاً لا يختلف كثيراً عن الوجه السابق إلَّا من حيث المعنى المراد وهو تشبيه حدّ قرونها مثل الرماح ، فالتشبيه في هذا الإعراب خاص بحدِّ قرونها مِثلُ الرماح ، وليس كل قرونها ، فقد يكون التخصيص أبلغ في التعبير ؛ لأنَّه يريد هذا المعنى .

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة آل عمران
(٢) من الآية ٤٩ من سورة آل عمران
(٣) ينظر : الكشاف ١٧٣/٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأمَّا الوجه الثالث ، وهو إعراب الكاف في محل رفع نعت لقوله : " مدرية " النكرة فإنَّ الإعراب فيه اختلف بناءً على أثر المعنى في هذا التركيب ، فالمعنى: واعتكرت لها مدريةٌ مماثلةٌ للسمهرية حدُّها وتمامُها ، فالتركيب فيه من حيث اللفظ مكون من جملتين فعليتين ونعت للفاعل النكرة ، الجملة الأولى : اعتكرتْ مدريَّةٌ ، والجملة الثانية : مدريَّةٌ حدُّها ، فحدُّها على هذا الوجه فاعل لـ"مدرية "؛ لأنَّها بمعنى الفعل ، والكاف في " كالسمهرية " في موضع رفع نعت لـ" مدريَّة " النكرة ، فظهر بهذا أثر المعنى في الإعراب على الأوجه الثلاثة السابقة .

وإذا كان المعنى يتسع لهذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها النحاس فالاختيار ههنا يكون الوجه الأول ؛ لأنَّه الأقرب إلى ما أراد الشاعر، وهو تشبيه المَدريَّة وهي : القرون الحادة بالسَّمهريَّةِ وهي : الرماح فتكون الكاف في " كالسَّمهريَّةِ " مبتدأ أي : مثلُ السَّمهريَّةِ حدُّها ، و"حدُّها " خبر ، وهذا الوجه لا تقديم فيه ولا تأخير ، وتكون الجملة أيضاً في محل رفع نعت لقوله : " مَدريَّة " المفرد النكرة ، والجملة الواقعة نعتاً نائبة عن المفرد ؛ لأنَّ المفرد هو الأصل في النعت والحال والخبر ، ومن الجملة الواقعة نعتاً لمفرد نكرة قوله تعالى : [١] " حتَّى تُنَزِّلَ عَلَينَا كِتَابَاً نَقْرَؤُه "[٢]

والوجه الثاني وهو جعل الكاف في " كالسَّمهريةِ " خبر مقدم و" حدُّها " مبتدأ مؤخر جائز أيضاً إلَّا أنَّ فيه تقديم وتأخير .

وأمَّا الوجه الثالث ، وهو جعل الكاف في " كالسَّمهريَّةِ " نعت لـ"مَدريَّة " و"حدُّها " فاعل على المعنى لـ"مَدريَّة" ففيه فصل بالنعت بين الفعل والفاعل ، فثبت اختيار الوجه الأول ، ويليه الوجه الثاني .

---

(١) من الآية ٩٣ من سورة الإسراء

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٠ ، ٣١١

* – من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (١)

فإذا ظُلِمتُ فإنَّ ظُلْمِيَ بَاسلٌ ** مُرٌّ مذاقتُه كَطَعمِ العَلْقمِ

الذي تعدد إعرابه في هذا الشاهد الكاف في قوله : " كطعمِ العَلقَمِ " فهي اسم في موضع رفع ، ورفعها على أربعة أوجه ، هي :

الوجه الأول : أن تكون الكاف في موضع رفع خبر المبتدأ " مذاقتُه " ، والجملة الاسمية في محل رفع خبر ثالث لـ"إنَّ" ، والمعنى : إنَّ ظلمي باسلٌ مُرٌّ مذاقتُه مثلُ طعمِ العلقمِ .

الوجه الثاني : أن يكون " مذاقتُه" خبر لقوله : " مُرٌّ " وتكون الكاف في موضع رفع خبر بعد خبر ، والمعنى : مُرٌّ مذاقتُه مِثلُ طعمِ العلقمِ .

الوجه الثالث : أن تكون الكاف في موضع رفع نعت لقوله : " مرٌّ " ، والمعنى : مرٌّ مثلُ طعمِ العلقمِ .

الوجه الرابع : أن تكون الكاف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي مثلُ طعمِ العلقمِ ، والجملة في محل رفع خبر ثالث لـ"إنَّ" . (٢)

وقد نتج عن اتساع المعنى في التركيب السابق تعدد في الإعراب كما سبق ما بين تعدد الخبر ، وخبر لمبتدأ مذكور ، وخبر لمبتدأ محذوف ، ونعت لنكرة ، وتوضيحه كالآتي.

الوجه الأول وهو : أنَّ الكاف خبر للمبتدأ " مذاقتُه " فهذا يدل على أنَّها جملة مستقلة في المعنى فهي مبتدأ وخبر ، والمعنى : مذاقتُه مثلُ طعمِ العلقم .

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ٢٠٥ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٩٤/٢ والجمهرة ص ٤٥٠

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٩٥/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والوجه الثاني اختلف فيه التركيب بناء على أثر المعنى فصار التركيب مكوناً من اسم مبتدأ وهو "مُرٌّ" وخبر أول وهو " مذاقته " وخبر ثان ، وهو الكاف، وهذا التعدد للخبر دل على أكثر من معنى ، كتعدد النعت .

أمَّا الوجه الثالث وهو إعراب الكاف نعت ، فالمعنى يقتضي أن يكون للنكرة، وهي " مُرٌّ " نعتاً ، فجاء الوجه الإعرابي موافقاً للمعنى .

وأمَّا الوجه الرابع ، وهو إعراب الكاف خبراً لمبتدأ محذوف ، فهذا يقتضيه المعنى أيضاً وله أثر فيه ؛ لأنَّ الأخبار قد تعددت سابقاً ، فيجوز أن يقطع هذا الاسم ويكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وهذا الوجه سائغ في الإعراب بناء على المعنى ، وهكذا .

وبهذا يبدو أنَّ اتساع المعنى له أثر في تعدد الإعراب ، فالخبر يجوز أن يتعدد ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، فالخبر هو : اللفظ الذي يتم به المعنى مع المبتدأ ، فالمبتدأ هو المحكوم عليه ، والخبر هو المحكوم به ، وكذلك النعت هو الذي يتم به معنى المنعوت وتوضيحه ، وهكذا .

رأي النحاس في توجيه الإعراب .

إذا تتبعنا هذه الأوجه وتأملنا أثر المعنى فيها وتوجيه النحاس لهذا التركيب بناءً على فهمه للمعنى نجد أنَّه مع مَن أجاز تعدد الخبر – وهو رأي الجمهور [١] – ، في إعرابه للكاف في " كطعم " فقد جعلها خبراً بعد خبر كما في الوجه الثاني، وأجاز أيضاً رأي مَن منع تعدد الخبر – وهو اختيار كثير من المغاربة ومنهم ابن عصفور[٢] – ، وقال إنَّه خبر لمبتدأ محذوف كما في الوجه الرابع ، فيجوز عنده

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٨١/١ والهمع ٥٣/٢ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٢/١، ٢٢٣

(٢) ينظر : المقرب ٨٧/١ والتصريح بمضمون التوضيح ١٨٢/١ – ١٨٤

الوجهان في قضية تعدد الخبر ، أو عدم تعدده ، كما أنَّه نظر إلى المعنى في احتياج النكرة إلى نعت فأعرب الكاف في محل رفع نعتاً للنكرة كما في الوجه الثالث إلَّا أنَّ هذا الوجه ضعيف من حيث الصناعة النحوية ؛ لأنَّ فيه فصلاً بين المنعوت " مرّ " والنعت الكاف التي بمعنى " مثل " بقوله :"مذاقتُه" التي هي خبر لـ"مرّ" على هذا الوجه ، ففصل بالخبر بين النعت والمنعوت .

فالأوجه الأربعة جائزة في إعراب الكاف عند النحاس ، ولم يرجح منها وجهاً على وجه .

وإذا أردنا اختيار الراجح من هذه الأوجه فهو الوجه الأول وهو أن تكون الكاف في محل رفع خبر المبتدأ " مذاقتُه " والمبتدأ وخبره جملة اسمية في محل رفع نعت لـ"مرّ" ، والجملة الواقعة نعتاً نائبة عن المفرد ؛ لأنَّ المفرد هو الأصل في النعت والحال والخبر ، ومن الجملة الواقعة نعتاً لمفرد نكرة قوله تعالى : [١] " حتَّى تُنَزِّلَ عَلَينَا كِتَابَاً نَقْرَؤُه "[٢]

وهذا الوجه سائغ من حيث التركيب والمعنى : فمن حيث التركيب ليس فيه تقديم ولا تأخير وليس فيه فصل بين النعت والمنعوت ، ومن حيث المعنى فهذه الجملة من المبتدأ والخبر ، وهي : مذاقتُه مثلُ طعمِ العلقم متسقة في المعنى بعد قوله " مرٌّ " والمعنى : مرٌّ مذاقتُه مثلُ طعمِ العلقمِ .

٣- الرفع على المبتدأ ، أو البدل :

* - من قصيدة عمرو بن كلثوم التغلبي ، قوله : [٣]

---

(١) من الآية ٩٣ من سورة الإسراء

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٠ ، ٣١١

(٣) والبيت من الوافر ، ينظر ديوانه ص٦٥ ، وفيه " صَبَنْتِ " بدل " صَدَدْتِ " والكتاب ١/ ٢٢٢ ، ٤٠٥ وشرح القصائد التسع للنحاس ٦١٨/٢ والأغاني٢٥٢/١٥والجمهرة ص٣٣٧ وشرح الزوزني ص٢٣٩ والخزانة ١٧٨/٣والهمع ٢٠١/١ ولسان العرب (ص ب ن) ٢٣٩٧/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

صَددْتِ الكأسَ عنَّا أمَّ عمرٍو ** وكانَ الكأسُ مَجَراهَا اليَمِينَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " مَجراهَا " يجوز فيه وجهان على الرفع :

الوجه الأول : أن يكون مبتدأ ، و" اليمينا " ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل نصب خبر " كان " .

الوجه الثاني : أن يكون مرفوعاً بدلاً من " الكأس " المرفوع ؛ لأنَّه اسم " كان " ، وهو بدل اشتمال ، ويكون " اليمينا " ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل نصب خبر" كان".(١)

وقد اختلفوا في نوع " مجرى" فقيل: إنَّها مصدر(٢)، وقيل : إنَّها ظرف مكان . (٣)

وإذا تأملنا المعنى نجد أنَّ له أثراً في تعدد الإعراب ، فالوجه الأول رفع "مجرى" على الاستئناف ؛ لأنَّه مبتدأ و" اليمينا " في محل رفع خبر ، لأنَّ النحويين عدُّوا " اليمين " من الظروف المتصرفة التي ترفع كالأسماء وتنصب ، قال سيبويه في "هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى" : "وتقول : سير عليه أيمُنٌ وأشملٌ ، وسير عليه اليمينُ والشمالُ ، لأنَّه يتمكن . تقول : على اليمينِ وعلى الشمالِ ، ودارُك اليمينُ ودارُك الشمالُ ...وإن شئت جعلته ظرفاً كما قال عمرو بن كلثوم :

* وكانَ الكَأسُ مَجراهَا اليَمينَا." (٤)

فإذا كان قوله " اليمين " متصرفاً كما قال سيبويه فيجوز أن يكون خبراً للمبتدأ "مجرى".

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦١٨/٢
(٢) ينظر : خزانة الأدب للبغدادي ١٨٠/٣
(٣) ينظر : الكتاب ٢٢٢/١
(٤) ينظر : المرجع السابق ٢٢١/١ ، ٢٢٢

وجعل جملة "مجرى اليمينا " من المبتدأ والخبر في محل نصب خبراً لـــ" كان " ، لأنَّ المعنى يقتضي هذا الإعراب فهي وإن كانت جملة استئنافية إلَّا أنَّهـا متعلقة في المعنى بـــ"كان" واسمها ، فأعربت خبرها .

وأمَّا الوجه الثاني وهو إعراب "مَجراها" على البدل فعلى اعتبار أنَّ المعنى يتعلق بـــ"كان" واسمها السابقين أيضاً ، فهو بدل من اسم "كان" المرفوع ، وكأنَّ المعنى : وكان مَجراها اليمينا ، والضمير يعود على الكأس ؛ لأنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وهذا ظاهر رأي سيبويه ؛ لأنَّه قال في بعض أبـواب البدل : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخـر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، من ذلك قولك : رأيت قومَك أكثرَهم ، ورأيت بني زيد ثُلُثَهم." (١)

فالبدل عند النحويين في المعنى مكان المبدل منه ، قال السيرافي : " اعلـم أنَّ البدل إنَّما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنَّه لم يذكر ." (٢)

وقد أجاز النحاس الوجهين على حد سواء ، ولم يرجح أحدهما على الآخر ، والوجه الأول هو الأولى ؛ لأنَّه الأقرب إلى المعنى المـراد ، فهـو يريـد : أنَّ مجرى الكأس على اليمين ، فأجرتها أمُّ عمرو على اليسـار ، فجملـة "مَجراهـا اليمينا " جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وهي في محل نصب خبر " كان".

٤- الرفع على اسم " لا " ، أو النعت :

* - من قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري ، قوله : (٣)

---

(١) ينظر : الكتاب ١٥٠/١

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/٢ ، ١٠

(٣) والبيت من الخفيف ، ينظر ديوانه ص ٧١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٥٩١/٢ والغلاَّق : رجل من بني حنظلة من بني تميم كان على هجائن النعمان غزا بني تغلب فقتل فيهم وسـبى ، والرأفة : الشفقة والعطف .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثمَّ خيلٌ مِن بَعدِ ذاكَ مع الغــ ** لَّاق لا رأفةٌ ولا إبقاءُ

ذكر النحاس أنَّ الرفع في قوله : " رأفةٌ " فيه وجهان :

الوجه الأول : وهو الأفضل عند النحاس أن تكون " لا " نافيــة بمعنــى " لــيس" وعاملة عملها و"رأفةٌ" اسمها مرفوع ، وخبرها محــذوف لعلــم الســامع بــه ، والتقدير : ليس لأصحاب الغلَّاق رأفةٌ بهم ولا إبقاءٌ علــيهم ، وهــو مثــل قــول الشاعر ، أنشده سيبويه : (١)

مَن صَدَّ عَن نِيرانها ** فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

وقد رجح النحاس رفع "رأفة" في بيت الحارث عنه في هذا البيت لتكرارها فقال عن البيت الذي أنشده سيبويه: "وهو في بيت الحارث أحسن لتكريره لقوله: ولا إبقاءُ ، فصار مثل قراءة من قرأ(٢): "فلا رَفــثٌ ولا فُســوقٌ ولا جِــدالٌ فــي الحَجِّ"."(٣)

الوجه الثاني: أن تكون "رأفةٌ" بالرفع نعتاً لــ"خيل"؛ لأنَّ المعنى لأصحاب الخيل.(٤)

وعلى هذا الوجه الثاني تكون " لا " غير عاملة ، قال النحاس : "ولا ليست بفاصلة بين النعت والمنعوت ألا ترى أنَّك تقول : رأيت رجلاً لا كريماً ولا ظريفاً ،

---

(١) البيت من الكامل ، قائله : سعد بن مالك القيسي ، ينظر : الكتاب ١ / ٥٨ والمقتضب ٣٦٠/٤ والخزانة ٢٢٣/١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٥٩٢/٢ والحماســة بشــرح المرزوقــي ص ٥٠٠ ومغني اللبيب ٢٣٩/١ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٣ ولســان العــرب (ب ر ح) ١/ ٢٤٥ والشاهد فيه "لا براحُ" فقد جاءت " لا " عاملة بمنزلة " ليس"

(٢) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة ، وقراءة الرفع والتنوين قرأ بها أبو جعفر المدني وأبو عمرو وابن كثير ، ينظر : الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ص ٦٠٨ ومختصــر فــي شــواذ القرآن لابن خالويه ص ١٩ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢١١/٢

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٥٩١/٢ ، ٥٩٢

(٤) ينظر : المرجع السابق ٢/ ٥٩٢

وإنَّما لم تفصل بين النعت والمنعوت ؛ لأنَّها تقع زائدة قال الله عز وجل :" قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرتُكَ"(١)

ولاتساع المعنى أثر في تعدد الإعراب في قوله :" رأفةٌ " بالرفع ، فالوجه الأول على أنَّ " لا " عاملة عمل " ليس" المعنى أنَّ "رأفة " داخلة في النفي بـ"لا " وبناءً عليه فهي جزء من التركيب فصارت "رأفة" ركناً من هذه الجملة التي عملت فيها "لا" وتضمنها النفي بـ"لا" ؛ لأنَّها اسمها ، والمعنى : ليس لأصحاب الغلَّاق رأفةٌ بهم ولا إبقاءٌ عليهم .

أمَّا الوجه الثاني فإنَّ " رأفة " ليست جزءاً من التركيب مع " لا " ؛ لأنَّها ملغاة ، و" رأفةٌ " ليست اسماً لها ، ولكنَّها في اللفظ والمعنى تابعة للموصوف النكرة نعت له، وهو "خيل" أي : هي صفة من صفاته والمعنى: لأصحاب الخيل .

والوجه الأول الذي اختاره النحاس هو الراجح ، وهو أنَّ " رأفة " اسم " لا " مرفوع ، و"لا " نافية عاملة عمل "ليس" وخبرها محذوف – كما سبق– و" لا " الثانية معطوفة على الأولى وعاملة أيضاً ،و"إبقاء" اسمها ، وخبرها محذوف ، وتكون جملة "لا" واسمها وخبرها في محل نصب حال من "خيل" على اعتبار المعنى ؛ لأنَّ المراد أصحاب الخيل كما سبق ، ويرجح هذا الوجه ما يأتي :

أولاً : أنَّ أكثر النحويين – وعلى رأسهم سيبويه – أجاز عمل" لا " عمل " ليس " وذكر أنَّ هذا العمل عند الحجازيين .(٢) وقال ابن مالك في التسهيل : "وتُلحق بها " إنْ " قليلاً ، و" لا " كثيراً." (٣) وقال في شرح التسهيل بعد أن ذكر

(١) من الآية ١٢ من سورة الأعراف ، وينظر : شرح القصائد للنحاس ٥٩٢/٢
(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٥٧ ، ٥٨
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٤/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الشواهد على عمل "لا" : "فهذا وأمثاله مشهور، أعني إعمال " لا " في نكرة عمل " ليس ." [١]

ثانياً : أنَّ " لا" في بيت الشاهد جاءت مستوفاة لشروط العمل التي اشترطها النحويون ، ومنها : وجوب تقديم اسمها على خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بإلَّا ، وأن يكون معمولاها نكرتين [٢] وقد تحققت هذه الشروط في بيت الحارث ، والبيت الذي أنشده سيبويه ، فالأوْلى أن تكون عاملة عمل " ليس".

ثالثاً : أنَّ الوجه الثاني على جعل " رأفة " نعت لقوله : "خيل " ضعيف من حيث الصناعة النحوية ؛ لأنَّ فيه فصلاً بين النعت والمنعوت بقوله : من بعد ذاك مع الغَلَّاق ، ففيه فصل بالجار والمجرور والمضاف وهو قوله :" من بعد ذاك " وفصل بظرف المكان والمضاف إليه ، وهو قوله :"مع الغلَّاق" فإن أعرب قوله : " من بعد ذاك " متعلق بمحذوف نعت لـ"خيل" فيكون إعراب "مع الغلَّاق " حال بعد وصفه ، وبذلك يكون قد فصل بين النعت والمنعوت بالحال ، فهذا الشاهد ليس فيه فصل بـ"لا" فقط ، وأنَّها لا تعد فصلاً كما قال النحاس ، وليس مثل تنظيره بقوله : رأيت رجلاً لا كريماً ولا ظريفاً ؛ لأنَّ هذا المثال ليس فيه فصل بين النعت والمنعوت إلَّا بـ"لا" فإذا اعتبرها ليست فاصلاً فيجوز النعت .

الصورة الثانية : تعدد الإعراب في النصب

تتناول هذه الصورة تعدد الإعراب في وجه إعرابي واحد ، وهو النصب ، فقد وردت شواهد في شرح أبي جعفر النحاس تعدد فيها إعراب الكلمة في النصب بين نصبه حالاً ، أو مفعولاً به ، أو مفعولاً مطلقاً ، أو ظرفاً ، وغير ذلك ، والسبب في هذا التعدد هو اتساع المعنى وأثره في هذا الإعراب ، وجاء تعدد الإعراب في النصب على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١

(٢) ينظر : الكتاب ٥٨/١

١- النصب على الحال ، أو المصدر ، أو ظرف الزمان :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : (١)

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهم ** يقولُون لا تَهلِك أَسًى وتَجَمَّلِ

الاسم الذي تعدد إعرابه في هذا الشاهد هو " وقوفاً " ففي إعرابه عدة أوجه، هي:

الوجه الأول : النصب على الحال ، أي : واقفين بها صحبي ، وهو رأي الزجاج ، قال أبو جعفر النحاس : " وكذا سمعت أبا اسحاق يقول ، وغاب عني تحصيل العامل فيه . " (٢)

وقد اختار النحاس هذا الوجه ، وذكر العامل في الحال وهو الفعل الأمر " قِفَا " في البيت الأول في قوله : (٣)

قِفَا نَبكِ من ذِكرَى حَبيبٍ ومَنزِلِ ** بسِقطِ اللِّوى بَينَ الدَّخولِ فحَومَلِ

قال النحاس : " والذي يوجب عندي أن يكون العامل فيه " قِفا" كما تقول : وقفتُ بدارك قائماً سُكَّانُها."(٤)

وتقدير المعنى على هذا الوجه : قِفَا نَبك في حال وقفِ أصحابي مطيَّهم عليَّ .

الوجه الثاني : النصب على المصدر ، أي : المفعول المطلق المؤكد لعامله، وهذا الوجه أجازه النحاس أيضاً وفعله ما سبق أيضاً في البيت الأول وهو قوله : " قِفا " قال النحاس : " وقد يجوز أن يكون قوله : " وقوفاً " منصوباً على المصدر

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص٩ وشرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٢٣ والجمهرة ص ١٣٠ وشرح القصائد التسع للنحاس ١٠٢/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس ١٠٢/١

(٣) ينظر : ديوانه ص ٨ ورواية الأصمعي في الديوان " بين الدخول وحومل " وشرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس ٩٨/١

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ١٠٢/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

من " قِفا " والتقدير : قِفا وقوفاً مثلَ وقوف صحبي ، كما تقول : زيدٌ شُربَ الإبل، تريد : يشربُ شربَ الإبل"(١)

الوجه الثالث : أن يكون " وقوفاً " منصوباً على الظرفية – ظرف زمان – والتقدير على هذا الوجه : وقفَ وقتَ وقوفِ صحبي ، ثم حذف الفعل ، وحذف المضاف " وقت " وأقام المضاف إليه مقامه " وقوف" ونصب على الظرفية ، ويكون بمنزلة قولك : رأيتُه قُدومَ الحاج ، المعنى : وقتَ قدومِ الحاج.(٢)

وقد ذكر النحاس أنَّ الزجاج لا يُجيز هذا الوجه ، والعلة في ذلك أنَّ دلالته على الزمن غير معروفة قال النحاس : " وسمعت أبا اسحاق لا يُجيز مثل هذا ، إلَّا فيما يُعرَف نحو قولك : قُدومَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، ولو قلت : لا أُكلمك قيامَ زيدٍ ، تريد : وقتَ قيامِ زيدٍ ، لم يجز ؛ لأنَّه لا يُعرف ." (٣) أي : لا تُعرف دلالته على الزمن .

وإذا تأملنا في الأوجه الثلاثة السابقة التي ذكرها النحاس يتبين لنا أنَّ تعدد الإعراب فيها يعود إلى اتساع المعنى وأثره في هذا التعدد ، والاختلاف في تفسير كلمة " وقوفاً " فإن كانت جمع "واقف" ، مثل : الشهود جمع : شاهد ،والركوع جمع : راكع ،فهي حال بمعنى : واقفين ،وإن كانت مصدر الفعل "وَقفَ" فهي مصدر مفعول مطلق مؤكد لعامله ،وإن أراد بها زمن الوقوف ووقته فهي ظرف زمان.

والراجح من هذه الأوجه هو النصب على المصدر (المفعول المطلق) وفعله محذوف وجوباً وليس " قِفا" في البيت السابق – كما قال النحاس – وحذف عامل المفعول المطلق وجوباً هنا ، لأنَّ المصدر بدل من اللفظ بفعل مستعمل ، وهو

(١) ينظر : شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ١٠٣/١
(٢) المرجع السابق ١٠٤/١
(٣) المرجع السابق ١٠٤/١

مفرد ، وتقديره : وقفَ وقوفاً ، والمفرد أكثر من المضاف ، وليس مقيساً عند سيبويه مع كثرته ، وهو عند الأخفش والفراء مقيس بشرط إفراده وتنكيره نحو : سقياً له ورعياً وجوعاً . (١)

أمَّا الوجه الأول ، وهو إعرابه حالاً فالمعنى يقتضيه أيضاً والتقدير : في حال وقوف ، إلَّا أنَّه مصدر ، والحال خبر في المعنى وصاحبه مخبر عنه فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ ، وهذا يقتضي ألَّا يكون المصدر حالاً ؛ لئلَّا يلزم الإخبار بمعنى عن الجثة ، وقد ورد عن العرب استعمال المصدر حالاً كثيراً ، وقيل : إن ورد شيء منه حفظ ولم يقس عليه كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً . (٢)

ومن ورود المصدر حالاً قوله تعالى : " ثُمَّ ادعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيَاً " (٣) ، وقتلته صبراً ، ولقيتُه فجاءةً ، وكلمتُه مشافهةً . (٤)

وقد اطرد ورود المصدر حالاً في نحو : هو الرجلُ عِلماً وأدباً ونُبلاً ، أي : الكامل في حال عِلم ، وحال أدب ، وحال نُبل .

وكذلك اطرد أيضاً ورود المصدر حالاً عند سيبويه في نحو : أمَّا عِلماً فعالم، يريد : مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم . (٥)

وأمَّا الوجه الثالث وهو إعراب "وقوفاً " ظرف زمان فالمعنى يقتضيه أيضاً إلَّا أنَّه غير راجح لما يأتي:

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١ ، ١٨٧
(٢) ينظر : المرجع السابق ٣٢٨/١
(٣) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/١
(٥) ينظر : الكتاب ١/ ٣٨٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أولاً : كثرة الحذف فيه ، فقد حذف الفعل ، وحذف المضاف الظرف وأقيم المضاف إليه مقامه .

ثانياً : أنَّ دلالته على الزمن غير معروفة – كما قال الزجاج – فليس مثل: قدومَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، فهذا يدل على زمان معين ، أي : وقتَ قدوم الحاج، ووقتَ خفوق النجم . بخلاف قولك : لا أكلمك قيامَ زيدٍ ، تعني : وقتَ قيام زيدٍ ، فهذا لا يُعرف .

فثبت بهذا صحة اختيار إعراب "وقوفاً " مصدر مفعول مطلق حذف فعله وجوباً كما سبق.

* – من قصيدة زهير بن أبي سلمى ، قوله : (١)

وقفتُ بها مِن بعدِ عشرين حِجَّة ** فلأْيَاً عرفتُ الدارَ بَعدَ تَوهُّم

تناول النحاس إعراب قوله : " لَأْيَاً " وذكر أنَّ فيه وجهين على النصب ، هما :

الوجه الأول : وهو قول أهل اللغة : إنَّ معنى " لَأْيَاً عرفتُ الدار" : فبَعدَ لَأيٍ، كأنَّهم يقدرونه على حذف مضاف ، وهو الظرف " بَعدَ " ، واللأي في اللغة هو : الإبطاء والاحتباس ، أي : فبَعدَ إبطاء واحتباس عرفتُ الدار .

ووجه الإعراب على هذا المعنى عند اللغويين أنَّ " لَأْيَاً " منصوب على الظرفية الزمانية ؛ متعلق بالفعل بعده ، وهو في الأصل مضاف لظرف زمان محذوف تقديره " بَعدَ لأْيٍ" ثم حذف الظرف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو " لَأْي " فلمَّا حذف المضاف انتصب المضاف إليه انتصابه .

والوجه الثاني : وهو الذي اختاره النحاس فقال : "والأجود أن يكون المعنى : فعرفتُ الدارَ لَأْيَاً." (٢)

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٠٣ وشرح القصائد للنحاس ٣٠٢/١

(٢) ينظر : شرح القصائد للنحاس ٣٠٢/١

وإعراب " لَأْيَاً " على هذا المعنى الذي قدره النحاس حال من الضمير الفاعل في" عرفتُ " وتقدم الحال المنصوب على عامله وصاحبه ، وهذا جائز ، والمعنى: مُبطِئَاً عَرفتُ الدارَ .

وأثر المعنى واضح في تعدد الإعراب على النصب في قوله : " لَأْيَاً " فإذا أرد الزمن الذي استغرقه الشاعر في معرفة الدار ، وأنَّه عرفه بَعدَ لأيٍ فهو ظرف زمان كما قدره اللغويون ، وإذا أراد الحالة التي عليها الشاعر وهي " لأْيَاً " أي : مبطئاً فهو حال .

والوجه الثاني الذي اختاره النحاس وهو أنَّ " لأْيَاً " حال هو الراجح لما يأتي :

أولاً : أنَّ تقدير ظرف الزمان " بَعدَ " الذي قدروه على الوجه الأول لا يُعرف، فليس مثل : جئتُك قدومَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، أي : وقتَ قدومِ الحاج ، ووقتَ خفوق النجم .

ثانياً : قد ذُكر في الكلام بعده ظرف زمان وهو " بَعدَ " فيكون فيه تكرار للظرف ، والمعنى على هذا الوجه : فبَعدَ لَأْيٍ عرفتُ الدارَ بَعدَ توهم .

ثالثاً : أنَّ إعرابه على الحال على الوجه الثاني لا يحتاج إلى تقدير محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

٢- النصب على الحال ، أو المفعول من أجله :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : (١)

فَفَاضَتْ دُمُوعُ العَينِ مِنِّي صَبَابَةً ** عَلى النَّحرِ حتَّى بَلَّ دَمعِي مِحْمَلِي

أورد النحاس في نصب " صبابة " وجهين من الإعراب ، هما :

(١) البيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ٩ وشر القصائد التسع للنحاس ١٠٨/١ وشرح ابن الأنباري ص ٣٢ والجمهرة ص ١٣٠ وشرح الزوزني ص ٨٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الأول : النصب على الحال ، وهو مصدر جاء في موضع الحال ، كما تقول : جاء زيد مشياً ، أي : ماشياً ، ونحوه قوله تعالى : " قُل أَرأَيتُمْ إنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَورَاً " (١) أي : غائراً .

الوجه الثاني : النصب على أنَّه مفعول من أجله ، كما تقول : جئتك ابتغاءَ العلم ، أي : جئتك من أجل ابتغاء العلم ، وأنشد سيبويه : (٢)

وأَغفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخارَه ** وأَعرِضُ عَن شَتمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا

معناه : من أجل ادِّخَاره . (٣)

ويجوز في " صبابة " وجه ثالث على النصب ، وهو أن يكون مصدراً (مفعولاً مطلقاً) مثل : أقبل عبدُ الله ركضاً ، وهذا يعني أنَّه مصدر مرادف .

وما ذكره النحاس في إعراب "صبابة" دليل على اتساع المعنى وأثره في تعدد الإعراب ، وبيان ذلك فيما يأتي :

الوجه الأول ، وهو : النصب على الحال تكون " صبابة " مصدراً على معنى الوصف ، أي : صابةً ، مثل : جاء زيدٌ مشياً ، أي : ماشياً ، وسمع كثيراً مجيء المصدر حالاً.

أمَّا الوجه الثاني ، وهو : النصب على المفعول من أجله فهي بمعنى " مِن"، أي : مِن أجل صبابةً ، فاختلف الإعراب حسب تقدير المعنى واتساعه ، والذي

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الملك

(٢) البيت من الطويل ، قائله : حاتم الطائي ، ينظر : ديوانه ص ١١٩ والكتاب ١/ ٣٦٨ ، ٣/ ١٢٦ والكامل ص ١٦٥ والأغاني ٢٧٨/١٧ والخزانة ٤٩١/١ والعيني ٧٥/٣ وابن يعيش ٥٤/٢ وسمط اللآليء ٦٠٦/١ وشرح شواهد المغني ٢٠٨/١ والشاهد فيه نصب "ادخاره " و" تكرماً " على المفعول من أجله .

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٠٨/١

أدى إلى اتساع المعنى في هذا الموضع هو التعبير بالمصدر ، فلو عبر بالوصف لكان حالاً فقط ، ولكن قد يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين :

الأول : المبالغة في وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي ، أمَّا الوصف فهو تعبير حقيقي .

والثاني : التوسع في المعنى ، فإذا عبر بالوصف ، فيكون المعنى واحداً ، ولكن إذا عبر بالمصدر اتسع المعنى ، وتعدد الإعراب ، فقد يحتمل الحالية ، والمفعول لأجله ، والمفعولية المطلقة فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد ، ومنه قوله تعالى : "وَادْعُوُهُ خَوْفَاً وَطَمَعَاً " [١] فلو قال : " ادعوه خائفين وطامعين " لكان المعنى واحداً وهو : الحالية ، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى وأصبح يؤدي ثلاثة معانٍ في آنٍ واحد ، وهي : الحالية ، أي : خائفين ، والمفعول لأجله، أي : للخوف والطمع ، والمفعولية المطلقة ، أي : تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، فجمعها ربنا في تعبير واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر.[٢]

ولم يرجح النحاس أحد الوجهين على الآخر ، والوجه الراجح والأولى بالاختيار هو الثاني لقوة المعنى فيه ، وهو أنَّ " صبابة " مفعول من أجله ، ويرجح ذلك ما يأتي :

أولاً : أنَّ " صبابة " مصدر معلل به الحدث ، فالصبابة هي : رقة الشوق ، والحدث هو أنَّ العين فاضت أي : سالت ، وهو مشارك له في الوقت والفاعل تحقيقاً كما نص النحويون في المفعول من أجله ، قال ابن مالك في الألفية :

يُنصبُ مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً ، كـ"جُد شكراً ودِنْ
وهو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً ..... [٣]

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف
(٢) ينظر : معاني النحو للدكتور / فاضل السامرائي ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠ بتصرف
(٣) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ٥٢٠/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانياً : أنَّ هذا الوجه لا يحتاج إلى تقدير المصدر الواقع حالاً بالوصف كما خرَّجه النحاس في : جاء زيد مشياً ، أي : ماشياً ، وما لا يحتاج إلى تقدر أولى مما يحتاج إلى تقدير .

أمَّا الوجه الأول ، وهو أنَّه حال فالمعنى يحتمله أيضاً ، ولكنَّه ليس راجحاً ؛ لأنَّ حق الحال أن يكون وصفاً – كما سبق – وهو ما دل على معنى وصاحبه ، مثل : قائم ، وحسن ، ومضروب ، ووقوع المصدر حالاً على خلاف الأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب الحال.(١)

وهذا لا يمنع من وقوع المصدر حالاً فقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة ، ولكنَّه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل – كما سبق – قال ابن مالك في مجيء الحال مصدراً نكرة : (٢)

ومصدر منكر حالاً يقع ** بكثرة كبغتةً زيدٌ طلع

ولا بد من تقدير المصدر الواقع حالاً بمعنى الوصف ، كما سبق في مثل : جاء زيد مشياً ، أي : ماشياً ، وعلى هذا يقدر قوله : " صَبابةً " بمعنى : صابةً .

وهكذا تبين أنَّ الوجه الثاني وهو أنَّ " صبابة " مفعول من أجله هو الراجح تجنباً لهذا الإشكال الذي في الوجه الأول ، وهو النصب على الحال .

٣– النصب على الحال ، أو النعت :

* – من قصيدة زهير بن أبي سلمى ، قوله : (٣)

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ٥٧٤/١

(٢) ينظر : المرجع السابق ٥٧٤/١

(٣) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان زهير ص ١٠٥ بشرح الأعلم وكتاب الشعر للفارسي ص ٢١٨ وشرح القصائد العشر ص ١٧١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣١٣/١ والجمهرة ص ١٨٧ وشرح الزوزني ص ١٨٣ ، والجِمام : جمع جَمّ وجَمَّة وهو : الماء المجتمع .

فلمَّا وردنَ الماءَ زُرقاً جِمامُهُ ** وضَعْنَ عِصِيَّ الحاضِرِ المُتَخيَّمِ

في رواية "زُرقاً" بالنصب ذكر النحاس أنَّ نصبه على وجهين من الإعراب، هما :

الوجه الأول : نصب " زُرقاً " على أنَّه حال لـــ"الماء" .

الوجه الثاني : نعت منصوب لـــ"الماء" ، والمعنى على هذا الوجه أنَّه يصف الماء وأنَّ لونه حين وردنه أزرق جِمامُه . (١)

وذكر هذا الوجه أبو علي الفارسي قال بعد أن ذكر البيت : " وعلى هذا قال في صفة الماء ."(٢)

وقد اتسع المعنى لهذين الوجهين على الحال والنعت ، وبيانه كالآتي :

الوجه الأول ، وهو إعرابه على الحال ، لأنَّه يصف الحالة والهيئة التي كان عليها الماء حين وردنه النسوة بقوله : " زرقاً " فهو حال من الماء ، لأنَّـــه قـــد عادت عليه الهاء في قوله : " جِمامُهُ " والمعنى على هذا الوجه : لمَّا وردن الماء كانت حالته زُرقاً جِمامُهُ .

ورفع "جِمامُه " على الوجهين السابقين بقوله : " زُرقاً " ؛ لأنَّهـــا بمعنـــى الفعل ، والمعنى : يزرق جمامُه ، وجاز نصب " زُرقاً " وإن كان بمعنى الفعـــل ؛ لأنَّه جمع تكسير فقد خالف الفعل من هذه الجهة كما تقول : رجـــلٌ ضـــحكةٌ ، إذا كان يضحك من غيره ، ومنه أيضاً قول الشاعر : (٣)

بكرتُ عليه غدوةً فوجدتُه ** قُعوداً لديه بالصَّريمِ عواذلُه

ولو كان في غير الشعر لجاز أن تقول : قاعداً . (٤)

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣١٤/١

(٢) ينظر : كتاب الشعر للفارسي ص ٢١٨

(٣) البيت من الطويل ، قائله : زهير ، ينظر : ديوانه ص ١٤٠ وشرح القصائد التســع للنحـــاس ١٠٣/١ ، ٣١٤ ولسان العرب (ص ر م)

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣١٤/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أمَّا الوجه الثاني ، وهو إعراب " زرقاً " على النعت ؛ لأنَّه يبين صفة الماء ولونه الأزرق ، والجمع : زُرق ، فتعلق النعت بالمنعوت من حيث المعنى والإعراب ، لأنَّه تابع له .

ولم يرجح النحاس أحد الوجهين على الآخر ، وأرى أنَّ الوجه الأول هو الراجح ، وهو أنَّ " زُرقاً " حال ، والذي يرجح هذا الوجه أنَّ " الماء " معرفة و" زُرقاً " نكرة ، والمعرفة لا توصف بنكرة ، فالأولى به أن يكون حالاً ؛ لأنَّ الحال واجب التنكير وصاحبه معرفة ؛ لأنَّه مخبر عنه به فألزموه التنكير ، لئلَّا يتوهم كونهما نعتاً ومنعوتاً .

* – من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : [١]

مُشَعْشَعَةً كَأنَّ الحُصَّ فيها ** إذا مَا المَاءُ خَالطَهَا سَخِيناً

أورد النحاس في " سخيناً " ثلاثة أوجه من الإعراب ، هي :

الوجه الأول : النصب على الحال ، والمعنى : إذا خالطها الماء في هذه الحال ، وهو حال من "الماء".[٢]

الوجه الثاني : نعت لمحذوف منصوب ، والمعنى : فاصبحينا شراباً سخيناً[٣] ، ثم أقام الصفة مقام الموصوف .

---

(١) والبيت من الوافر ، ينظر : ديوانه ص ٦٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ٦١٥/٢وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٣٩والأغاني١١/٤٥ والخصائص١/٣٥٥ ،٣٤٤/٢ والزاهر٢٧/٢ وشعراء النصرانية ص٤٥٥وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٨٨/١ والخزانة ١٧٨/٣ولسان العرب (ح ص ص) ٨٩٩/٢ والمشعشعة: الرقيقة من العصر أو من المزاج ، والحُصّ: الوَرْس، ويقال : الزعفران ، ينظر: لسان العرب (ش ع ع) ٢٢٧٩/٤ و(ح ص ص) ٢/ ٨٩٩

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦١٥ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٣٧٢

(٣) وقوله : " فاصبحينا " في البيت السابق :

ألا هُبي بصحنكِ فاصبحينا ** ولا تُبقي خُمور الأَندرينا

: من الصَّبوح وهو : شرب الغداة يقال : صَبَحه وصبَّحه وهو شرب الغداة ينظر : ديوان عمرو بن كلثوم ص ٦٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ٦١٣/٢

الوجه الثالث : قيل : " سخينا " فعل ، وهو جواب لـــ"إذا " [١] ، والمعنى : إذا شربناها سخينا ، كما قال حسان : [٢]

ونَشربُها فتَترُكَنا مُلوكاً ** وأُسداً ما يُنهنهنَا اللقاءُ[٣]

وعلى هذا المعنى كانت "سَخِينا " فعل ماض ، والجملة الفعلية لا محل لهـــا من الإعراب جواب "إذا".

وقد اُعترض على هذا القول بأنَّ "سخيناً " من ذوات الواو فكيف يجـــوز أن يكون سخيناً فعلاً وهو بالياء ؟

أجاب النحاس عن هذا الإشكال فقال : " والجواب أنَّه مبني على " فعيـــل " فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وقد حكى أهل اللغة أنَّه يقال : سخِيَ يسخَى سخاءً ، كما يقال : غَلَى يَغلي غَلاءً ."[٤]

وقد عدَّه ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق مما يقال بالياء والواو مـــن ذوات الأربعة ، مثل : حكوت عنه الكلام ، أي : حكيت ، ويقال : قد سختْ نفسُـــه تسخو ، وبعضهم يقول : قد سَخِيت تسخَى ، مثل : خَشِيت تخشَى . [٥]

وقد ذكر ابن جني هذا الشاهد في معرض حديثه عن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به وجعل "سخينا " فعلاً – كما جاء في الوجه الثالث – دل علـــى فعل محذوف قبله وقدره : شربنا فسَخِينا.[٦]

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦١٥ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابـــن الأنباري ص ٣٧٢

(٢) والبيت من الوافر ينظر : ديوانه ص ٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦١٥

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦١٥

(٤) ينظر : المرجع السابق ٢/ ٦١٦

(٥) ينظر : إصلاح المنطق ص ١٣٨

(٦) ينظر : الخصائص ٣٥٥/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذا الوجه تكون " سَخِين " هنا من قولهم : سَخِنَت عينُه – بالكسر – فهو سَخِين العين ، وأسَخنَ اللهُ عينَه ، أي : أبكَاه . (١)

ولم يرجح النحاس وجهاً من هذه الثلاثة ، وأرى أنَّ الوجه الأول هو الأولى، وهو النصب على الحال ، لأنَّه يذكر المُشعشعة إذا خالطها الماء كانت سخيناً حاراً في هذه الحالة ، فأثر المعنى في دلالتها على الحال أقوى .

أمَّا الوجه الثاني ، وهو أنَّها نعت لمحذوف والتقدير : اصبحِينا شراباً سخيناً فهو يحتاج إلى تقدير وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

وكذلك الوجه الثالث ، وإن كان المعنى يحتمله أيضاً إلَّا أنَّه بعيد ؛ لأنَّ " سخيناً " وصف لحال الماء إذا خالط المشعشعة ، فهو حال من الماء ، وليس فعلاً للماء .

وخلاصة القول أنَّ تَعدُّد الإعراب بين الحال والنعت في الشواهد السابقة في هذا الموضع له وجه بينهما من الناحية النحوية ، فالحال نكرة ؛ لأنَّها مشبهة بالخبر ، وأصل الإخبار التنكير ، وأشبهته من حيث كانا جميعاً يقعان بعد المعرفة وكانا معتمدين عليها ومعمولين لعاملها ، فالخبر يقع بعد المبتدأ ، ويعتمد عليه ويعمل فيه الابتداء ، والحال يقع بعد صاحب الحال ويعتمد عليه ويعمل بها عامله ، ولذلك اشترطوا أن يكون نكرة ، وأمَّا كونها مشتقة فلأنَّها مشبهة بالنعت من حيث كانا محتملين الضمير العائد على المنعوت وصاحب الحال ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ الظريفُ أو زيدٌ ظريفاً ، كان في كل واحد منهما ضمير يعود على " زيد " فيربطه به .

وأيضاً فإنَّ في الحال معنى المدح والذم كالنعت من نحو قولك : جاءني زيدٌ عزيزاً ، ومررت بزيدٍ ذليلاً.(٢)

---

(١) ينظر : لسان العرب (س خ ن) ١٩٦٦/٣ ، ١٩٦٧

(٢) ينظر : كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ص ٤٧٢ – ٤٧٤

وهذا ما فهمه أبو جعفر النحاس والنحويون ، وما دل عليه المعنى من جواز الوجهين في الشواهد السابقة من النصب على الحال ، أو النعت .

٤- النصب على المفعول به ، أو الحال :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

شَاقَتْك ظُعنُ الحيِّ يومَ تَحَمَّلُوا ** فتَكَنَّسُوا قُطُنَاً تَصِرُّ خِيامُهَا

ذكر النحاس في نصب " قُطُناً " وجهين من الإعراب ، هما :

الوجه الأول : مفعول به لـ"تكَنَّسوا " ؛ لأنَّه يريد أغشية القُطُن ، والمعنى على هذا الوجه : فدخلوا قُطُناً ، أي : دخلوا أغشية القُطُن .

الوجه الثاني : النصب على الحال من واو الجماعة في " فتكَنَّسوا " إذا أراد أن يكون " قُطُن " جمع قطين ، وهم : الجماعة ، وهذا رأي أبي الحسن بن كيسان، نقله عنه أبو جعفر النحاس . (٢)

وأثر اتساع المعنى واضح هنا في تعدد الإعراب ، فالعبرة بالمعنى المراد ، فالوجه الأول إعراب " قُطُن" مفعولاً به ، لأنَّ الفعل " تكَنَّسَ" جاء بمعنى "دخل" و" قُطُن" بمعنى : أغشية أو ثياب القُطُن فنصب " قُطُناً " مفعولاً به .

أمَّا إعراب "قُطُناً" على الوجه الثاني حال فلأنَّه جمع قطين وهو : الجماعة، ونصبه على الحال من الضمير في " تكَنَّسوا " ، أي : تكَنَّسوا في هذه الحالة .

وإذا كان المعنى قد اتسع لهذين الوجهين إلَّا أنَّ الراجح منهما هو الأول ، وهو أنَّ " قُطُناً " مفعول به ، لأنَّ هذا المعنى هو الأقوى وهو المراد في البيت ،

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوان لبيد ص ١٦٦ وفيه " حين تحمَّلوا " والعين للخليل ٣١٢/٥ وجمهرة أشعار العرب ص ٢٤١ وشرح المعلقات للزوزني ص ١٧٦ وتهذيب الآثار ١٦٤/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٧٢/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالشاعر يريد : دخلوا أغشية القُطُن ، بدليل قوله بعد ذلك : تَصِرُّ خِيامُها ، يعني أنَّها جُدد ؛ لأنَّ القديم لا يصرُّ ، ويريد بخيامها : هوادجها ، وبدليل قوله أيضاً في البيت الذي بعده :

من كلِّ محفوفٍ يُظِلُّ عِصيَّهُ ..... البيت

أي : من كل هودج محفوف قد حُفَّ بالثياب .(١)

* – من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (٢)

وكأنَّ رُبَّاً أو كُحَيلاً مُعقَدا ** حشَّ الوقودُ به جوانبَ قُمقُم

ذكر النحاس أنَّ قوله : " جوانبَ " فيها وجهان على النصب ، هما :

الوجه الأول : مفعول به لقوله : " حشَّ " و" الوقود " فاعل .

الوجه الثاني : النصب على الظرف . (٣)

وأثر اتساع المعنى واضح هنا في تعدد الإعراب ، فالعبرة هنا في معنى الفعل وما ترتب عليه من عمل فيما بعده ، فالوجه الأول إعراب " جوانب " مفعولاً به ؛ لأنَّ الفعل "حشَّ" على أصله من : حششتُ النارَ إذا أوقدتُها ، فهو فعل متعدٍ إلى مفعول به .

وأمَّا الوجه الثاني فإعراب "جوانبَ" منصوب على الظرف بناءً على معنى "حشَّ" إذا كانت بمعنى : احتشَّ ، أي : اتَّقد ، كما يقال : هذا لا يخلطه شيءٌ

(١) ينظر : شرح القصائد التسع ٣٧٣/١
(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص٢٠٤ وفيه " حشَّ القيان "والقيان : الإماء ، وشرح القصائد التسع للنحاس٤٨٩/٢ وشرح ابن الأنباري ص ٣٣٠ والجمهرة ص ٤٤٧ والخزانة ١٣٤/١ والمخصص ٤١/١٤ وتاج العروس (ك ح ل) وتهذيب اللغة ١٩٧/١
(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٤٩٠

بمعنى : لا يختلط به.[١] ، فعلى هذا المعنى يكون الفعل هنا تضمن معنى اللازم فاكتفي بالمرفوع الفاعل ، وهو " الوقود " والمعنى : اتَّقد الوقودُ ، فلا يتعدى إلى مفعول به ، فيكون " جوانب " منصوباً على الظرف .

٥- النصب على الحال ، أو العطف على المنصوب :

من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : [٢]

ومحفَفاً وَسطَ اليَراعِ يُظلُّهُ ** منها مُصرَّعُ غَابةٍ وقِيامُها

أورد النحاس أنَّ قوله : " ومحففاً " بالنصب فيه وجهان ، هما :

الوجه الأول : الواو زائدة ، ومُحففاً منصوب على الحال ، ويعني بالمُحفف: السَّريِّ ، وهو الذي حُفِّف بالنبات ، وهذا الوجه قاله بعض أهل اللغة ، والمعنى على قولهم : فتوسطا عُرْضَ السَّريِّ مُحففاً .

وقد ردَّ أبو جعفر النحاس هذا الوجه وخطَّأه ، فقال : " وهذا القول خطأ ؛ لأنَّه لو جاز هذا لجاز : جاء زيدٌ ومسرعاً ، على أن يريد : جاء زيدٌ مسرعاً ، وهذا لا يجيزه أحد ." [٣]

الوجه الثاني : وهو الذي صححه النحاس وقال به ، وهو أن يكون " مُحففاً " معطوفاً على قوله : " مسجورةً " في البيت السابق ، وهو قوله : [٤]

فتوسَّطا عُرضَ السَّريِّ وصَدَّعا ** مسجورةً مُتجاوراً قُلَّامُها

والمعنى على هذا الوجه : صدَّعا عيناً مسجورةً ومُحففاً .

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٤٩٠

(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوان لبيد ص ١٧٠ ورواية الديوان : مُحفوفةً وسْطَ اليراع يُظِلُّها **منه ...الخ البيت ــ وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٩٦/١

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٣٩٦

(٤) ينظر : ديوانه ص ١٧٠ وشرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٣٩٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويبقى على هذا الوجه إشكال ، وهو أنَّه عطف المذكر " مُحففاً " على المؤنث " مسجورة " ، والجواب عن هذا الإشكال أنَّه راعى المعنى وهذا جائز ، قال النحاس : " ويكون تذكير مُحفف على أن تكون العين والسَّريِّ واحداً ." (١)

وقد رجح النحاس رواية ابن كيسان بتأنيث " مُحففة " فقال : " والرواية الجيدة ، وهي رواية ابن كيسان :(٢)

مُحففةً وَسْطَ اليراع يُظِلُّها ** منه ..... الخ البيت(٣)

وهذه الرواية التي نقلها النحاس عن ابن كيسان " مُحففةً " بغير الواو تعين أن تكون منصوبة على الحال ، ولا إشكال فيها ، ورجحها النحاس ؛ لأنَّها على لفظ المؤنث والضمائر جاءت بعدها مؤنثة في قوله : يُظلُّها ، وهناك رواية " مِنهَا " بدل " منه " وقوله أيضاً : قيامُها .

وما ذكره النحاس من إعرابين في النصب على الحال ، أو العطف ، في الرواية بالواو وتذكير "محففاً " مقتضاه نوع الواو وما تدل عليه .

فعلى الوجه الأول ، وهو قول بعض أهل اللغة "ومُحففاً " حال تكون الواو فيه واو الحال ، وتسمى واو الابتداء .

أمَّا على الوجه الثاني فهي الواو العاطفة ، وهي تفيد مطلق العطف .

والوجه الذي اختاره النحاس هو الصواب ، وهو أنَّ " محففاً " بالنصب معطوف على "مسجورة " ، أمَّا الوجه الأول فإن كان المعنى يحتمله أيضاً – كما قال بعض أهل اللغة – إلَّا أنَّه خطأ من حيث الصناعة النحوية ، ولا يجوز ، ووجه

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٣٩٦

(٢) ينظر : ديوان لبيد بن ربيعة ص ١٧٠ وفيه " محفوفةً " وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٥٥٣ وشرح المعلقات للزوزني ص ١٨٥ وتاج العروس للزبيدي ٢٧١/١١ ولسان العرب (ر ص ع) وشرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي ص ٦٢ وكلها جاءت " مُحففة " بالتاء .

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٣٩٦

عدم جوازه أنَّ " مُحففاً " مفرد وليس جملة والواو لا تزاد قبل الحال المفرد ، فلا تدخل إلَّا على الجملة الاسمية مثل : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ، أو الجملة الفعلية، مثل قوله : (١)

بِأَيدِي رِجَالٍ لَم يَشِيمُوا سُيُوفَهُم ** ولَم تَكثُر القَتْلَى بِها حِينَ سُلَّتِ

وواو الحال في هذا الشاهد لا يصح أن تكون عاطفة ، قال ابن هشام : " ولو قدرتها عاطفة لانقلب المدح ذماً . " (٢)

٦- النصب على المصدر ، أو نزع الخافض :

* - من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (٣)

ومُدَجَّجٍ كَرِهَ الكماةُ نِزالَهُ ** لَا مُمعِنٍ هَرباً ولا مُستسلِمِ

تعدد إعراب قوله : "هرباً " عند النحاس ، ونصبه على النحو الآتي :

الوجه الأول : منصوب على المصدر (المفعول المطلق) المؤكد لعامله على المعنى ؛ لأنَّ معنى " لا مُمعن " : لا هارب ، فصار مثل : هو يَدَعهُ تَرْكاً .

الوجه الثاني: منصوب على نزع الخافض، والمعنى: لا مُمعن في الهرب، فلمَّا حُذف حرف الجر نصب الاسم تشبيهاً له بالمفعول به، وهذا رأي بعض النحويين.(٤)

---

(١) البيت من الطويل ، قائله : الفرزدق ، ينظر : شرح ديوانه ١٣٩/١ وابن يعيش ٦٦/٢ والإنصاف ٦٦٧/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/٢ ومغني اللبيب ٣٦٠/٢

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٣٦٠/٢

(٣) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ٢٠٩ والمحكم لابن سيده :٢٠١/٢ وشرح القصائد التسع للنحاس٥٠٧/٢ وشرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي ص ٢١٣

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٥٠٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الثالث : لم يذكره النحاس ، وهو أن يكون " هرباً " حالاً من الضمير في " مُمعِن" ، وذلك على اعتبار أنَّ "مُمعِن" بمعنى : مُبتعد[١] ، والتقدير : لا مُبتعد هارباً ولا مُستسلم.

والوجه الأول ، وهو نصبه على المصدر المؤكد لعامله نظراً لأنَّ المصدر يدل على معنى العامل مع اختلاف اللفظ ولكن معناهما واحد ، لأنَّ معنى لا مُمعن : لا هارب ، وقد استعملت العرب هذا التعبير على المعنى مثل قولهم : هو يدعه تركاً ، لأنَّ ودع بمعنى : ترك .

والوجه الثاني وهو نصبه على نزع الخافض ، لأنَّ المعنى يدل عليه بتقدير حرف الجر مع الفعل اللازم ثم حذف حرف الجر استغناءً عنه إيجازاً واختصاراً للتخفيف ، أو لكثرة الاستعمال فتعدى الفعل ونصب المفعول ، فقدروا نصبه على نزع حرف الجر ، أو نزع الخافض ، مثل قولك : دخلت الدارَ ، والأصل : دخلت في الدار ، وهذا كثير في استعمال العرب ، وهو يجري على مذهب سيبويه فيما حكاه من قولهم : ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ ، وقُلب زيدٌ ظهرَه وبطنهَ ، فالمعنى : أنَّهم مُطروا في السهل والجبل ، وقُلب على الظهر والبطن [٢] ، وكما قالوا ذلك في قوله تعالى : " وَمَا نرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذين هُم أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأَيِ " [٣] أي : في ظاهر الرأي ، أي : إنَّما اتبعوك في الظاهر وباطنهم على خلاف ذلك.[٤]

---

(١) قال ابن منظور : " أمعنَ الرجلُ : هرب وتباعد وذكر بيت عنترة : ومدججٍ كره الكماة نزاله ... الخ البيت " ينظر : لسان العرب لابن منظور (م ع ن) ٤٢٣٦/٦

(٢) ينظر : الكتاب ١٥٩/١

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٥٠٧ ، ٥٠٨ ونسب النحاس هذا القول لأبي اسحاق الزجاج ، ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/٢

ومثله أيضاً قوله تعالى: "واختَارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ رَجُلاً "[١]، أي : من قومه.[٢]

وناصب الاسم عند الكوفيين نزع الخافض ، وعند البصريين الناصب له ما قبله من فعل أو شبهه ، فالناصب له هنا في هذا البيت عند البصريين اسم الفاعل " مُمعِن " .

أمَّا على الوجه الثالث فيكون " هرباً " مَصدَراً في موضع الحال ، بمعنى : هارباً ، مثل قوله تعالى : "وَلَن نُعْجِزَهُ هَرَباً " [٣]، أي : ولن نعجزه هاربين . [٤]

وقد كثر مجيء الحال مَصدَراً نكرة في استعمال العرب ، وإن كان ليس بمقيس ؛ لأنَّه على خلاف الأصل ؛ لأنَّ حق الحال أن يكون وصفاً ، وهو ما دل على معنى وصاحبه . [٥]

والوجه الراجح أنَّ " هرباً " حال ؛ لأنَّ " أمعن " يصح مجيء الحال منه ، فهو – كما سبق – بمعنى : تباعد ، والهرب يصح كونه حالاً للتباعد .

أمَّا القول على أنَّه منصوب على نزع الخافض فهذا القول بعيد على اعتبار أنَّ " أمعن " بمعنى تباعد – كما سبق – إذ لا يصح تباعد في الهرب .

وأمَّا الوجه الأول ، وهو أنَّه مصدر مفعول مطلق فهذا القول يصح إذا كان " أمعن " بمعنى : هرب ، ولكنَّ المعنى المراد في هذا البيت : أنَّه لا يُمعن هَرباً فيَبعُد ولا هو مُستسلِم فيُؤسَر ، ولكنَّه يقابلُ أعداءَه في المعركة .

---

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف
(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٨٠
(٣) من الآية ١٢ من سورة الجن
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ١٢٠٩ قال عن " هرباً " : " مصدر في موضع الحال . "
وينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/٢٧٠
(٥) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ١/٥٧٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

* – من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : [١]

بيـــومٍ كَـــريهةٍ ضَـــرباً وطَـــعناً ** أقَـــرَّ بـــهِ مَـــواليكِ العُيُـــونَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " ضرباً وطعناً " فيهما وجهان على النصب :

الوجه الأول : مصدران ، حذف فعلهما أي : نضرب ضرباً ، ونطعن طعناً .

الوجه الثاني : مفعولا بهما ، ويكون فعلهما مضمراً أيضاً ، ويكون المعنى: بيومٍ نكره الضرب ونكره الطعن فيه . [٢]

والمعنى على الوجه الأول ، وهو كونهما مصدرين يراد بهما تأكيد الحـــدث الذي في الفعل وهو ضَرب وطَعن ، كأنَّه لا يَكره هذا الفعل في حين أنَّه يُكره ، بل يُؤكِّد فعله بالتعبير بالمصدر "ضرباً وطعناً " وهذا أبلغ في التعبير من الفعل المجرد عن التوكيد .

أمَّا على الوجه الثاني وهو جعلهما مفعولين بهما فالمعنى فيه يختلف تماماً عن التوجيه السابق ؛ لأنَّ ضرباً وطعناً وقعا عن كره منَّا ، فالفعل هو : نكـــره ، وما وقع عليه الكره هو الضرب والطعن ، كأنَّهم يكرهـــون الضـــرب ويكرهـــون الطعن .

والوجه الأول هو الراجح لما يأتي :

أولاً : لأنَّ " ضرباً وطعناً " مصدران حذف عاملهما وجوباً لكونهما بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل ، وهذا التركيب تستعمله العرب كثيراً مثل : سقياً له ورعياً ،

---

(١) والبيت من الوافر، ينظر: ديوانه ص٦٧وشرح القصائد التسع للنحـــاس٦١٩/٢وشـــرح ابـــن الأنباري ص٣٣٧وشرح الزوزني ص٢٤٠والجمهرة ص٣٣٩ ولسان العرب (ق ر ر) ٣٥٨١/٥

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦١٩

وجوعاً ومنه في الخبر الإنشائي : حمداً وشكراً لا جزعاً [١] ، فالأولى جعلهما مَصدرَين حذف فعلهما – كما سبق –

ثانياً : لأنَّ الشاعر ذكر هذا البيت في مقام الفخر وليس في مقام الخوف ، فلا يريد أنَّهم يكرهون الضرب والطعن بل يفتخر بشجاعة قومه وأنَّهم في هذا اليوم يكثرون الضرب والقتل .

٧- النصب على المصدر ، أو الظرف :

* – من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : [٢]

وأَمَّا يومَ لا نَخشَى عليهم ** فنُمعِنُ غارةً مُتَلبِبِينَا

جاء نصب الاسم" غارة " عند النحاس على وجهين من الإعراب ، هما :

الوجه الأول : مصدر أي : مفعول المطلق ؛ لأنَّ معنى نُمعن ونُغير واحد.

الوجه الثاني : منصوبة على الظرف – ظرف الزمان – وذلك بتقدير : وقت ، والمعنى : فنُمعن وقتَ الغارةِ ، ثم حذف وقتاً وأعرب غارةً بإعرابه ، كما قيل في قول الشاعر : [٣]

فالشمسُ كاسفةٌ ليستْ بطَالعَةٍ ** تَبكي عَليكَ نُجومَ الليلِ والقَمرا

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٢ ، ١٨٧

(٢) والبيت من الوافر ينظر : ديوانه ص ٧٧ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٤٨

(٣) والبيت من البسيط ، قائله : جرير ، ينظر : ديوانه ص ٣٠٤ وتهذيب اللغة ٧٦/١٠ والكامل للمبرد ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ قال المبرد : " نصب نجوم الليل والقمر بكاسفة ويجوز أن يراد بهما الظرف ، يقول : تبكي الشمس عليك مدة نجوم الليل والقمر ، كقولك : تبكي عليك الدهر والشهر ، وتبكي عليك الليل والنهار وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٤٨ وتاج العروس للزبيدي ٤٥٥/١٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ففي أحد الأقوال ، معناه : وقتَ نُجومِ الليلِ والقمرِ ، ثم حذف وقتاً وأقام المضاف إليه مقامه وأعرب ظرفاً . (١)

وتوجيه الإعراب على الوجه الأول نظراً لمعنى الفعل وما يدل عليه وتأكيده بالمصدر، لأنَّ معنى نُعن ونُغير واحد – كما قال النحاس– فكأنَّ المعنى : فنُغير غارةً .

أمَّا الوجه الثاني وهو إعرابه على الظرف ، فلأنَّ المعنى يدل على الظرف المحذوف وهو : وقت المضاف ، فكأنَّ الغارة لها وقت عندهم ، أو لها زمن معين ليلاً أو نهاراً ، ثم حذف الظرف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فأخذ إعرابه ، وهذا شائع في استعمال العرب ، ومنه البيت السابق الذي ذكره النحاس .

ولم يرجح النحاس وجهاً منهما على الآخر ، والوجه الثاني هو الأقرب إلى المعنى المراد ، وهو النصب على الظرف ؛ لأنَّ الشاعر يريد الوقت الذي تحدث فيه الغارة ، فهو يريد : في اليوم الذي لا نخشى فيه على قومنا نتفرق مطمئنين لا نعبأ بشيء ، وإذا خشينا اجتمعنا في الغارات عليهم ، بدليل قوله : "وأمَّا يومَ " وتعبيره بظرف الزمان صراحة ، ولأنَّ الإمعان معناه المبالغة في الشيء والجِدّ (٢)، وهذا ما يفعلوه بأعدائهم وقت الغارة عليهم .

الصورة الثالثة : **تعدد الإعراب في الجر** .

تتناول هذه الصورة أثر اتساع المعنى في تعدد الإعراب في وجه الجر ، وهذا خاص بالأسماء سواء كان الجر بالإضافة أو بحرف الجر ، أو بالعطف على المجرور ، وغير ذلك من شواهد وردت في شرح أبي جعفر النحاس وتعقبه لها في الآتي :

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٤٨

(٢) ينظر : لسان العرب (م ع ن) ٦/٤٢٣٥ ، ٤٢٣٦

١- الجر بالعطف على المنصوب ، أو العطف على التوهم :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : (١)

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِن بَينِ مُنْضِجٍ ** صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

أورد النحاس في جر " قدير " ثلاثة أوجه ، هي :

الوجه الأول : معطوف على الاسم المنصوب ، وهو " صفيف " ولمَّا تباعد ما بينهما ، وكان ما قبله مجروراً غلط فجره ، وبناءً على هذا القول يكون جر " قدير" لبعده عن المنصوب وقربه من المجرور.

وقد اعترض النحاس على هذا القول، فقال: " وهذا القول ليس بشيء . "(٢)

الوجه الثاني : وهو قول أكثر أهل اللغة ، وقد أجاز سيبويه مثله : أن يكون جر " قدير" بالعطف على " صفيف " لو كان مجروراً .

الوجه الثالث : أن يكون " قدير " معطوفاً بالجر على " منضج " بلا ضرورة، وهذا القول اختاره النحاس فقال : " وأمَّا القول في البيت فإنَّ قديراً معطوف على منضجٍ بلا ضرورة ، والمعنى : من بين قديرٍ ، والتقدير : من بين منضجٍ قديرٍ ، ثم حذف " منضجاً " ، وأقام قديراً مقامه في الإعراب ، كما قال جل وعز : (٣) " واسأَلِ القَرْيَةَ ".(٤)

وتعدد الإعراب في جر " قدير " بناء على اتساع المعنى واحتماله لهذا التعدد ، فالوجه الأول الذي قال بعطفه على " صفيف " المنصوب ، فلأنَّ المعنى

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص٢٢ وفيه " وظلَّ طُهاةُ اللحم " والجمهرة ص ١٦٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ١٨٣/١ ومغني اللبيب ٤٦٠/٢

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٣/١

(٣) من الآية ٨٢ من سورة يوسف

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٤/١ ومغني اللبيب ٤٦٠/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والأصل يقتضي ذلك فهو يريد : من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديراً ، ولكن جره في اللفظ غلطاً منه لبُعده عن المنصوب وقُربه من المجرور ، ولكن هذا الوجه بعيد من حيث الصناعة النحوية فلا يُجر الاسم المعطوف على المنصوب لبعده عنه وقربه من المجرور ، فهذا لا يوجد في اللسان العربي إلَّا فيما حكي من الجر على الجوار من قولهم : هذا جُحرُ ضَبٍ خَربٍ ، فجر "خرب" وهو صفة لـ"جُحر" المرفوع لمجاورته لـ"ضَب" المجرور ، ولكن جاز قولهم على هذا النوع بالجر على الجوار ؛ لأنَّه لا يوجد فاصل بينهما ، أمَّا في بيت امريء القيس السابق فهناك فاصل بينهما وهو واو العطف ، ولذلك حكم عليه بأنَّه بعيد .

وأمَّا الوجه الثاني وهو العطف بالجر على ما يجوز في المعطوف عليه فهذا النوع ليس على إضمار الجار كما قال المازني والمبرد وإنَّما يسميه النحويون العطف على التوهم ، ويسمى أيضاً العطف على المعنى ، وقد أفرد له ابن هشام قسماً ثالثاً من أقسام العطف في مغني اللبيب بعنوان " العطف على التوهم " نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، واشترط لجوازه : صحة دخول ذلك العامل المُتوهَّم ، واشترط لحسنه : كثرة دخوله هناك ، وذكر أمثلة على ذلك ، وذكر أيضاً أنَّه كما وقع في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً وفي المركبات، ثم ذكر أمثلة كثيرة على ذلك وردت في لسان العرب من النثر والشعر.(١)

وتوضيح ذلك أنَّ " صفيف " يجوز في إعرابه وجهان : النصب والجر ، النصب على أنَّه معمول لاسم الفاعل " مُنضج " ، والجر على الإضافة لاسم الفاعل " مُنضج " ، فإذا عطفت اسماً عليه جاز لك أن تعربه بإعراب الأول وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول ، أي : جاز لك أن تعربه على الوجهين الجائزين

(١) ينظر : مغني اللبيب ٤٧٦/٢ – ٤٨٢

في الأول ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وإن شئت قلت : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، لأنَّه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، وإن شئت قلت : هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍو ؛ لأنَّه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو . (١)

وهذا القول ذكر النحاس أنَّه يجيء على مذهب سيبويه في العطف على الوجه الثاني في الاسم السابق – كما سبق – وأنشد سيبويه قول الشاعر : (٢)

مَشائِيمُ لَيسُوا مُصلحينَ عَشيرةً ** ولا نَاعبٍ إلَّا ببَينٍ غُرابُهَا

فعطف " ناعب " بالجر على الوجه الثاني الذي يجوز في " مصلحين " وهو الجر بالباء في خبر" ليس" ، لأنَّه يجوز أن يجر بالباء ، قال سيبويه : " فحملوه على : ليسوا بمُصلحين ." (٣)

قال النحاس : " والمازني والمبرد لا يجيزان رواية الجر في هذا الشاهد ، والرواية عندهما : ولا ناعباً ؛ لأنَّه لا يجوز أن يضمر الجار ؛ لأنَّه لا يتصرف وهو من تمام الاسم."(٤)

والوجه الثالث الذي قاله النحاس في جر " قدير" هو الأقرب إلى المعنى المراد وهو الراجح ، لأنَّ " قدير" مجرور على الأصل بلا ضرورة بإضافته إلى

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٣/١ ، ١٨٤

(٢) البيت من الطويل ، قائله : الأخوص الرَّياحي في الكتاب ١/ ١٦٥ ، ٣٠٦ ونسبه أيضاً للفرزدق في الكتاب ٢٩/٣ ، وهو في ديوانه ٢٣/١ ورواية سيبويه : (ولا ناعبٍ) و(ولا ناعباً) وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٤/١ والخصائص ٢٤٥/٢ والخزانة ١٤٠/٢ ، ٥٠٧/٣ ، ٦١٣ والبيان ٢٦١/٢والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ومغني اللبيب ٤٧٨/٢ وشواهد المغني ص ٢٩٥ ولسان العرب (ش أ م) ٢١٧٧/٤ وفيه للأحوص اليربوعي ، وفيه أيضاً (ولا ناعبٍ إلا بشؤم غُرابُها).

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٣٠٦

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٤/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"منضج " ، أو "طابخ" ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، وعطف الجملة الثانية بالجر على الجملة الأولى المجرورة ، لأنَّ المعنى : من بين منضجٍ صفيفَ شواء ومن بين منضجٍ قديرٍ ، وهذا ورد كثيراً في الأساليب العربية الفصحى ، ومنها الآية السابقة التي استدل بها النحاس ، ولأنَّ هذا القول ليس فيه عطف المجرور على المنصوب وجره على الغلط لقربه من المجرور كما في القول الأول ، وليس فيه العطف بالجر على الوجه الثاني في الاسم السابق كما في القول الثاني ، لأنَّ سيبويه روي الشاهد السابق للفرزدق مرة بالجر ، ومرة بالنصب ، وكما سبق أنَّ المازني والمبرد لا يجيزان رواية الجر ، فثبت صحة القول الثالث الذي قاله النحاس .

٢- الجر بالعطف ، أو بـ" رُبَّ " المقدرة بعد الواو :

* - من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : (١)

وأيـــامٍ لنَا ولَـــهُم طِـــوالٍ ** عَصَـــينا المَـــلْكَ فيها أنْ نَدِينَـــا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " أيَّام " مجرورة على وجهين :

الوجه الأول : معطوفة على المصدر المؤول المجرور ، وهو "بأنَّـــا " فـــي البيت السابق وهو قوله:(٢)

بأنـــَّا نـــُوردُ الرَّاياتِ بِيـــضاً ** ونُصـــدِرُهُنَّ حُمـــراً قَد رَوِينَـــا

والمعنى : بأنَّا نورد ... وبأيَّامٍ لنا .

---

(١) والبيت من الوافر ينظر : ديوانه ص ٧١ وفيه " وأيَّام لنا غُرٌّ طِوال " وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٢٨ وشرح ابن الأنباري ص ٣٨٨ والجمهرة ص ٣٤٤ ولسان العرب (ي و م) ٤٩٧٥/٦

(٢) والبيت من الوافر ينظر : ديوانه ص ٧١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٢٩ وشرح ابن الأنباري ص ٣٨٨ والجمهرة ص ٣٤٥

الوجه الثاني : مجرورة بـــ"ربَّ" مقدرة بعد الواو ، أي : أنَّ الواو بدلاً من "ربَّ"(١)

والمعنى والإعراب على الوجه الأول تكون الواو على الأصل حرف عطـــف عطفت اسماً مجروراً على اسم مجرور ، وهو مصدر في تأويل مفرد ، ويكـــون " أيام " مجروراً في اللفظ والمحل ؛ لأنَّه معطوف على المصدر المجرور بالبـــاء ، أي: بورودنا الرايات وبأيَّامنا التي عصينا فيها الملك أن ندين: أن نطيع ونخضع .

والمعنى على الوجه الثاني تكون الواو خرجت عن معنى العطف وجـــاءت بدلاً عن حرف جر ، وهو " رُبَّ " وتسمى : واو رُبَّ ، وتجر الاسم النكرة ، وهذا كثير ومشهور في الاستعمال عند العرب أن تأتي الواو بدلاً عن " رُبَّ" ، قال ابـــن مالك في الألفية :(٢)

وحُذفتْ " رُبَّ " فجرَّتْ بعدَ "بل" ** والفا وبعدَ الواو شاع ذا العملْ

والتقدير في البيت : ورُبَّ أيَّامٍ لنا ، والمراد هنا الكثرة ، لأنَّ تعبير الشاعر هنا يدل على الفخر ، أي : وربَّ أيَّامٍ كثيرة بيض مشـــهورة لنـــا كالخيـــل الغـــر المميزة عن غيرها خالفنا فيها الملك ، ولم نطع ونخضع ، ويكون " أيَّام " علـــى هذا المعنى مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً ، لأنَّه على هذا الوجه في محل رفع مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحـــل بحركـــة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو : "ربَّ" المقدرة بعد الواو ، ويكون جملة قوله : "عصينا ...الخ " في محل نصب حال من أيام بعد وصفه بما تقدم علـــى اعتبـــاره معطوفاً على ما قبله ، وفي محل رفع خبره على اعتباره مبتدأ محلاً.

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٢٩/٢
(٢) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ٣٥/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣- تعلق الجار والمجرور :

الجار والمجرور والظرف شبه جملة ، ويرى النحويون أنَّه لا بد من تعلقهما بالفعل ، أو باسم يشبه الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر، وغيرها من المشتقات ، أو ما أوّل بما يشبه الفعل ، أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر. (١)

وقد ذكر المالقي في رصف المباني ضرورة تعلقهما وفائدة ذلك، فقال: " لا بد لهما مما تتعلق به، أي مما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام ." (٢)

وعرَّف ابن هشام التعلق فقال : " معنى التعلق الارتباط المعنوي ." . (٣)

وعلى هذا يفهم بأنَّ تعلق شبه الجملة معناه الارتباط المعنوي بين الحدث وشبه الجملة بحيث لا يكتمل معنى أحدهما إلَّا بالآخر .

ولا يتعلق من حروف الجر إلَّا ما كان أصلياً ، فلا يتعلق الزائد ، قال ابن هشام : " والزائد إنَّما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط . "(٤)

وقد جاء في شرح القصائد التسع للنحاس تعلق الجار والمجرور بالفعل أو بالاسم في الشواهد الآتية :

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٤٣٣/٢
(٢) ينظر : رصف المباني ص ٨١
(٣) ينظر : مغني اللبيب ٤٤٠/٢
(٤) ينظر : المرجع السابق ٤٤٠/٢

* – من قصيدة امريء القيس ، قوله : (١)

كَدَأبِكَ مِن أمِّ الحُوَيرثِ قَبلَها ** وجَارَتِها أمِّ الرَّبَابِ بمَأْسَلِ

ذكر النحاس أنَّ " الكاف " في قوله : " كدأب " حرف جر ، و" دأب " اسم مجرور بالكاف ، وما يُسأل عنه في هذا البيت أن يُقال : الكاف في قوله : " كدأب " بأيِّ شيء هي متعلقة ؟

الجواب أنَّ فيها وجهين :

الوجه الأول : أن تكون الكاف متعلقة بفعل ، وهو قوله في البيت الأول : " قِفا نبك " .

الوجه الثاني : أن تكون الكاف متعلقة باسم ، وهو" شفائي" من قوله في البيت السابق :

وإنَّ شِفائي عَبرةٌ مُهراقَةٌ ** .... الخ البيت . (٢)

---

(١) البيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ٩ وفي الديوان : " كدِينِك " ، وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٠٥/١ وإعراب القرآن للنحاس ص ١٢٣ والمنصف لابن جني ١٥٠/١ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٢٧ وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٥٦٩/٢ والأمالي لأبي علي القالي ٢٩٥/٢ وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١ والتفسير البسيط للواحدي ٦٤/٥ وشرح المعلقات للزوزني ص ١٠ وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٠ والخزانة ٢٢٣/٣ وقوله : كدأبك ، أي : كعادتك ، أو كفعلك ، ومنه قواه تعالى : " كَدَأبِ آلِ فِرعَونَ " من الآية ١١ من سورة آل عمران ، وأمُّ الحويرث : جارية كان يهواها ، ويهوى أمَّ الرباب أيضاً ، ومأسل : اسم جبل .

(٢) ينظر : ديوانه ص ٩ وفيه : " وإنَّ شِفائي عَبرةٌ إن سفحتُها " وشرح القصائد التسع للنحاس ١٠٥/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد ذكر النحاس وجهاً آخر في إعراب الكاف في قوله : " كَدأبِ" وهي أن تكون اسماً في موضع نصب ، نعت لمصدر – مفعول مطلق – محذوف ، والمعنى على هذا الوجه : قِفَا نَبكِ بُكاءً مثلَ عادتك. (١)

واتساع المعنى له أثر في تعدد الإعراب وتعلق الجار والمجرور بما قبلهما من فعل أو اسم يشبه الفعل كما هو قياس تعلقهما ، ففي الوجه الأول تعلق الجار والمجرور بالفعل " قِفا نبكِ" ؛ لأنَّ هناك تعلقاً من حيث المعنى بالفعل ، فالمعنى : قِفَا نَبكِ كَعادتِكَ في البُكاء ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين في تعلق الجار والمجرور وتقديره عندهم فعل إذا كان محذوفاً.(٢)

والوجه الثاني تعلق الجار والمجرور بالاسم المشتق " شفائي " ؛ لأنَّ بين الاسم والجار والمجرور تعلق من حيث المعنى ، فالمعنى : كعادتك في أنْ تتشفى في أمِّ الحويرثِ ، وهذا جائز أيضاً على مذهب البصريين في تعلق الجار والمجرور وتقديره عندهم اسم إذا كان محذوفاً . (٣)

ولم يرجح النحاس وجهاً من هذه الثلاثة ، والوجه الراجح في إعراب الكاف في قوله :"كدأبك " هو الثاني ، وهو أن تكون الكاف حرف جر ، ويكون الجار والمجرور متعلقين بالاسم " شفائي" ؛ لأنَّه الأقرب إلى المعنى والتقدير – كما سبق – كعادتك في أن تتشفى في أمِّ الحويرث.

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٠٦/١

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ١١ والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٢/١ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٤/١

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ١١ والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٢/١ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٤/١

أمَّا القول بتعلق الجار والمجرور بالفعل في البيت الأول من القصيدة وهو قوله : قفا نبك ...الخ البيت ، فهذا لا يصح لطول الكلام وبُعد المُتعلَّق به ، فبينه وبين الجار والمجرور ستة أبيات .

وكذلك الوجه الثالث وهو أنَّ الكاف اسم في موضع نصب نعت لمفعول مطلق محذوف بعيد من ناحية الصناعة النحوية لبُعد العامل عنهما وهو" نبك " ففصل بين العامل والمنعوت وبين النعت بعدة فواصل في الأبيات السابقة .

ويجوز تعلق الجار والمجرور بمحذوف ويكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : حالُك ، أو شأنُك ، أو عادتُك كعادتك من أمِّ الحويرث ، لأنَّ مثل هذا الإعراب وهذا التقدير قدره النحويون والمفسرون في قوله تعالى : " كَدَأبِ آلِ فِرعَونَ " [١] ، فقد قدروا الكاف على أحد الأوجه حرف جر في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : " دأبُهم كدأب آل فرعون " قال ذلك من النحويين والمفسرين : الزجاج[٢] والنحاس[٣] ،والزمخشري [٤]، وابن عطية الأندلسي[٥] ، والأنباري[٦] ، والعكبري[٧] ،وأبو حيان.[٨]

* – من قصيدة طرفة بن العبد ، قوله : [٩]

---

(١) من الآية ١١ من سورة آل عمران
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٨٠/١
(٣) ينظر : إعراب القرآن ص ١٢٣
(٤) ينظر : الكشاف ١٦٢/٣
(٥) ينظر : المحرر الوجيز ٤٠٥/١
(٦) ينظر :البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٢/١
(٧) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ١٢٥/١
(٨) ينظر : البحر المحيط ٣٦/٣ ، ٣٧ فقد ذكر عشرة أوجه في إعراب الكاف .
(٩) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ٢٧ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢٧٨/١ والجمهرة ص ٤١١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بِلَا حَدَثٍ أَحْدَثْتُهُ وكَمُحْدِثٍ ** هِجائِي وقَذفِي بالشَّكاةِ ومُطرَدِي

ذكر النحاس أنَّ الجار والمجرور في قوله " بِلا حدثٍ " فيه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالفعل المضارع "ينأ عني ويبعُد" في بيت سابق وهو قوله : ... يَنْأَ عَنِّى ويَبْعُدِ ."

الوجه الثاني : أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالفعل المضارع " يلومُ " في بيت سابق أيضاً ، وهو قوله : يَلُومُ ومَا أَدرِي ... "

الوجه الثالث : أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالفعل الماضي " أَيْـأَسَ" في بيت سابق ، وهو قوله: وأَيْأَسَنِي مِن كُلِّ خَيرٍ طَلَبْتُهُ ** ... "

وهذه الأفعال التي ذكر النحاس تعلق الجار والمجرور بها من حيث المعنى تحصل الإفادة في تعلقهما بهذه الأفعال ، ولكن الأوْلى أن يكون الجار والمجـرور في هذا الشاهد متعلقين بمحذوف تقديره : عاداني ، أو أبعدني بلا حدثٍ أحدثته ، لأنَّه الأقرب إلى تعلق الجار والمجرور ، أمَّا الأفعال التي ذكرهـا النحـاس فقـد ابتعدت كثيراً عن الجار والمجرور ، فهذه الأبيات ليست في البيت الذي سبق بيت الشاهد الذي فيه الجار والمجرور .

* – من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : [١]

لِمُعَفَّرٍ قَهدٍ تَنَازَعَ شِلْوَهُ ** غُبسٌ كَواسِبُ مَا يُمَنُّ طَعَامُهَا

ذكر النحاس في تعلق الجار والمجرور في قوله : " لِمُعفَّرٍ " وجهين ، هما :

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص١٧١ وشرح القصائد التسع للنحـاس ٣٩٨/١ وشـرح المعلقات للزوزني ص ١٨٦ والمعفر : الذي قد سحب في العفر ، وهو : التـراب ، والقهـد : الأبيض ، والشلو : بقية الجلد ، والغُبس : الذئاب ، وكواسب أي : تكسب الصيد .

الوجه الأول : أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالفعل " يَرِم" في البيت السابق ، وهو قوله :(١)

خَنساءُ ضيَّعتِ الفَريرَ فلَم يَرِمْ ** عُرضَ الشَّقائق طَوْفُها وبُغامُها

الوجه الثاني : أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالاسم في البيت السابق أيضاً ، وهو قوله : " بُغامُها ".(٢)

والمعنى في كلا الوجهين سائغ ، فالمعنى على الوجه الأول : فلم يبرح طوفُها وبُغامُها من أجل مُعَفَّر ، كما تقول : أنا أكرم فلاناً لك ، أي : من أجلك .

والمعنى على الوجه الثاني : صوتُها لِمُعفَّرٍ ، وهذا الوجه هو الأوْلى لقوة دلالته على المعنى المراد ولقرب الاسم " بغامها " من الجار والمجرور ، ولأنَّه يريد أنَّ هذه البقرة تصيح وتظهر صوتها لمُعفَّر أي : لولدها الذي قد سُحب في العَفَر وهو : التراب .

(١) ينظر : ديوانه ص ١٧١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٩٨/١
(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٩٨/١ ، ٣٩٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثالث

تعدد الإعراب في أكثر من وجه إعرابي

لم يقتصر اتساع المعنى وأثره في تعدد الإعراب على الوجه الإعرابي الواحد ، وإنَّما جاء في أكثر من وجه إعرابي ، وهو ما يُعنى به هذا المبحث ، وله عدة صور ، فقد جاء تعدد الإعراب في وجهين من الإعراب أو أكثر ، كالرفع والنصب ، أو الرفع والجر ، أو الرفع والجزم ، أو الرفع والنصب والجر ، وهكذا في الأسماء والأفعال على حد سواء ، وإليك تفصيل ما جاء من شواهد في شرح القصائد التسع لأبي جعفر النحاس ، وبيانه لهذا التعدد في الإعراب في الصور الآتية :

الصورة الأولى : **تعدد الإعراب في الرفع ، والنصب** :

١- الرفع على المبتدأ ، أو النصب علي نزع الخافض :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : (١)

فَقَالتْ يَمينُ اللهِ مَا لكَ حِيلةٌ ** ومَا إنْ أَرى عَنكَ الغَوَايَةَ تَنْجَلِي

ذكر النحاس أنَّ قوله : " يمين " فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : يمينُ الله قسمي ، أو يمينُ الله عليَّ ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول .

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٤ وفيه : " وما إن أرى عنك العَمَايَة تَنجَلي " وشرح القصائد التسع للنحاس ١٣٢/١ وشرح ابن الأنباري ص ٥٢

الوجه الثاني : النصب على نزع الخافض ، والمعنى : حلفتُ بيمينِ الله.(١)، ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل ، والجملة الفعلية في محل نصب مقول القول أيضاً .

المبتدأ المتعين للقسم نحو : لعمرُ الله ، ولأيمنُ الله ؛ لا يستعملان مقرونين باللام إلَّا مقسماً بهما مرفوعين والتزم حذف خبرهما لكونه مفهوم المعنى مع سد الجواب مسده.(٢)

أمَّا القسم المجرد عن اللام فيجوز فيه وجهان : الرفع على الابتداء والخبر محذوف دل عليه الجواب ، والنصب على نزع الخافض وحذف فعله ، قال ابن مالك: "والمحذوف الخبر إن عري من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر." (٣) ، وقال أيضاً : " وإذا حذف فعل القسم والباء نصب المقسم به ." (٤)

وهذا النوع هو ما جاء في هذا الشاهد من قوله :" يمين الله" فهو قسم صريح مجرد عن اللام ولذلك جاز فيه وجهان : الرفع على الابتداء والخبر محذوف دل عليه الجواب والتقدير : يمينُ الله قسمي ، أو يمينُ الله عليَّ ، والنصب على المفعول به لفعل محذوف تقديره : حلفت بيمين الله ، ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل – كما سبق تقديره – وإذا حذف فعل القسم والباء نصب المقسم به .(٥)

والمعنى على الوجه الأول ، وهو الرفع يكون القسم هنا مراداً به الاستئناف على الابتداء ولم يعمل فيه ما قبله والخبر محذوف للدلالة عليه ، وهذا شائع في

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٣٣/١
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/٣
(٣) ينظر : المرجع السابق ٢٠٢/٣
(٤) ينظر : المرجع السابق ١٩٩/٣
(٥) ينظر : المرجع السابق ١٩٩/٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الاستعمال في موضع القسم ، ولم يمتنع حذف الخبر لكونه مفهوم المعنى بعد ذكر الجواب . (١)

أمَّا الوجه الثاني ، وهو النصب على نزع الخافض فلأنَّ المعنى تقدير فعل عمل في هذا الاسم ونصبه بعد حذف حرف الجر وتقديره : حلفت ، وهذا الفعل لازم ، لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه فقدر حرف الجر الباء والتقدير : حلفت بيمينِ الله، ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل ، وهذا الاستعمال كثير وشائع أيضاً.

ولم يرجح النحاس أحد الوجهين على الآخر ، والراجح عندي الوجه الأول، وهو الرفع على الابتداء ؛ لأنَّ حذف الخبر هو المشهور بعد المبتدأ " يمين " لكونه مفهوم المعنى مع سد الجواب مسده ، وهو حذف شيء واحد ، أمَّا النصب ففيه حذف كثير ، فيه حذف الفعل " حلف "والفاعل" التاء " والجار " الباء" ، فلمَّا حذفت " الباء" تعدى الفعل ونصب الاسم "يمين" على نزع الخافض .

* – من قصيدة طرفة بن العبد ، قوله : (٢)

أَلَا أَيُّهذا اللائمي أَحضُر الوغَى ** وأن أَشهَدَ اللذَّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

ذكر النحاس أنَّ الفعل المضارع " أحضر " روي بالرفع والنصب وإعرابه على الروايتين كالآتي :

أولاً : رواية الرفع ، وفي إعرابه وجهان هما :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/٣

(٢) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ٢٥ والكتاب ٩٩/٣ والمقتضب ٨٣/٢ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣ وأمالي ابن الشجري ٨٣/١ والإنصاف للأنباري ص ٣٢٧ وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري ص ١٩٢ ، ١٩٣ وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢٦٤/١ والخزانة ٥٧/١ ، ٥٩٤/٢ والهمع ٥/١ ، ١٧٥ ، ١٧/٢ والعيني ٤٠٢/٤ وشرح شواهد المغني ص ٢٧٠

الوجه الأول : أن يكون على تقدير حذف الناصب فرفع الفعل ؛ لأنَّه قدره : أنْ أحضرَ ، فلمَّا حذف " أنْ " رفع ؛ لأنَّ عامله لا يضمر (١) ، ومثله على أحد مذهبي سيبويه (٢) قوله تعالى : " قُل أَفَغَيرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ " (٣)

الوجه الثاني : أن يكون رفع " أحضر " لأنَّه في موضع الحال ؛ لأنَّه لمَّا قال: أحضر دل على الحضور كما تقول : من كذب كان شراً له أي : كان الكذب شراً له ، ويكون " أن أشهدَ " معطوفاً على المعنى ، قال هذا الوجه المبرد . (٤)

ثانياً : رواية النصب عند الكوفيين على إضمار" أنْ " الناصبة للفعل ، ورآه الكوفيون مقيساً ، وروَوا : خذ اللصَّ قبل يأخذَك ، وأنشدوا بيت طرفة السابق بالنصب . (٥)

وهذا عند البصريين قليل لا يقاس عليه، وقد جاء النصب في قول الشاعر: (٦)

فلَم أَرَ مِثلَها خُباسَة واحِد ** ونَهنَهتُ نَفسي بَعد مَا كدتُ أَفعَلَه

قال سيبويه : " فحملوه على " أنْ" ، لأنَّ الشعراء قد يستعملون " أنْ" هنا مضطرين كثيراً." (٧)

---

(١) ينظر : المقتضب ٨٢/٢

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٩٩ ، ١٠٠ والمقتضب ٨٢/٢ ، ٨٣

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الزمر

(٤) ينظر : المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٤

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٤

(٦) البيت من الطويل ، قائله : عامر بن جوين الطائي ، ينظر الكتاب ٣٠٧/١ والإنصاف ص ٣٢٨ مسألة رقم ٧٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٤ وشواهد التوضيح لابن مالك ص ١٠١ ومغني اللبيب ٦٤٠/٢ والعيني ٤ /٤٠١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٧/٧ والهمع ٥٨/١ ، ١٧/٢والأشموني ٢٦١/١ ولسان العرب (خ ب س) ١٠٩٢/٢

(٧) ينظر : الكتاب ٣٠٧/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولم يحمله المبرد على إضمار " أنْ" وحمله على الرفع وحذف الألف ، فقال: " الأصل : أفعلُهَا ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها . " [١] قال ابن هشام : " وهذا أولى من قول سيبويه ، لأنَّه أضمر " أنْ" في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر "كاد " ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها ."[٢]

وعده البصريون غير قياسي ، لأنَّه أضمر ما لا يتصرف وأعمله ، وأضمر بعض الاسم ، قال المبرد : " والبصريون يأبون ذلك إلَّا أن يكون منها عوض ، نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما " [٣]

والمعنى في الوجه الأول من الرفع أن يكون الفعل على الاستئناف وابتداء الكلام بالفعل بعد حذف الناصب فتجرد الفعل ولم يسبقه ناصب ولا جازم ولم يتعلق في المعنى بما قبله فرفع ، وقدره المبرد على الوجه الثاني في الرفع على معنى الحالية أو الحضور وليس على معنى حذف الناصب ، وهذا المعنى يقتضي الرفع أيضاً لعدم تقدم ما يعمل فيه .

أمَّا الرواية الثانية على النصب فالمعنى على تقدير " أنْ " الناصبة مضمرة ، وهذا الإعراب عند الكوفيين فقط ؛ لأنَّه يجوز عندهم نصب الفعل المضارع على إضمار الناصب ، وهذا خطأ عند البصريين كما سبق .[٤] ، ولأنَّهم ألغوا " أنْ" لمَّا ضعفت بالحذف على غير قياس والمعنى على تقدير الكوفيين أنَّ الفعل عملت فيه " أنْ" المصدرية وهو معها في تأويل مصدر مراد منه الحدث فقط لا الزمان وإن كانت صورته صورة فعل .

---

(١) ينظر : رأيه في مغني اللبيب ٦٤٠/٢ والأشموني ٢٦١/١

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٦٤٠/٢

(٣) ينظر : المقتضب ٨٢/٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢٦٤/١

(٤) ينظر : المقتضب ٨٢/٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢٦٤/١

والوجه الراجح في رفع الفعل "أحضر" هو الأول ، وهو أنَّ الفعل المضارع مرفوع ؛ لأنَّه تجرد من "أنْ" ، فالأصل : أنْ أحضرَ ، فلمَّا حذفت " أنْ " رفع الفعل وهذا هو الأصل في إعراب الفعل المضارع ، فهو يرفع لتجرده من الناصب والجازم ، قال ابن مالك في الألفية :(١)

ارفع مُضارعاً إذا يُجرَّدُ ** من ناصبٍ وجازمٍ كـ"تَسعدُ

وقال في التسهيل : " يُرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم " (٢) وهذا ما قاله سيبويه وغيره من النحويين ، وعلى هذا الوجه يكون عطف " وأن أشهدَ " على الأصل قبل حذف " أنْ " من " أحضر ".

* – من قصيدة زهير بن أبي سلمى ، قوله : (٣)

فَكُلًّاً أَرَاهُم أَصبَحُوا يَعقِلُونَهُ ** عُلَالَةَ أَلفٍ بَعدَ أَلفٍ مُصَتَّمِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " كل " فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، مبتدأ ، والخبر جملة " أراهم " .

الوجه الثاني : النصب ، مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير : فأرى كلاً أراهم . (٤)

والمعنى على الوجه الأول وهو الرفع على المبتدأ تكون الفاء للاستئناف ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر مستأنفة غير متعلقة من حيث المعنى بما قبلها ؛ لعدم التوافق في العطف ؛ لأنَّ قبلها فعلاً ، وهو " شاركت في الحرب ".

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ٣١٤/٢

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥/٤

(٣) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٠٩ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٤٢/١ وشرح ابن الأنباري ص ٢٨٠ والجمهرة ص ٢٠٢ وشرح الزوزني ص ١٩٣ والخزانة ٣/ ٣

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٤٣/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أمَّا على الوجه الثاني وهو النصب على المفعول به فالفاء للعطف ، والجملة الفعلية بعدها متعلقة في المعنى بالجملة الفعلية قبلها ، وتابعة لها ، وهذا أوفق في المعنى .

وقد رجح النحاس هذا الوجه وقال : " إنَّه الأجود لتعطف فعلاً على فعل ؛ لأنَّ قبله : شاركت في الحرب ." (١)

وأرى أنَّ النصب أولى – كما قال النحاس – لوجود حرف العطف الفاء التي تعطف ما بعدها على ما قبلها ، وما قبلها فعل فينبغي أن تكون " كل " مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور فكأنَّه لم يحذف ؛ لأنَّ المفسَّر كالمذكور ، وهو منصوب على الاشتغال ، وتعطف فعلاً على فعل ؛ لأنَّ التوافق في العطف أوْلى .

* – من قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري ، قوله : (٢)

أيَّما خُطَّةٍ أردتُم فأَدُّو ** ها إلينَا تَمشي بها الأَملاءُ

ذكر النحاس في " أيّ " من قوله : " أيّما خُطةٍ " وجهين من الإعراب ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع على أنَّ " أيّ " مبتدأ ، وهي اسم موصول بمعنى الذي ، والمعنى : أيُّما خُطةٍ أردتم ، أي : أردتموها ، ثم حذف العائد كما تحذف مع " الذي " ، كما يقال : أيُّها تشاء لك ، على معنى : الذي تشاء لك .

الوجه الثاني : النصب على أنَّ "أيَّ" مفعول به مقدم لـ "أردتم" لأنَّ الاستفهام يعمل فيه ما بعده.(٣)

و" ما " في الوجهين زائدة ، و"خُطة " مضاف إليه .

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٤٣/١

(٢) والبيت من الخفيف ، ينظر : ديوانه ص ٦٩ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٥٧١

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٥٧١ ، ٥٧٢

وأعتقد أنَّ المعنى والصناعة النحوية على الوجه الأول بعيد ، وهو الرفع على جعل " أيٌّ" موصولة مبتدأ بمعنى " الذي " ، لأنَّ " أيّ" الموصولة التي بمعنى " الذي" لا بد أن تكون مضافة إلى معرفة لفظاً كقولك : أقصد أيَّهم هو أكرم ، أو نية مثل : سل منهم أيًّا تلقاه[١] و"أيَّ" في بيت الشاهد مضافة إلى نكرة فلا يجوز أن يكون المعنى : الذي خطةٍ أردتموها.

والوجه الثاني وهو النصب على المفعول به للفعل بعده وهي استفهامية مستأنفة وتقدمت – وإن كان موقعها في الجملة بعد الفعل ، لأنَّها مفعول به – لأنَّ لها الصدارة في الكلام ، فالاستفهام يعمل فيه ما بعده ولا يعمل فيه ما قبله .

ويجوز في نصب "أيّ" وجه آخر لم يذكره النحاس ، وهو أن تكون اسم شرط جازم ، وهي مفعول به مقدم أيضاً لفعل الشرط "أردتم" ، والفاء في "فأدوها " واقعة في جواب الشرط ، والجملة الفعلية "أدوها" في محل جزم جواب الشرط ، و" أي " على هذا استئنافية أيضاً.

وهذا الوجه هو الأقرب إلى المعنى المراد في البيت ، وهو ما أراده الشاعر؛ لأنَّ المعنى المراد : أيَّ خصومة أردتم فأدوها إلينا ، أي : ابعثوا ببيان ذلك إلينا مع الأملاء ،أي : مع الجماعات من الأشراف.

* – من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : [٢]

مَـلَأْنَا الـبَرَّ حتَّى ضـاقَ عَنَّـا ** وظَـهْرَ البَـحرِ نَمـلؤُهُ سَفِـينَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " ظهر " فيه وجهان ، الرفع والنصب :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١

(٢) والبيت من الوافر ، ينظر : ديوانه ص ٩١ وفيه " ونَحنُ البحر " بدل " وظهر البحر " وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٧٩ وابن كيسان ورقة ٣٠ وشرح ابن الأنباري ص ٤٢٧ والجمهرة ص ٣٦٨ وشرح الزوزني ص ٢٥٩ وشرح شواهد المغني ١٢٠/١ ولسان العرب (س ف ن) ٢٠٣١/٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الأول : الرفع ، مبتدأ ، وعطفت جملة على جملة .

وعلى هذا تكون الجملة الفعلية " نملؤه سفينا " في محل رفع خبر المبتدأ .

الوجه الثاني : النصب ، على إضمار فعل ليعطف على ما عَمِل فيه الفعلُ.(١)، أي : مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : ونملأُ ظهرَ البحرِ .

وقوله : " ليعطف على ما عمل فيه الفعل " يريد : عطفت الاسم على الاسم المفعول السابق وهو " البَرّ" ، والعطف بالنصب ليس من عطف مفرد منصوب على مفرد منصوب كما قال النحاس وإنَّما هو من عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، فعطف جملة " نملأُ ظهرَ البحر" على جملة " ملأنا البَرَّ " .

والمعنى على الوجه الأول وهو الرفع ، لأنَّه يدل على الاستئناف فهو مبتدأ، ثم عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية السابقة .

أمَّا الوجه الثاني وهو النصب على إضمار فعل فهو مفعول به على الاشتغال وأضمر الفعل لوجود المفسِّر لهذا الفعل وأيضاً عطف جملة فعلية على جملة فعلية كما سبق .

والوجه الثاني هو الراجح ؛ لأنَّه عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، أمَّا الوجه الأول فهو عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وهذا تخالف في العطف ، والتوافق في العطف أوْلى .

٢- الرفع على المبتدأ ، أو النصب على المفعول فيه :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (٢)

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٧٩

(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٧٣ وفيه " فغَدت " والكتاب ٤٠٧/١ والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٠٨/١ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٥٦٥ والتبصرة للصيمري ٣١٢/١ وابن يعيش ٤٤/٢ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٩٠ وشرح الزوزني ص ٢٠٦ والدرر ١٧٨/١ والهمع ٢١٠/١ ولسان العرب (أ ه ق) ١٦٣/١

فعَدَتْ كِلا الفَرجَينِ تَحسَبُ أنَّه ** مَولى المَخافةِ خَلفُها وأَمَامُها

من الملحق بالمثنى " كِلا " وهو مفرد لفظاً مثنى معنًى مضافة أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، ويأخذ حكم إعراب المثنى إذا أضيف إلى الضمير ، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء فتقول : جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ونظرت إلى كليهما.

وإذا أضيف " كِلا " إلى الظاهر كما في هذا البيت ، كان بالألف رفعاً ونصباً وجراً، وقد ذكر النحاس في قوله: " كِلا الفرجين " وجهين من الإعراب ، الرفع والنصب:

الوجه الأول : أن تكون " كِلا " في موضع رفع ، والواو محذوفة ، كأنَّه قال : فعَدتْ وكِلا الفرجين تحسِبُ أنَّه ، وقال هذا الوجه أبو الحسن بن كيسان نقله عنه النحاس.(١) وإعراب " كِلا " على هذا الوجه ، أعني بالرفع : مبتدأ ، وجملة : تحسب أنَّه مولى المخافة في محل رفع خبر المبتدأ " كِلا ".

فأمَّا قوله : " أنَّه مولى " ، ولم يقل : أنَّهما فهو محمول على معنى قولك : كل واحد من الفرجين تحسب أنَّه مولى المخافة ، كما قال الله عز وجل : " كِلْتَا الجَنَّتَينِ آتَتْ أُكُلَهَا "(٢)

الوجه الثاني : أنَّ " كِلا " في موضع نصب ظرف ، وهو المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه ، وهذا الوجه هو الأجود عند النحاس ، وقد علل النحاس مجيء " كِلا " بالألف وهو في موضع نصب ليفرق بين الألف إذا كان أصلها الواو أو الياء، وإذا لم يكن لها أصل ، فقال : " فما أصله الواو : رأيت عصوَي الرجل ، وتقول في الياء : رأيت رحيي الرجل ، وكلا لا يعرف أنَّ الألف منها منقلبة من شيء ، فثبت للفرق في موضع الرفع والنصب والخفض." (٣)

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٤٠٩

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الكهف

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٤٠٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والمعنى على الوجه الأول الرفع على الاستئناف وتقدير واو محذوفة ، وهذه الواو المحذوفة هي واو الحال ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الضمير في " عَدَتْ " ، وكأنَّه قال : فعَدَتْ هذه الوحشية وكلتا البقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسِب أنَّه مولى المخافة ، أي : المكان الذي تؤتى فيه ، واختار هذا القول ابن هشام في شرح شذور الذهب . (١)

أمَّا الوجه الثاني وهو النصب على الظرف فالمعنى على تقدير حرف الجر قبل " كِلا "، والمعنى : فعَدت في كِلا الفرجين ؛ لأنَّ الظرف يتضمن معنى " في " .

والوجه الأول هو الراجح ، وهو إعراب "كِلا " في موضع رفع مبتدأ ، أمَّا الوجه الثاني ، وهو أنَّ "كِلا " ظرف فهذا غير معروف في الظروف ؛ لأنَّه لا يدل على الزمان ولا المكان ، فالمفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه هو : ما ضُمِّن من اسم وقت أو مكان معنى " في" باطراد . (٢)

٣- الرفع على خبر المبتدأ ، أو النصب على خبر الناسخ :

* - من قصيدة عنترة ، قوله : (٣)

حَلَّتْ بأَرضِ الزَّائرينَ فأصبَحَتْ ** عَسِراً عَليَّ طِلابُها ابنةَ مَخْرَمِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " عَسِر " فيه وجهان ، الرفع والنصب :

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٩٠ ، ٩١

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٠

(٣) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٨٦ وفيه "شطَّت مزار العاشقين فأصبحت**عَسِراً علي طِلابكِ ابنةَ مخرمِ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٤٦٢ وشرح ابن الأنباري ص ٢٩٩ وشرح الزوزني ص ٢٦٦

الوجه الأول : الرفع ، خبر المبتدأ "طلابُها "، ويكون اسم" أصبح" ضميراً ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر " أصبح " ، ويكون المعنى : فأصبحتْ طلابُها عسرٌ عليَّ .

الوجه الثاني : النصب خبر " أصبح " ، و" طلابُها " فاعل لـ"عسر" ، واسم " أصبح" ضمير ، ويجوز أن يكون " طِلابُها " بدلاً من الضمير الذي هو اسم " أصبح " ، ويكون المعنى : وأصبح طلابُها عسراً عليَّ .(١)

وهناك وجهان آخران أيضاً على الرفع والنصب في بيت عنترة السابق ذكرهما النحاس في قوله : " ابنة مخرم " ، وهما :

الوجه الأول : الرفع اسم " أصبح " مؤخر ، وجملة " طلابُها عسرٌ " من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر " أصبح " ، ويكون المعنى : فأصبحتْ ابنةُ مخرمٍ طلابُها عسرٌ عليَّ ، كما تقول : كانت هندٌ أبوها منطلقٌ ، وذكر النحاس أنَّ هذا الوجه على مذهب البصريين.(٢)

الوجه الثاني : النصب ، وإعرابها على هذا الوجه نداء منصوب ؛ لأنَّه مضاف وحذف منه حرف النداء ، أي : يا ابنةَ مخرمٍ .(٣)

وكل هذه الأوجه السابقة يتسع لها المعنى ويجوز فيها الرفع والنصب على الإعراب السابق ، ولم يرجح النحاس فيها وجهاً على وجه ، والراجح هو رفع " عسر "على أنَّه خبر المبتدأ " طِلابُها" والجملة خبر " أصبح " ؛ لأنَّ هذا المعنى هو الأقرب .

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٦٢/٢
(٢) ينظر : المرجع السابق ٤٦٣/٢
(٣) ينظر : المرجع السابق ٤٦٣/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤- الرفع على الخبر ، أو النصب على المفعول لأجله :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

أَقضِي اللُّبانةَ لا أُفرِّطُ ريبةً ** أَو أَن يَلومَ بِحاجةٍ لُوَّامُها

ذكر النحاس رواية أبي الحسن بن كيسان وهي :

أَقضِي اللُّبانةَ أنْ أُفرِّطَ ريبةً ... وقوله : "ريبة " فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، خبر المبتدأ، وهو المصدر المؤول " أنْ أفرطَ " ، والمعنى : تفريطي ريبةٌ ، أي عاقبةُ تفريطي ريبةٌ . (٢)

الوجه الثاني : النصب ، والمعنى : مخافة أن أُفرِّطَ ريبةً ، ثم حذف " مخافة " قال الله عز وجل : "إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ والأرضَ أنْ تَزُولَا "(٣) ، وهذا قول البصريين(٤)، والكوفيون يقولون " لا " مضمرة ،

والمعنى : لئلَّا تزولا ، ولئلَّا أفرطَ ريبةً.(٥)

وأرى أنَّ إعراب "ريبة " على النصب مفعولاً لأجله أوْلى أي : مخافة أن أفرط ريبةً أي : من أجل ريبة ، ثم حذف " مخافة " كما قال البصريون .

٥- الرفع على الخبر ، أو النصب على الحال :

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص١٧٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٤١٦ وشرح ابن الأنباري ص ٥٧٣

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٦/١

(٣) من الآية ٤١ من سورة فاطر

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٦/١ وإعراب القرآن للنحاس ص ٨١٠ وإملاء ما من به الرحمن ٢٠١/٢

(٥) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٦/١

* – من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

زُجَلاً كَأَنَّ نِعاجَ تُوضِحَ فَوقَها ** وظِباءَ وَجْرَةَ عُطَّفاً أَرآمُهَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " عُطَّفاً " فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع خبر مقدم عن المبتدأ " أرآمها" ، والمعنى : أرآمُها عُطَّفٌ.

الوجه الثاني : النصب حال من " ظباء "، ويكون " أرآمُها" فاعل لـــ"عُطَّف".(٢)

والوجه الأول أخبر عن أرآم وهي : الظباء الخوالص البياض بأنَّها عُطَّــفٌ يعني : ملتفتات، أو متحننات على أولادهن ، فالمعنى هنا يصح على جعله خبراً .

والوجه الثاني النصب على الحال من ظباء ؛ عُطَّفاً أي : ملتفتات ، فالمعنى هنا أقوى ؛ لأنَّه يصف حال الظباء عُطَّفاً .

* – من قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري ، قوله : (٣)

مُكْفَهِرَّاً على الحوادِثِ لا تَر ** تُوهُ للدَّهرِ مُؤيِدٌ صَمَّاءُ

أورد النحاس قوله : "مكفهراً " بالرفع والنصب :

الوجه الأول: الرفع "مُكفَهِرٌ" خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: هو مُكفهرٌ ".

الوجه الثاني: النصب على النعت لـــ" أرعنَ " في البيت السابق: من قوله:

وكَأنَّ المنونَ تَردِي بمَا أَر ** عَنَ جَوْناً يَنجَابُ عنهُ العَماءُ(٤)

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٦٦وشرح القصائد التسع للنحــاس ٣٧٣/١ وشــرح ابن الأنباري ص ٥٣١ وشرح الزوزني ص ٢١٠

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٧٤/١

(٣) والبيت من الخفيف ، ينظر : ديوانه ص ٦٨ ولسان العرب (ر ت ا) ، (ع ج ا)

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهو نعت ثالث لـــ " أرعن" وهو: الجَبَل ، والنعت الأول هو قوله : "جَوناً"، وهو : الأسود والأبيض ، فهو من الأضداد إلَّا أنَّه يريد ها هنا الأسود ، والنعـــت الثاني هو جملة "ينجاب عنه العماء " في محل نصب ، ويجـــوز أن تكـــون هـــذه الجملة في محل نصب حال منه بعد وصفه بما تقدم على حد قوله تعالى : " وهَذَا ذِكرٌ مُبارَكٌ أَنزلنَاهُ " (١)، والنعت الثالث هو قوله : " مُكفهرَّاً " ، وهـــو : الغلـــيظ المتراكب بعضه على بعض . (٢)

وهناك وجه ثان على النصب لم يذكره النحاس ، وهو : أن يكون " مُكفهِرَّاً " حالاً من " أَرعَن " على حد جملة " يَنجابُ عنه العماءُ " .

وإعرابه على الرفع خبر عن مبتدأ محـــذوف علـــى القطـــع فـــي المعنـــى واستئناف جملة أخرى خبرية غير مرتبطة في المعنى بما قبلها .

وأمَّا المعنى على النصب وإعرابه نعت لـــ"أرعن " في البيت السابق فهـــو ظاهر لتعلق الصفة بالموصوف من حيث المعنى ، فهو يصف الجبل بصفات منها أنَّه مكفهر ، وكذلك نصب "مكفهراً "على الحال من "أرعن" قريب في المعنى مـــن النعت ، لأنَّ الحال وصف في المعنى .

والمعنى يتسع لهذه الأوجه على الرفع والنصب ، والوجه الأول في نصب " مُكفهر " على أنَّه نعت لـــ" أرعن " هو الأوْلى ؛ لأنَّ تتابع الصـــفات أولـــى فـــي المعنى من قطعها .

* – من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : (٣)

مُشَعْشَعَةً كَأنَّ الحُصَّ فيها ** إذا مَا المَاءُ خَالطَهَا سَخِيناً

---

(١) من الآية ٥٠ من سورة الأنبياء

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠

(٣) البيت سبق تخريجه ص ٦٣ حاشية (١) ، وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦١٦

ذكر النحاس في قوله : " مُشعشعة " عدة أوجه على النصب والرفع ، هي :

أولاً : النصب ، ويجوز فيه ثلاثة أوجه هي :

الوجه الأول : أن تكون " مُشعشعةً " منصوبة على الحال من " خمور الأندرينا " في البيت الساق وهو قوله :

أَلَا هُبِّي بِصَحنِكِ فاصْبَحِينا ** ولا تُبقِي خمورَ الأَندرِينَا

الوجه الثاني : أن تكون " مُشعشعةً " بدلاً من قوله : " خمورَ الأندرينا " .

الوجه الثالث: أن تكون مفعولاً ثانياً لـ" اصبَحِينا" وهذا الوجه قاله ابن الأنباري.(١)

ثانياً : الرفع على أنَّ " مشعشعة " خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هي مشعشعةٌ .

والوجهان الأول والثاني على النصب المعنى فيهما تعلق " مشعشعة " بقوله: " خمور الأندرينا " بالحال منه ، أو البدل ، فالحال وصف لهيئة صاحبه ، والبدل تابع في المعنى والإعراب للمبدل منه .

أمَّا الوجه الثالث وهو النصب على أنَّها مفعول ثان لـ"اصبحينا " فالمعنى فيه بعيد ؛ لأنَّ "اصبحينا " من الصبوح وهو شرب الغداة ، بمعنى : اسقينا ، ولا تتعدى إلى مفعولين ، ومن حيث الصناعة النحوية لا يجوز الفصل بين مفعوليها على تقدير أنَّها تتضمن معنى ما يتعدى إلى مفعولين بمعنى اعطينا .

أمَّا إعرابها على الرفع خبر لمبتدأ محذوف ، فالمعنى أنَّها غير متعلقة بما قبلها ؛ لأنَّها في جملة استئنافية ابتدائية .

---

(١) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٣٧٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والوجه الأول في النصب على الحال هو الأوْلى ؛ لأنَّه يصف هيئة خمور الأندرينا في هذه الحالة بأنَّها مشعشعة كأنَّ الحُصَّ فيها ،أي : لون الزعفران فشبه صفرتها بصفرته.

* – من قصيدة عمرو بن كلثوم التغلبي ، قوله : (١)

ونُوجَدُ نحن أَمنَعُهُم ذِمَارا ** وأَوفاهم إذا عَقَدُوا يَمِينَا

ذكر النحاس أنَّ الاسم " أَمنعُهُم" يجوز فيه وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، خبر المبتدأ " نحن " ، والجملة في موضع نصب مفعول به ثان للفعل " نُوجدُ " وهو مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره : نحن ، وهو مفعوله الأول .

الوجه الثاني : النصب ، مفعول به ثان للفعل " نُوجدُ " ، و" نحن" على معنيين :

أحدهما: ضمير منفصل مبني في محل رفع مؤكد للضمير المستتر الواقع نائب فاعل .

الآخر : ضمير فصل ، مثل " هو " في قوله تعالى : (٢) " وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُم مِنْ خَيرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيراً وأَعْظَمَ أَجْرَاً " (٣)

والمعنى على الرفع فيه تعلق اسم التفضيل " أمنعُ " بالمبتدأ " نحن " فالتعبير بهذا الضمير الذي يفيد التخصيص وقوة الدلالة على هذا الاسم جعله في موضع الخبر وأيضاً فيه تعلق المعنى من جهة أخرى بالفعل " نُوجدُ " من جهة أنَّه جزء من الجملة الاسمية الواقعة مفعولاً ثانياً للفعل " نُوجدُ ".

---

(١) والبيت من الوافر ، ينظر : ديوانه ص ٨٢ والزاهر ٣١٩/٢ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤٠٩ وشرح القصائد التسع للنحاس ٦٥٨/٢

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزمل

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٥٨/٢

أمَّا الوجه الثاني وهو النصب على المفعول الثاني لـــ"توجدُ " فالمعنى قريب أيضاً مما سبق لوقوعه جزءاً من الجملة الفعلية مباشرة ، وإن وقع ضمير الفصل بينه وبين العامل لكن هذا الاستعمال جاء في أفصح كلام وهو القرآن الكريم كمـــا سبق في الآية .

والراجح من هذين الوجهين هو إعراب "أمنع" على الرفع خبـــر للضـــمير "نحن" لما يأتي :

أولاً : أنَّه الأقوى في الدلالة على تخصيص استعمال اسم التفضيل وما يدل عليه بواسطة الضمير " نحن " .

ثانياً : أنَّ " أمنع " اسم تفضيل حذف بعده المفضول للدلالة عليـــه ، وقـــال النحويون : يكثر حذف المفضول إذا دل عليه دليل وكان " أفعل " خبراً ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى : " وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ "(١) وقوله تعالى : "مَا تُخْفِي صُدُورُهُم أَكْبَرُ"(٢) وقوله تعالى : "ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا "(٣)، وهو كثير.(٤)

فإعراب اسم التفضيل خبر المبتدأ في الشاهد السابق أولى لحذف المفضول .

* – من قصيدة الأعشى ، قوله : (٥)

غَرَّاء فَرعَاء مَصقُولٌ عَوارضُها ** تَمشِي الهُوينَى كَما يَمشِي الوَجِي الوَحِلُ

جاء في شرح النحاس أنَّ قوله : " غراء " فيها وجهان ، الرفع والنصب :

---

(١) الآية ٣٦ من سورة آل عمران
(٢) الآية ١١٨ من سورة آل عمران
(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٣
(٥) والبيت من البسيط ، ينظر : ديوانه ص ٥٥ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٨٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الأول : الرفع ، خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هي غراءُ.(١)

الوجه الثاني : النصب ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني غراءَ . (٢)

ما جاز من إعراب في قوله "غراء" على الرفع يجوز كذلك في بقية الأسماء بعدها " فرعاء" و"مصقول" ، وهذا من تعدد الخبر وهو على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ، كقوله تعالى : " وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرشِ المَجِيدِ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد "(٣) ، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .

الثاني : أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه ، كقولك : بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب .

الثالث : أن يتعدد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ مثل : هذا حلو حامض ، بمعنى : مُزٌّ ، ومثل : هو أعسر أيسر ، بمعنى : أضبط . (٤)

والنوع الأول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب عدده وهو ما عليه الشاهد السابق بخلاف النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلَّا مجازاً ؛ لأنَّ الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع .

والنحويون في توالي الأخبار في النوع الأول على مذهبين :

الأول : يرى أنَّه يجوز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد ، ومن هؤلاء ابن مالك قال في الألفية :(٥)

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٨٧/٢
(٢) ينظر : المرجع السابق ٦٨٧/٢
(٣) الآيات ١٤ – ١٦ من سورة البروج
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/١
(٥) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ٢٣٨/١

وأَخبَروا باثنَينِ أو بأَكثَرَا ** عَن واحدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

الثاني : يرى أنَّه لا يتعدد الخبر إلَّا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد فإن لم يكونا كذلك تعين العطف ، فإن جاء في لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّر لكل خبر مبتدأ آخر . (١)

فالشاهد السابق يجوز على هذين المذهبين أن يكون تقديره : هي غرَّاءُ فَرعاءُ مَصقولٌ عوارضُها ، أو هي غراءُ هي فرعاءُ هي مصقولٌ عوارضها .

أمَّا على النصب في الوجه الثاني فكما وجهها النحاس " غرَّاء " مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني ، وكذلك بقية الأسماء ، أعني فرعاءَ ، أعني مصقولاً عوارضها .

وهناك إعراب ثان على النصب أيضاً لم يذكره النحاس ، وهو أن يكون " غراء عوراء مصقولاً " أحوالاً متعددة من " هريرة " التي ذكرها في البيت السابق، في قوله :

وَدِّع هريرةَ ...الخ البيت

* – من قصيدة الأعشى ، قوله : (٢)

وعُلِّقتْنِي أُخَيرَى مَا تُلائِمُنِي ** فاجتَمَعَ الحُبُّ حُبٌّ كُلُّهُ تَبِلُ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " حُبّ " فيه ثلاثة أوجه على الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، خبر مقدم للمبتدأ " كلُّهُ " و" تبلُ " صفة لـ"حُبّ" ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو حُبٌّ .(٣)

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ٢٣٩/١

(٢) والبيت من البسيط ، ينظر : ديوانه ص ٥٧ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٩٥

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٩٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذا تكون جملة "كلُّهُ تبلُ " جملة اسمية في محل رفع صفة لـ"حُبّ" .

الوجه الثاني: الرفع، بدل من "الحُبّ" [١]، ونوع البدل هنا بدل كل من كل .

الوجه الثالث : النصب ، حال من الحُبّ السابق ، كما تقول : جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً.[٢]

وإعراب "حُبّ " على الرفع في الوجه الأول خبر المبتدأ " كله " أو خبر لمبتدأ محذوف معناه الاستئناف ، وذكر الخاص وهو قوله : " حُبٌّ كُلُّه تَبِلُ " بعد العام ، وهو قوله : " الحُبّ "

أمَّا رفع " حُبّ " على البدل من " الحُبّ " فهذا لتعلقه في المعنى به ؛ وعمل فيه الفعل السابق وهو " اجتمع " لأنَّ البدل تابع للمبدل منه ويعمل فيه العامل كما هو قول سيبويه : إنَّ عامل البدل هو عامل المبدل منه .[٣]

ونوع البدل هنا بدل كل من كل ، وهو بدل نكرة من معرفة ، وهذا جائز ؛ لأنَّها تفيد التخصيص – كما سبق – ومنه قوله تعالى : " لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيةِ نَاصِيَةٍ"[٤] واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما في الآية [٥] وكما في بيت الشاهد " الحُبُّ حُبٌّ " ، قال ابن مالك :" والعرب لا تلتزم ذلك ، ومن الحجج عليهم قول الشاعر : [٦]

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٩٦

(٢) ينظر : الكتاب ١٥٠/١

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٩٦

(٤) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣

(٦) البيت من الوافر ، قائله : شمير بن الحارث الضبي ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣ والمساعد ٤٢٩/٢ والخزانة ٣٦٢/٢ والشاهد فيه " وأبيك خيرٍ منك " فقد أبدل النكرة من المعرفة ولم يتحد اللفظان كما قال الكوفيون.

فلَا وأَبيكَ خَيرٍ مِنكَ إنِّي ** ليُؤذِينِي التَّحَمحُمُ والصَّهِيلُ (١)

وأمَّا الوجه الثالث وهو النصب على الحال فأثر المعنى في الإعراب هو تعلق قوله :"حُبًّا" بصاحبه وهو " الحُبّ " لبيان هذا الحُبّ ، ونوع هذه الحال هي الموطئة ؛ لأنَّ "رجلاً وحُبًّا" اسمان جامدان لا يصح كونهما حالين ، بل المقصود بالحالية ما بعدهما على حد قوله تعالى : " إنَّا أَنْزَلنَاهُ قُرآناً عَربِيًّا "(٢)

٦- الرفع على الخبر ، أو النصب على البدل من منصوب :

* - من قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري ، قوله : (٣)

وطِراقاً مِن خَلفِهِنَّ طِراقٌ ** ساقطاتٌ أودتْ بها الصَّحراءُ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " طِراق " الثانية فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو طراقٌ .

وهذا الوجه الإعرابي عند النحاس بناءً على أنَّ الضمير في " خلفهنَّ " يعود على الإبل ، قال النحاس : " ولا يجوز على خلاف هذا عندي ؛ لأنَّه مثل قولك : مررت برجل من خلف دار عمرٍو وزيدٌ ، فلا يجوز أن تكون الجملة من نعت رجل ؛ لأنَّه لم يعد عليه منها شيء ، وكذلك قوله : وطراقاً من خلفهنَّ طراقٌ ، إن قدرته نعتاً لم يجز ؛ لأنَّه لم يعد على " طراق " شيء ." (٤)

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣١

(٢) من الآية ٢ من سورة يوسف

(٣) والبيت من الخفيف ، ينظر : ديوانه ص ٦٧ وفيه " تُلوي بها الصحراء " وشرح القصائد للنحاس ٢/٥٥٤ وشرح ابن الأنباري ص ٤٤٤ وشرح الزوزني ص ٢٩٠ وفيه : ألوت بدل : أودت بها .

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢/٥٥٤ ، ٥٥٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الثاني : النصب ، بدل من " طراق " الأولى المنصوبة ، ويكون قوله: "ساقطات" في موضع نصب على أنَّه نعت لـ"طراق" الثاني ؛ لأنَّ المصدر يؤدي عن الواحد والجميع.

وقد رجح النحاس أن يكون الضمير يعود على " طراق "الأول ، ويكون جمع: طراقة ، كما أجاز بعض النحويين : سير بزيدٍ سيرٌ ، على أن يكون " سيرٌ " جمع : سيرة . (١)

وهناك وجه ثالث في إعراب " طراق " الثانية لم يذكره النحاس ، يتسع له المعنى أيضاً ، وأعتقد أنَّه الراجح ، وهو أن يكون قوله : " من خلفهنَّ " متعلقاً بمحذوف في محل رفع خبر مقدم و" طراقٌ " مبتدأ مؤخر ، والمعنى " وطراقاً استقر ، أو مستقرٌ من خلفهنَّ طراقٌ ، ويكون الضمير في "خلفهنَّ " يعود على " طراق " الأول ، ويكون جمع : طراقة ، كما رجح النحاس .

٧- الرفع على الفاعل ، أو النصب على المفعول به :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (٢)

فَعَلَا فُروعُ الأَيهَقَانِ وأَطفَلَتْ ** بالجَلْهَتَينِ ظِبَاؤُهَا ونَعَامُهَا

أورد النحاس أنَّ قوله : " فروع " فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، فاعل للفعل " عَلَا " من : عَلَا يَعلُو ، فالألف بدل من أصل.

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٥٥٥/٢

(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص١٦٤ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٦٥/١ وشرح الزوزني ص ٢٢٢ ولسان العرب (أ ط ق) ١٦٣/١ ورواية الأصمعي : " فغلا" ينظر : شرح ابن الأنباري ص ٥٢٥ والأيهقان : الجرجير البري ، الواحدة : أيهقانة ، وأطفلت : يقال : أفرخ النَّعام وأزال ، لأنَّ الفرخ بمنزلة الطفل ، والجلهتان : هما جانبا الوادي .

الوجه الثاني : النصب ، مفعول به ، والفاعل محذوف عند النحاس تقديره: فعَلَا السيلُ فروعَ الأيهقانِ.(١)

وعند غير النحاس الفاعل الضمير ، وهو ألف الاثنين في " فعَلَـا " ، أي : الجودُ والرَّهامُ هما فعَلَا فروعَ الأيهقانِ وأنبتاها . (٢)

وقد رجح النحاس الوجه الأول ، وهو الرفع على أنَّ " فروع " فاعل ، فقال: " والرفع أجود ، لأنَّ المعنى : فعَاشتْ الأرضُ وعاشَ ما فيها ، ألا ترى أنَّ بعده "وأطفلتْ بالجلهتين ظِباؤها ونَعَامُها."(٣)

وأثر اتساع المعنى ظاهر في إعراب " فروع " على الرفع فاعلاً للفعل "علا"؛ لأنَّ المعنى أنَّه من أحدث الفعل ، أمَّا على النصب مفعول به فالمعنى أنَّه وقع عليه الفعل فهو مفعوله ، ولكن وجه الرفع على الفاعل هو الراجح كما قال النحاس .

٨- الرفع على النعت لمرفوع ، أو النصب على النعت لمنصوب :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : (٤)

مُهفهفةٌ بيضاءُ غَيرُ مفاضَةٍ ** ترائِبُها مصقولةٌ كالسَّجَنْجَلِ

ذكر النحاس أنَّ الكاف في قوله :" كالسَّجَنجَلِ" اسم، وفيها وجهان، الرفع والنصب:

الوجه الأول : الرفع نعتاً لـ"مصقولة " والمعنى : مصقولةٌ مثلُ السَّجَنجَلِ.

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٦٥/١

(٢) ينظر : لسان العرب لابن منظور (أ ه ق) ١٦٣/١

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٦٦/١

(٤) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٥وشرح القصائد التسع للنحاس ١٤٠/١ وشرح ابن الأنباري ص ٥٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الثاني : النصب نعتاً لمصدر محذوف مفعول مطلق مؤكد لعامله والتقدير : مصقولةٌ صقلاً مثلَ السَّجَنجَلِ . (١)

وعلى كلا الوجهين فإنَّ النعت وهو الكاف متعلق في المعنى بالموصوف النكرة ففي الوجه الأول الكاف بمعنى "مِثل " نعت مرفوع لمنعوت مذكور وهو "مصقولة " ، وفي الوجه الثاني الكاف بمعنى "مثل" وهي نعت أيضاً ولكن لمنعوت محذوف ، وهو المصدر المنصوب المفعول المطلق الذي يفيد التأكيد لعامله .

ولم يرجح النحاس أحد الوجهين على الآخر ، والوجه الأول هو الأوْلى ؛ لأنَّ الكاف صفة لموصوف مذكور وهو "مصقولةٌ " ولا حاجة إلى تقدير موصوف محذوف ، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

* – من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (٢)

فيها اثنتان وأربعونَ حَلوبةً ** سوداً كخافيةِ الغُرابِ الأَسحمِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " سود" يجوز فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، نعت لقوله : " اثنتان وأربعون " المرفوعة ؛ لأنَّ " اثنتان "مبتدأ ، و" أربعون " معطوفة عليها و" فيها " خبر ، فإن قيل : كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على الآخر ؟ قيل : لأنَّهما قد اجتمعا فصارا بمنزلة قولك : جاء زيدٌ وعمرٌو الظريفان . (٣)

الوجه الثاني : النصب ، نعت لـ" حلوبةً " ؛ لأنَّها في موضع الجماعة .(٤)

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٤١/١ وشرح ابن الأنباري ص ٥٩

(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٩٣وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٤٧٠ والجمهرة ص ٤٣٨

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٧١/٢

(٤) ينظر : المرجع السابق ٤٧١/٢

والمعنى على الوجه الأول يصح أن ينعت " اثنتان وأربعون " بقوله : " سودٌ " ولكن هناك فاصل بين النعت والمنعوت بتمييز العدد ، وهو "حلوبة " وقد جاز هذا ، لأنَّه ليس أجنبياً عن المنعوت ، فهو من تمامه .

أمَّا الوجه الثاني على النصب فهو الراجح ؛ لأنَّه نعت للمنعوت الأقرب ، وليس بينهما فاصل .

٩- الرفع على العطف على المرفوع ، أو النصب على العطف على المنصوب :

* - من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (١)

أو رَوضةٌ أُنُفاً تَضَمَّنَ نَبتُها ** غَيثٌ قَليلُ الدِّمن ليسَ بمَعْلَمِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " روضة " فيها وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع ، فتكون معطوفة على الضمير المرفوع الفاعل في قوله : "سبقت " في البيت السابق ، وهو قوله : (٢)

وكأنَّ فارةَ تاجرٍ بقسيمةٍ ** سبقَتْ عَوارِضَها إليكَ مِن الفَمِ

وأفاد النحاس أنَّه حسن العطف على الضمير المرفوع ، لأنَّ الكلام قد طال ، ألا ترى أنَّك لو قلت : ضربت زيداً وعمرٌو ، فعطفت " عمراً " على التاء كان حسناً لطول الكلام . (٣)

الوجه الثاني : النصب ، فتكون معطوفة على اسم " كأنَّ " في البيت السابق وهو " فارةَ " من قوله : " كأنَّ فارةَ تاجرٍ " . (٤)

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٩٦ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٤٧٣ والجمهرة ص ٤٤٠ وشرح الزوزني ص ٢٦٨

(٢) ينظر : ديوانه ص ١٩٥وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٧٢/٢

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٧٤/٢

(٤) ينظر : المرجع السابق ٤٧٤/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى كلا الوجهين في " روضة " بالرفع أو النصب فهي تابع للمعطوف عليه مع اتساع المعنى في تقدير المعطوف عليه فعلى الرفع يكون المعطوف عليه هو الضمير الفاعل في " سبقت " الذي يعود على " فارة " ، وعلى النصب هي معطوفة على " فارة " نفسها وهي منصوبة ؛ لأنَّها اسم " كأنَّ " ، والوجه الثاني على النصب هو الراجح ؛ لأنَّ المعنى المراد هو العطف عليها وهي اسم ظاهر والمعطوف اسم ظاهر ، فهو الأوْلى .

١٠- الرفع على البدل ، أو النصب على الاستثناء :

* - من قصيدة النابغة الذبياني ، قوله : (١)

إلَّا أواريّ لأْياً مَا أُبيِّنُها ** والنُؤيُ كالحَوضِ بالمظلمةِ الجَلَدِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " " أواريّ " يجوز فيه وجهان ، الرفع والنصب :

الوجه الأول : الرفع على البدل من " أحد " المبتدأ في بيت سابق ، وهو قوله : (٢)

وقفتُ بِهَا أَصِيلاً كَي أُسائِلَهَا ** عيَّتْ جَواباً ومَا بالربعِ مِن أَحدِ

والرفع رأي أبي عمرو بن العلاء(٣)، قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء : لِمَ رفعت " أواريّ " ؟ فقال : لأنَّها من بعض الدار ، يريد أبو عمرو : أنَّها بدل ، والمعنى : وما بالربع إلَّا أواريٌّ .(٤)

الوجه الثاني: النصب على الاستثناء المنقطع من "أحد" في البيت السابق .

---

(١) والبيت من البسيط ، ينظر : ديوانه ص ٩ والكتاب ٣٢١/٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٧٣٥ والإنصاف ص ٢٣٤ والتبصرة ص ٣٨١ ، ٨٦٨ والمفصل ٣٧٠ ورصف المباني ص ٣٢٤ وأوضح المسالك لابن هشام ٣١٥/٤ والخزانة ١٢٥/٢ والعيني ٤٩٦/٤ ، ١٢٩/٨ والهمع ٢٢٣/١ ، ٢٢٥ ، ١٥٨/٢

(٢) والبيت من البسيط ، ينظر : شرح ديوانه ص ٣ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٧٣٤

(٣) ينظر : الكتاب ٣١١/٢

(٤) ينظر : الكتاب لسيبويه ٣١١/٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٧٣٥

وقد اختار النحاس الوجه الثاني ، وهو النصب على الاستثناء ، فقال : " والنصب أجود ، وبه جاء القرآن قال الله عز وجل : " مَا لَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إلَّا اتِّباعَ الظَّنِ " [١] ، وكذلك الاختيار في كل استثناء ليس من الأول ، وإن كان ما قبله منفياً . " [٢]

ومعنى قول النحاس : " في كل استثناء ليس من الأول " أي : الاستثناء المنقطع كما في البيت ، والآية التي ذكرها .

وقد أجاز النحاس الوجه الأول أيضاً ، وهو الرفع على البدل فقال : " إلَّا أنَّ الرفع يجوز إذا قلت : ما في الدار أحدٌ إلَّا حمارٌ ، من جهتين :

إحداهما : ما تأوله أبو عمرو في البيت ، وهو أن يكون المعنى : ما في الدار إلَّا حمارٌ ، ثم جئت بأحد لتدل على أنَّه ليس فيها سواه.

والجهة الأخرى : أن يكون الذي يقوم مقام " أحد " حمار ." [٣]

وهناك وجه ثالث أجازه الكوفيون والأخفش ولم يذكره النحاس ، وهو الجر على أنَّه بدل من " أحد" بناءً على رأي الأخفش من جواز زيادة "مِن" في المعرفة والموجب.[٤]

والوجه الأول وهو الرفع على البدل هو مذهب أبي عمرو بن العلاء – كما سبق – وهو لغة بني تميم [٥]، وقد اختار ابن مالك الرفع على البدل لعدم التراخي فقال في التسهيل :" اختير متراخياً النصب وغير متراخ الإتباع " [٦] وعلل ذلك في

---

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء
(٢) ينظر : شرح القصائد التسع ٧٣٥/٢ ، ٧٣٦
(٣) ينظر : المرجع السابق ٢/ ٧٣٦
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣
(٥) ينظر : الكتاب ٣١٩/٢
(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٩/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الشرح فقال : " وإنَّما رجح الإتباع في غير الإيجاب على النصب ؛ لأنَّ معناه ومعنى النصب واحد وفي الإتباع تشاكل اللفظين . فإن تباعدا تباعُداً بيناً رجح النصب كقولك : ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً نفع الناسَ إلَّا زيداً ، لأنَّ سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعد." (١)

والنصب على الاستثناء هو مذهب يونس وعيسى وهو لغة الحجازيين (٢) قال سيبويه : " حدثنا يونس وعيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحدٍ إلَّا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلَّا زيداً وعلى هذا : ما رأيت أحداً إلَّا زيداً ، فينصب زيداً على غير رأيت ؛ وذلك أنَّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنَّك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول." (٣) واختار سيبويه النصب على الاستثناء فقال في : " هذا بابٌ يختار فيه النصب لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلَّا حماراً جاءوا به على معنى : ولكنَّ حماراً وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنَّه من نوعه فحمل على معنى ولكنَّ ." (٤)

وقد اختار قوم من النحويين مذهب يونس وعيسى وسيبويه وهو النصب على الاستثناء ، منهم ابن السراج قال بعد أن ذكر بيت النابغة السابق على النصب : " فهذا كأنَّه كما قال : من أحد ، اجتزأ بالبعض من الكل فكأنَّه قال : ما بالربع من شيء واكتفى بأحد ؛ لأنَّه من الاستثناء فساغ ذلك له لأنَّه لم يلبس."(٥) وعلل ذلك بعروض الاستثناء ، فقال : " فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك : ما قام

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٢/٢
(٢) ينظر : الكتاب ٣١٩/٢
(٣) ينظر : المرجع السابق ٣١٩/٢
(٤) ينظر : الكتاب ٣١٩/٢
(٥) ينظر : الأصول في النحو ٢٨٢/١وينظر : شرح التسهيل لابن مالك٢٨٣/٢والتذييل والتكميل لأبي حيان٢٤٧/٤

أحدٌ ، كلاماً تاماً لا ينوى فيه الإبدال من "أحد" ثم استثنيت نصبت فقلت : ما قام أحدٌ إلَّا زيداً ، فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي شيئان ، التراخي وعروض الاستثناء . "(١)

والوجه الثاني وهو النصب على الاستثناء هو الراجح ، وهو الذي اختاره النحاس لمجيء النصب في أفصح كلام ، وهو القرآن الكريم ؛ ولأنَّ الرفع يؤدي إلى اعتقاده بدلاً وبدل الشيء من غيره يكون بدل غلط ، فإذا قلت : ما في الدار أحدٌ إلَّا حمارٌ ، كان كقولك : في الدار رجلٌ حمارٌ ، والغلط لا يكون في القرآن الكريم ، ولا في كلام فصيح والمنقطع فيهما . (٢)

الصورة الثانية : **تعدد الإعراب في الرفع والجر** .

١- الرفع على الخبر ، أو الجر على الإضافة :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : (٣)

أَلَا رُبَّ يومٍ صَالحٍ لكَ منهمَا ** ولا سيَّما يَوم بدارةَ جُلْجُلِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " يوم" في "ولا سيَّما يوم " فيه وجهان ، الرفع والجر :

الوجه الأول : الرفع على الخبر والمبتدأ محذوف ، والمعنى : ولا سيما هو يومٌ .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ٢٩٢/١ ، ٢٩٣

(٢) ينظر : كشف المشكل لعلي بن الحيدرة اليمني ص ٤٩٨ ، ٤٩٩

(٣) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٠ وفيه " ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ " وشرح القصائد التسع للنحاس ١/ ١٠٩ والبيان للأنباري ٦٤/٢ والبغداديات ص ١١٨ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢ وشواهد التوضيح لابن مالك ص ١٦٦ والعيني ١٨٦ وابن يعيش ٨٦/٢ والدرر ١٩٩/١ والمساعد ٥٩٧/١ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ والمغني ١٤٠/١، ٤٢١/٢ وشفاء العليل ٥١٨/٢ وشواهد المغني للسيوطي ص ١٤١ ومعجم البلدان ٤٢٦/٢ والخزانة ٤٤٤/٣ والهمع ٢٣٤/١ وشرح الكافية للرضي ١٣٥/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذا الوجه تكون " ما " بمعنى " الذي " وتكون الجملة الاسمية صلة الموصول .

الوجه الثاني : الجر ، على جعل "ما " زائدة للتوكيد وجر "يوم" بالإضافة لـ"سي".(١)

وهذا الوجه لم يذكر النحاس اختياره له ولا اعتراضه عليه .

الوجه الثالث : هناك وجه ثالث لم يذكره النحاس في "يوم" بعد " لا سيَّما " وهو النصب ، فقد روي النصب في بيت امريء القيس السابق قوله : ولا سيَّما يوماً بدارةَ جُلجُل .

ووجه النحويون النصب في الاسم النكرة بعد " لا سيَّما " على أنَّ " ما " موصولة و" بدارة جلجل " صلة و" يوماً " منصوب على الظرفية بما في " دارة " من معنى الاستقرار.(٢) وقال بعضهم : " ما " نكرة موصوفة ، ونصب " يوماً " على إضمار فعل ، أي : أعني يوماً (٣) ، وقال بعضهم نصب " يوماً " على التمييز ، كما يقع التمييز بعد " مِثل " في نحو : " ولَو جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدَا " (٤) ، و"ما " كافة عن الإضافة . (٥)

وقال الأندلسي: لا ينتصب بعد "لاسيَّما" إلَّا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة . (٦)

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ١١٠

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٢٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٩

(٣) ينظر : شرح كافة ابن الحاجب للرضي ٢/٧٩١ والهمع ١/٢٣٤

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف

(٥) ينظر : شرح الألفية للأشموني ٢/١٦٧ ، ١٦٨

(٦) ينظر : المباحث الكاملية للأندلسي ٣/٢٦٨ وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/٧٩١ والأشموني ٢/١٦٨

وقد اختلف النحويون في " لا سيَّما " فبعضهم جعلها من أدوات الاستثناء ، ومنهم الأخفش [١] وأبي حاتم والفارسي [٢] والنحاس والزجاج وابن مضاء والزمخشري وابن يعيش [٣] ، وبعضهم نفى ذلك ، ومنهم ابن مالك ، وحجته أنَّ " لاسيَّما " مضاد لما تفيده أدوات الاستثناء والتي الأصل فيها " إلَّا " ، لأنَّ الذي يلي " لا سيَّما " داخل فيما قبله ومشهود له بأنَّه أحق بذلك من غيره ، وهذا ضد المستفاد بإلَّا ." [٤]

والوجه الأول وهو الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة " ما " الموصولة هذا الوجه فيه تعلق الخبر "يوم" بـ"ما" الموصولة ، لأنَّه من صلتها وحذف جزء من الصلة وهو الضمير المبتدأ ، وقد اعترض النحاس على هذا الوجه فقال : " وهذا قبيح جداً ، لأنَّه حذف اسماً منفصلاً من الصلة ، وليس هذا بمنزلة قولك : الذي أكلت خبز ؛ لأنَّ الهاء متصلة فحسن حذفها ، ألا ترى أنَّك لو قلت : الذي مررت زيدٌ ، تريد : الذي مررت به زيدٌ ، لم يجز." [٥]

وقد أجاب عن هذا الإشكال ابن مالك فقال : " حسَّن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر " دارة جلجل " [٦]

وقد جعل بعضهم حذف أحد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلة ، أو صفة قليل كقراءة من قرأ [٧] : " تَمَامَاً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ " بالرفع . [٨]

---

(١) ينظر : الهمع ٢٣٤/١
(٢) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١١٨
(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢ والارتشاف ١٥٥٢/٣ والهمع ٢٣٤/١
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣١٨/٢
(٥) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ١١٠
(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣١٩/٢
(٧) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام ، ونسب ابن جني القراءة إلى ابن يعمر في المحتسب ٢٣٤/١ واستضعف الرفع.
(٨) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٧٩١/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويجوز أن تكون "ما " نكرة موصوفة على هذا الوجه أيضاً وتكون الجملة الاسمية من المبتدأ المحذوف والخبر " يوم " في محل جر صفة " ما " .

وهذه الأوجه الثلاثة السابقة – أعني الرفع والجر والنصب – في " يوم " في بيت امريء القيس السابق أجازها النحويون واتسع لها المعنى في هذا الموضع بعد " لا سيَّما " ولكن الراجح منها هو النصب على التمييز ، ووجهه أن تكون " ما " عوضاً من المضاف إليه و" يوماً " منصوباً على التمييز كما ينتصب بعد ذكر مضاف إليه كقولك : لي مثلُه يوماً ، وكقولهم : على التمرةِ مثلُها زُبداً ، وقد أشار إلى هذا الوجه أبو علي الفارسي واستحسنه أبو علي الشلوبين [١] ، قال ابن مالك: "ولا بأس به في كل ما وقع بعد " لا سيَّما " من صالح للتمييز ."[٢]

أمَّا الرفع فهو ضعيف ، أو قبيح – كما قال النحاس – للعلة السابقة وهي حذف أحد جزأي الصلة ، أو الصفة على جعل " ما " موصولة ، أو موصوفة ، قيل : وهذا مكروه في غير " أي ".[٣]

وأمَّا الجر فهو ضعيف أيضاً من جهة زيادة " ما " وليس بابه . [٤]

٢– الرفع على الخبر ، أو الجر على النعت :

* – من قصيدة زهير بن أبي سلمى ، قوله : [٥]

جَريءٍ مَتى يَظلِمْ يُعاقِبْ بظُلمه ** سَريعاً وألَّا يُبْدَ بالظُّلمِ يُظْلَم

ذكر النحاس أنَّ قوله : " جريء" فيه وجهان ، الرفع والجر :

---

(١) ينظر : البغداديات ص ١١٨ والتوطئة ص ٣١١

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٢

(٣) ينظر : التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ٣١٠

(٤) ينظر : المرجع السابق ص ٣١١

(٥) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٠٩ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٤٠/١

الوجه الأول : الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو جريءٌ .

الوجه الثاني: الجر، على النعت لـــ"أسد" المجرور في البيت السابق، وهو قوله:(١)

لَدى أسدٍ شَاكي السِّلاحِ مقاذفٍ ** لَــه لِبَدٌ أَظفـــارُه لم تُقَــلَّم (٢)

فقوله: "شاكي السلاح "نعت لـــ"أسد" و"مقاذف" نعت ثان ، و" جريء" نعت ثالث .

وكلا الوجهين يدل عليهما المعنى ، فالوجه الأول الرفع على الخبر معنـــاه جملة استئنافية مقطوعة عما قبلها ، أمَّا الوجه الثاني وهو الجر فمعناه تعلــق " جريء " النعت بالمنعوت " أسد" .

والوجه الأول هو الراجح ؛ لأنَّ الجر على النعت فيه فصــل بــين النعــت والمنعوت بجملتي المبتدأ والخبر ، وهما " لَه لِبَدٌ أَظفارُه لم تُقَلَّم "

* – من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (٣)

إذ تَستبيك بِذِي غُرُوبٍ وَاضِحٍ ** عَذبٍ مُقَبَّلُهُ لَذيذِ المَطْعَمِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " عَذب " فيه وجهان ، الرفع والجر :

الوجه الأول : الرفع ، على أنَّه خبر المبتدأ " مُقبَّلُهُ " ، و"لذيذُ المطعم " نعت لـــ"عَذْب " والمعنى : مُقَبَّلُهُ عَذبٌ لَذيذُ المَطعَمِ . (٤)

الوجه الثاني : الجر ، على النعت لقوله : " غُرُوب" ويكون "مُقبَّلُهُ" على هذا الوجه فاعلاً لـــ"عَذب".(٥)

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٠٨ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٣٩/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٤١/١

(٣) والبيت من الكامل ينظر : ديوانه ص ١٩٤وفيه " إذ تستبيك بأصلتي ناعم " وشــرح القصــائد للنحاس٤٧١/٢

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٧١/٢

(٥) ينظر : المرجع السابق ٤٧١/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

هناك في التقدير موصوف محذوف بعدة صفات على الجر فالمراد " بذي غـــروب" أي : بثغرٍ ، و" ذي غروب" نعت أول له ، وقوله : " واضح " نعت ثان ، و"عـــذب "على الجر نعت ثالث ، فقد توالت النعوت لمنعوت محذوف دل عليه معنى الكلام .

أمَّا على الرفع فـــ"عذبٌ" خبر مقدم للمبتدأ "مُقبَّلُهُ" ، وهذه جملـــة اســـمية استئنافية ، لكنَّها متعلقة بما قبلها في المعنى ، لأنَّها في محل جر صـــفة ثالثـــة للموصوف المحذوف " ثغر" أو في محل نصب حال منه على حد قوله تعـــالى : " وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ "(١)

ووجه الجر أقوى لتتوالى النعوت ، ولتعلقه في المعنى بالمنعوت وهو مفرد وليس جملة.

٣- الرفع على الخبر ، أو الجر على العطف على المجرور :

* - من قصيدة طرفة بن العبد ، قوله : (٢)

ووجهٌ كأنَّ الشَّمسَ حلَّت رداءَها ** عليهِ نقيُّ اللَّونِ لم يتخدَّدِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " وجه " فيه وجهان ، الرفع والجر :

الوجه الأول : الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : ولها وجهٌ .

الوجه الثاني : الجر ، وقد رواه بعضهم – كما ذكر النحاس – وهو معطوف على اسم مجرور في بيت سابق وهو قوله : " أَلمَى " من قوله : وتَبْسِمُ عن أَلمَى ... " والمعنى : وتَبسِمُ عن أَلمَى وتَبسِمُ عن وَجهٍ . (٣)

---

(١) من الآية ٥٠ من سورة الأنبياء

(٢) والبيت من الطويل، ينظر: ديوانه ص٢٠ وشرح ابن الأنباري ص١٤٦ وشرح الزوزني ص ١٤٢

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢١٩/١ ، ٢٢٠

والوجه الثاني الذي رُوي على الجر قال عنه النحاس : إنَّه بعيد [١]، ووجه بعده أنَّ العطف على الاسم المجرور السابق ابتعد في الكلام وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلام كثير ، فبعد هذا البيت الذي فيه الجار والمجرور بيت آخر.

وعلى هذا الإعراب يكون " وجه " تابعاً للمعطوف عليه في المعنى واللفظ .

والوجه الأول ، وهو الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف هو الأوْلى ، وعلى هذا تكون الواو للاستئناف وليست للعطف ، وتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر جملة مستأنفة في المعنى والإعراب .

٤- الرفع على الفاعل ، أو الجر على البدل من مجرور :

* - من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : [٢]

هِرٌّ جنيبٌ كلَّما عطفتْ لهُ ** غَضبَى اتَّقاها باليدينِ وبالفَمِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " هِرّ " يجوز فيه وجهان ، الرفع والجر :

الوجه الأول : الرفع ،على أنَّه فاعل مرفوع للفعل "ينأى" في البيت السابق ، وهو قوله : [٣]

وكأنَّما يَنأَى بجَانبِ دَفِّها الـ ** وحشِيِّ مِن هَزِجِ العَشِيِّ مُؤَوَّمِ

الوجه الثاني : الجر ، على البدل من قوله : " هَزِجِ العشيِّ " وهذا الوجه لا يجوز إلَّا على رواية : تنأى ، بالتاء ، يجعل الفعل للناقة . [٤]

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٢١٩/١

(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ٢٠٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٨٧/٢ وفي الجمهرة ص ٤٤٦ وشرح الزوزني ص ٢٧٣ : تنأى .

(٣) ينظر : ديوانه ص ٢٠٢ وفيه " الوحشي بعد مخيلة وتزعم " وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٨٧/٢

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٨٧/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والوجه الأول وإن كان يجوز من حيث المعنى أن يكون فاعلاً لـــ"ينأى" أي: ينأى هِرٌّ ، ولكنَّه بعيد من ناحية الصناعة النحوية للفصل بـــين الفعـــل والفاعـــل بالجار والمجرور "بجانب " والمضاف إليه "دفها "، والصفة " الوحشي " والجـــار والمجرور "من هزج" ، والصفة "مُؤَوَّم" فكل هذه الأشياء فصلت بين الفعل " ينأى " والفاعل " هرٌّ " على الرفع وهذا قبيح من ناحية الصـــناعة النحويـــة ، للفصـــل بأجنبي عن الفعل والفاعل ؛ لأنَّ قوله : "دفها الوحشي" يتعلق بالناقة .

والوجه الثاني هو الأولى ؛ لأنَّه الأقرب إلى المعنى المراد ، فالشاعر يصف فعل الناقة وأنَّها تنأى ، أي : تبعد بجانب دفِّها الوحشي من هزِج العشيِّ ، وهو : الهِرّ ، قال الأصمعي : هَزِج العشيِّ يعني به هرَّاً.(١) فجر " هرّ " على أنَّه بدل من "هزِج العشي" .

وكما سبق رفع " هرّ " ، أو جره يتوقف على رواية " ينأى " أو " تنأى " ، فإن كان بالياء فهو للـــ"هرّ" ، وإن كان بالتاء فهو للناقة .

الصورة الثالثة : **تعدد الإعراب في الرفع والجزم** .

١- الرفع على الاستئناف ، أو الجزم على البدل :

* - من قصيدة زهير بن أبي سلمى ، قوله : (٢)

يُؤَخَّرْ فيُوضَعْ في كِتابٍ فيُدَّخَرْ ** ليَومِ الحِسابِ أو يُعَجَّلْ فيُنقَمِ

ذكر النحاس أنَّ الفعل " يُؤَخَّرْ " يجوز فيه الرفع والجزم :

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٨٧/٢

(٢) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٠٧ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٢٦/١ والأمالي الشجرية ٥٢٣/٢

أولاً : الرفع ، على الابتداء إلَّا أنَّه سكن آخره لضرورة الشعر ، نقل هذا الوجه النحاس عن سيبويه.(١)

ثانياً : الجزم ، وإعرابه على وجهين :

الوجه الأول : أن يكون بدلاً من الفعل المجزوم في جواب الشرط قبله ، وهو "يعلم" في البيت السابق من قوله : فلَا تَكتُمَنَّ اللهَ مَا فِي نُفُوسِكُم ** لِيَخْفَى ومَهمَا يُكتَمِ اللهُ يَعلَمِ

الوجه الثاني : أن يكون الفعل المضارع " يؤخرْ " جزم لأنَّه جواب النهي ، والمعنى : فلا تكتُمنَّ الله ما في نفوسكم يُؤخرْ ، وهذا رأي بعض النحويين ؛ لأنَّ سيبويه أجاز الجزم بالنهي ، قال سيبويه : " وأمَّا ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعلْ يكنْ خيراً لك ." (٢)

والمعنى على الرفع في الوجه الأول هو استئناف الفعل وقطعه في المعنى عما قبله ، ورفعه على الابتداء ؛ لأنَّه لم يسبق بناصب ولا جازم .

أمَّا الجزم على الوجه الأول على أنَّ الفعل المضارع بدل من الفعل المجزوم " يَعلَم " ، فالمعنى أنَّ الفعل المضارع تابع لما قبله على البدل وصالح لمباشرة العامل ، وهو وقوعه في جواب الشرط ، وهو " مهما " ، وهذا قول بعض أهل اللغة ، كما نقل عنهم النحاس ، فهو عندهم مثل قوله تعالى : "ومَن يَفْعَلْ ذَلكَ يَلْقَ أَثَامَاً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ " (٣) ، فأبدل " يُضاعَفْ له العَذابُ" من "يَلقَ أثاماً ".

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٢٧/١ ، ٣٢٨
(٢) ينظر : الكتاب ٩٣/٣ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٢٨/١ والأمالي الشجرية ٥٢٣/٢
(٣) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهو يُعدُّ من بدل الفعل من الفعل ، ويجوز ذلك إذا كان موافقاً له في المعنى مع زيادة بيان [١]، كما في الآية السابقة "ومَن يَفْعَلْ ذَلكَ يَلْقَ أَثَامَاً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ " [٢]

وما جاء في بيت زهير السابق أنكره بعض النحويين على البدل ؛ لأنَّه غير موافق له في المعنى ، قالوا : لا يشبه هذا قوله عز وجل : " ومَن يَفْعَلْ ذَلكَ يَلْقَ أَثَامَاً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ " [٣] ؛ قال سيبويه : " لأنَّ مضاعفة العذاب هو لقيٌّ الآثام" [٤] ، وفي شاهدنا ليس التأخير العِلم ، ألا ترى أنَّك تقول : إن تعطني تحسنْ إلي أشكرْك ، فيبدل " تحسن " من " تعطي" لأنَّ العطية إحسان ، ولا يجوز أن تقول : إن تجيئني تتكلمْ أكرمْك . إلَّا على بدل الغلط ؛ لأنَّ التكلم ليس هو المجيء ، وبدل الغلط لا يجوز أن يقع في الشعر . [٥]

وأمَّا الوجه الثاني في الجزم على جواب النهي الذي هو " لا تكتمنَّ " فلأنَّ النهي وما أشبهه مما ليس بواجب ينوب عن الشرط فينجزم جوابه ، إذا لم تكن فيه الفاء فأراد : لا تكتُمَنَّ اللهَ ما في نفوسكم من الغدر يُؤَخَّرْ ، أي : فإنَّكم إنْ تَكتمُوه يُؤَخَّرْ ، أي : يُؤخَّرْ جزاؤُه ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فارتفع الضمير لقيامه مقام مرفوع واستتر ، ثم قال : فيُوضع في كتابٍ فيُدَّخَرْ ليوم الحساب ، أي إلى يومِ الحساب . [٦]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٠/٣
(٢) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان
(٣) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان
(٤) ينظر : الكتاب ٨٧/٣
(٥) ينظر : الكتاب ٨٧/٣ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٢٧/١
(٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٥٢٣/٢

وأعتقد أنَّ الوجه الأول ، وهو الرفع في الفعل المضارع " يُؤخَّر " هو الأوْلى إلَّا أنَّ الشاعر سكن للضرورة – كما نُقل عن سيبويه – لأنَّ الأصل في الفعل المضارع الرفع إذا لم يسبق بناصب أو جازم.

أمَّا الجزم على البدل من " يعلم " على قول بعض أهل اللغة فقد سبق الرد عليه بأنَّ بدل الغلط لا يجوز في الشعر ، وكذلك جزمه على جواب النهي لا يجوز؛ لأنَّ النهي سبق جوابه قبل الشرط ، وهو قوله " لِيَخفَى " .

٢- الرفع على الاستئناف أو الجزم على العطف :

*- من قصيدة عمرو بن كلثوم التغلبي ، قوله : (١)

ونُوجِدْ نحن أَمنعَهم ذِمارا ** وأَوفاهم إذا عَقَدُوا يَمينَا

ذكر النحاس أنَّ الفعل " نُوجد " يجوز فيه وجهان ، الرفع والجزم :

الوجه الأول : الرفع ، على أنَّ " الواو" حرف استئناف ، ونُوجِدُ فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره : نحن ، وهو المفعول الأول ، و" نحن" على هذا الوجه ضمير منفصل مبني في محل رفع مؤكد للضمير المستتر الواقع نائب فاعل ، أو ضمير فصل . (٢)

الوجه الثاني : الجزم ، وجزم الفعل المضارع هنا على أنَّ الواو في قوله : "ونُوجدْ " واو العطف ، والفعل معطوف على الفعل المجزوم جواب الشرط " نَجُذِّ الحَبلَ أو نَقْصِ " في البيت السابق ، وهو قوله :

مَتَى نَعقِدِ قَرينَتَنَا بِحبلٍ ** نَجُذِّ الحَبلَ أو نَقْصِ القَرينَا

(١) والبيت سبق تخريجه ص ١٠٣ حاشية (١) : في الصورة الأولى (الرفع والنصب) الشاهد الرابع ، الموضع رقم (٥) من هذا المبحث ، وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٥٨/٢
(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٥٨/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتعدد الإعراب في الفعل المضارع ؛ لأنَّ المعنى يدل عليه فـ"الواو" حرف عطف والفعل المضارع بعدها على أربعة أوجه : لأنَّه إمَّا مشارك لما قبل الواو في حكمه ، وإمَّا مخالف له ، وما بعد الواو إمَّا مستأنف وإمَّا مصاحب عطف لنفي الجمع غير مبني على مبتدأ محذوف ، أو مبني على مبتدأ محذوف .

فإذا قصد بالمضارع أنَّه مستأنف ، أو مصاحب عطف لنفي الجمع ، وهو مبني على مبتدأ محذوف رفع على الاستئناف كما في الوجه الأول لأنَّه لم يسبق بناصب ولا جازم وغير مشارك لما قبله في المعنى مثل قولك : ما تأتيني وتحدثُني ، على استئناف إثبات الحديث بعد نفي الإتيان ، أو على نفي الجمع بين الإتيان والحديث ، والذهاب إلى معنى : وأنت تحدثُنا . (١)

والمعنى على هذا التقدير في البيت : ونحن نُوجدُ ، وسكن آخره – كما قيل في الشاهد السابق – على الأصل في الأفعال ، لأنَّها أعربت لمضارعتها الأسماء .

وإن قصد بالفعل أنَّه مصاحب عطف إفادة نفي الجمع وليس مبنياً على مبتدأ محذوف نُصب كقولك : ما تأتينا وتحدثَنا على نفي الجمع بين الإتيان والحديث على معنى : ما تأتينا محدثاً ، أي : تأتي ولا تحدث .

وإذا قصد بالفعل المضارع بعد الواو اشتراكه مع ما قبله تبعه في الإعراب، وعلى هذا جاء الوجه الثاني وهو جزم الفعل المضارع عطفاً على الفعل المجزوم قبله لاشتراكه مع ما قبله.

وهذا الوجه هو الأولى في البيت ؛ لأنَّه على أصل العطف بالواو ، ولأنَّ آخر الفعل جاء بالسكون على الجزم فلا حاجة إلى القول : إنَّه جاء على الأصل ، كما سبق .

٣- الرفع على الاستئناف ، أو الجزم على جواب الشرط :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٤

* – من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : (١)

ونَشْرَبُ إنْ وَرَدْنَا المَاءَ صَفوَاً ** ويَشرَبُ غيرُنا كَدراً وطِينَاً

جاء في شرح النحاس أنَّ الفعل المضارع " نشرب " فيه وجهان ، الرفع والجزم :

الوجه الأول : الرفع على الابتداء ، فتكون الواو للاستئناف ، ورُفع الفعل ، لأنَّه لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم . (٢)

وعلى هذا الوجه يكون جواب الشرط في قوله :" إنْ وردنا " محذوف دل عليه الكلام والتقدير : ونشربُ إنْ وردنا نشربْ الماءَ صفواً ، كأنَّك قلت : إنْ كَلمتني أُكلمْك ، ثم حذف " أكلمْك " لما في الكلام من الدلالة عليه ، وتكون جملة الشرط كلاماً معترضاً بين الفعل " نشربُ " ومفعوله ، وهو " الماء" ، و"صفواً " حال من الماء .

الوجه الثاني : الجزم على أنَّه جواب الشرط تقدم على الشرط وفعل الشرط الماضي ، كما تقول : أُكلمْك إنْ كَلمتَني ، فأُكلمْك في موضع الجواب على قول النحويين . (٣)

والوجه الأول وهو القول بأنَّ الفعل المتقدم ليس جواباً للشرط ، وأنَّ جواب الشرط محذوف فلأنَّ بعض النحويين قال : لو تقدم على الأداة جملة هي الجواب في المعنى فليست هي نفس الجواب بل دليلاً عليه ، وهي كلام منقطع عما بعده.(٤)

---

(١) والبيت من الوافر ، ينظر ديوانه ص ٩٠ وشرح القصائد التسع للنحاس ٦٧٢/٢ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ١٩ وشرح شواهد المغني ١١٩/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٧٣/٢

(٣) ينظر : المرجع السابق ٦٧٣/٢

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذا يكون الفعل المضارع المتقدم في هذا الشاهد ليس جواباً للشرط، وهو مرفوع ورجح هذا القول تقدم الواو قبله فهي للاستئناف .

أمَّا الوجه الثاني ، وهو الجزم على أنَّه جواب الشرط وتَقدَّمَ على أداة الشرط وفعل الشرط فهو جائز عند النحويين ولا مانع من حيث المعنى والصناعة النحوية ، لأنَّهم قالوا : إذا كان جواب الشرط المتقدم مضارعاً ، وفعل الشرط ماضياً كالشاهد الذي معنا فإنَّه يجوز مطلقاً في الشعر وغير الشعر ، أمَّا إذا كان فعل الشرط مضارعاً وجوابه مضارعاً فلا يجوز تقديم الجواب على الشرط والجواب إلَّا في الشعر ، قال إمام النحويين سيبويه : "وقبح في الكلام أن تعمل " إنْ " أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله . ألا ترى أنَّك تقول : آتيك إنْ أتيتني ، ولا تقول : آتيك إنْ تأتني ، إلَّا في شعر ، لأنَّك أخرت "إنْ" وما عملت فيه ولم تجعل لـ"إنْ" جواباً ينجزم بما قبله."(١)

ولذلك جاز على هذا الوجه القول بتقديم جواب الشرط المضارع ، وهو " نشرب " على أداة الشرط وفعل الشرط الماضي ، وهو " وَرَدَ " وهذا جائز عند جميع النحويين في الشعر وغير الشعر كما سبق .

والوجه الأول ، وهو الرفع على الاستئناف هو الراجح لما يأتي :

أولاً : لأنَّ " إنْ " الشرطية لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها ، ولا تكن مع الشرط إلَّا كلاماً مستأنفاً ، أو مبنياً على ذي خبر أو نحوه ، كقولك : زيدٌ إنْ يقمْ يقمْ أخوه ، وكذا جميع أسماء الشرط . (٢)

---

(١) ينظر : الكتاب ٦٦/٣

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤

ثانياً: أنَّ حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء ، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما ، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناه.(١)

ثالثاً : أنَّ حذف جواب الشرط جائز إذا دل عليه دليل ، وتقديره في البيت : إنْ وردنا الماءَ نشربْ .

رابعاً : أنَّ الفعل المضارع المتقدم " نشرب " تقدمت عليه الواو وهي للاستئناف فجاء الفعل مرفوعاً على الأصل لتجرده من الناصب والجازم ، فهو على الاستئناف ، فالأوْلى عدم تقدير الجزم فيه ، ولا القول بتقديمه على الشرط والجواب .

خامساً : إذا اعتبرنا الفعل المتقدم جواباً للشرط فتكون الواو قبله فاصلة بين فعل الشرط وجوابه ، ويكون تقدير الكلام : إنْ وردنا الماء ونشربْ ، وهذا بعيد من حيث المعنى والصناعة النحوية .

سادساً : أنَّ المعنى الذي يريده الشاعر هو الافتخار بقومه فهو يريد أنَّه قد علمت معدّ جميعها أننا نأخذ من كل شيء أفضله وأكرمه ، وندع لغيرنا أرزله وأرداه ، وذلك لعزتنا وقوتنا ، وضرب شرب الماء مثلاً على سبيل الاستعارة فقال : ونَشربُ الماءَ صفواً أي : نقياً خلا مما يشوبه من الكدر وغيره ، ويشربُ غيرُنا كدَرَاً وطيناً .

سابعاً : أنَّه عطف ويشربُ غيرُنا ، وهو جملة فعلية فعلها مرفوع على الجملة الفعلية السابقة التي فعلها مرفوع أيضاً وهو " نَشربُ " وهذا أولى لتوافق العطف .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الصورة الرابعة : **تعدد الإعراب في النصب والجر** :

١- النصب على المفعول به ، أو الجر بـــ"رب" ، أو بالعطف على المجرور :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

قَد بِتُّ سَامرَها وغَايَةِ تَاجرٍ ** وافَيتُ إذ رُفِعَتْ وعَزَّ مُدامُهَا

أورد النحاس أنَّ قوله : " غَايَة " فيها وجهان ، النصب والجر :

الوجه الأول : النصب ، على أنَّه مفعول به منصوب مقدم للفعل "وافيتُ".

الوجه الثاني : الجر ، وهو على أحد معنيين :

الأول : أن تكون مجرورة بـــ"رُبَّ " المحذوفة ، لأنَّ الواوَ بدلٌ من " رُبَّ " .

الثاني : أن تكون مجرورة ؛ لأنَّها معطوفة على مجرور ، وهو " ليلة " في البيت السابق من قوله:

بَل أَنتِ لا تَدرِينَ كَم مِن لَيلَةٍ ** طَلَقٍ لَذيذٍ لَهوهَا ونِدامُهَا

وقد أجاز الجر على هذين المعنيين أبو الحسن بن كيسان . (٢)

والوجه الأول على النصب تكون الجملة الفعلية التي تقدم مفعولها وهـــي : وافيتُ غايةَ تاجرٍ معطوفة على الجملة الفعلية السابقة "بتُّ ســـامرَها " وحـــرف العطف هو الواو ، وهذا توافق في العطف وفي المعنى وهو أوْلى .

أمَّا الوجه الثاني وهو الجر فالواو على أحد معنيين : إمَّا حـــرف عطـــف ، عطفت اسم مجرور وهو "غاية " على اسم مجرور ، وهو " ليلة " وهذا توافق في العطف أيضاً بعطف مفرد على مفرد ، والمعنى الثاني : أن تكون الـــواو ليســـت

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٧٥ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤١٩/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٩/١

للعطف ، وإنَّما هي واو " رُبَّ " ، أي : الاسم بعدها مجرور بـــ"رُبَّ " مقــدرة ، وهو مجرور لفظاً ، لكنَّه مرفوع محلاً بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : موجودة ، وعلى هذا الإعراب تكون الجملة الفعلية " وافيتُ " في محل رفع صفة "غاية تــاجرٍ " علــى اعتبار أنَّه مبتدأ .

٢- النصب على نزع الخافض ، أو الجر بحرف الجر المحذوف :

* - من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

وهُم العَشِيرةُ أنْ يُبَطيِّءَ حَاسدٌ ** أو أنْ يَلومَ مَعَ العِدَى لَوَّامُهَا

ذكر النحاس أنَّ موضع قوله : " أنْ يُبَطِّيءَ " فيه وجهان ، النصب والجر :

الوجه الأول : النصب ، على أن تكون " أنْ" والفعل في تأويل مصدر فــي موضع نصب بعد حذف حرف الجر ، لأنَّ المعنى : مِن أنْ يبطيءَ حاســدٌ ، فلمَّــا حذفت " مِن " نصب المصدر ، كما تقول : عجبتُ أنْ تكلَّمَ زيدٌ ، والمعنى : مِن أنْ تكلَّمَ زيدٌ ، فلمَّا حذفت "مِن" تعدى الفعل ، ونُقل هذا الرأي عن ســيبويه والفــراء (٢)، وقال هذا الرأي أيضاً أبو الحسن بن كيسان . (٣) ، قال الأشــموني : " وهــو الأقيس "(٤)

واطرد حذف حرف الجر مع " أنَّ وأنْ " لطولهما بالصلة ، فإذا أمن اللبس كان المحذوف كالموجود ؛ لأنَّ المعنى قائم ، فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع "

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٨٠ والشطر الثاني فيه " أو أن يميل مع العدوّ لئامها " وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٤٩/١ والجمهرة ص ٣٣١ وشرح ابن الأنبــاري ص ٥٩٦ وشرح الزوزني ص ٢٣٤

(٢) ينظر : الكتاب ١٤٤/٢ والمقتضب ٣٢١/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٨٩/٢

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٤٩/١ ، ٤٥٠

(٤) ينظر : شرح الألفية للأشموني ٩٢/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنَّ وأنْ " لامتنع الحذف نحو : رغبت أن يكون كذا ، فإنَّه لا يدري هل المراد : رغبت في أن يكون ، أو عن أن يكون ، والمرادان متضادان فيمتنع الحذف في مثل هذا [١]، لذلك اشترط النحاة لحذف حرف الجر اتقاء اللبس عند الحذف .

الوجه الثاني : الجر ، على أن يكون مجروراً بحرف جر محذوف ، وذكر النحاس أنَّ هذا الوجه قاله جماعة من رؤساء النحويين . [٢]

وأشار أبو حيان إلى هذا الخلاف فقال : " وإذا حذف حرف الجر من " أنَّ وأنْ " ففي كتاب سيبويه النص عن الخليل أنَّ موضعه نصب [٣]، واتفق ابن مالك وصاحب البسيط على أنَّ مذهب الكسائي أنَّه جر [٤]، وأنَّ الفراء قال : هو في موضع نصب قال في البسيط : أكثر النحويين على أنَّه في موضع نصب ، ووهم ابن مالك فنقل أنَّ مذهب سيبويه أنَّه في موضع نصب كالفراء ، ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب إنَّما ذكر مذهب الخليل أنَّه في موضع نصب ، ثم قال : " لو قال إنسان إنَّ " أنَّ " في موضع جر ... لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو قولهم : لاهِ أبوك"[٥] . " [٦]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٥٠/١ ونُقل هذا الرأي عن الخليل والكسائي ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢ وشرح الألفية للأشموني ٩٢/٢ ونَقل ابن عقيل عن الكسائي قوله : إنَّها في محل نصب ، ونقل عن الأخفش أنَّها في محل جر ، ونقل عن سيبويه تجويز الوجهين ، ينظر : الكتاب ١٢٦/٣ ، ١٢٧ وشرح الألفية لابن عقيل ٤٨٩/١

(٣) ينظر : الكتاب ١٢٦/٣ ، ١٢٧

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ١٣٠ ، ١٥٠ والتصريح ٣١٣/١

(٥) ينظر : الكتاب ١٢٦/٣ ، ١٢٧

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٩٠/٤

وعلى كلا الوجهين قوله :" أنْ يُبطِّيء" قدر المعنى أنَّه في تأويل مصدر في محل نصب ، أو في محل جر كما سبق ، والوجه الراجح هو الأول ، وهو أنَّ المصدر في محل نصب ، ويدل على ذلك أمور :

الأمر الأول : أنَّ حرف الجر عامل ضعيف ؛ لأنَّه مختص بنوع واحد وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلَّا إذا كان مذكوراً ، فإذا حذف من الكلام زال عمله ، ولهذا حكم بشذوذ : اللهِ لأفعلنَّ ، لأنَّه حذف حرف الجر في القسم بدون عوض ، وكذلك قول رؤبة : خيرٍ ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟ وجوزه سيبويه إذ كثر في كلام العرب وحذفوه تحقيقاً وهم ينوونه .(١)

الأمر الثاني : أنَّ النحويين متفقون على أنَّ حرف الجر إذا حذف من الكلام، وكان مدخوله غير " أنَّ وأنْ " نصب الاسم ، كما في قول الشاعر : (٢)

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلِ مَتنُهُ ** فيهِ كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعلَبُ

فحذف حرف الجر من قوله : "عَسَلَ الطريقَ " ؛ لأنَّه أراد : كما عَسَلَ في الطريق ، ونصب "الطريق" بعد حذف حرف الجر .

الأمر الثالث : أنَّ بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل . (٣)

٣- النصب على الحال ، أو الجر على النعت :

* - من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (٤)

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٩٨/٣

(٢) البيت من الكامل وقائله : ساعدة بن جُؤيَّة الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين ١٩٠/١والكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ والخزانة ٨٣/٣ والهمع ٢٠٠/١ وشرح الألفية للأشموني ٩١/٢ ، ٩٧ ولسان العرب (ع س ل) ٢٩٤٦/٤

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢

(٤) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ٢٠٦ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٩٩/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بزجاجةٍ صَفراءَ ذاتِ أَسِرَّة ** قُرِنَتْ بأَزهرَ في الشَّمال مُفَدَّم

ذكر النحاس أنَّ قوله : " صفراء " فيها وجهان ، النصب والجر :

الوجه الأول : النصب ، على الحال من قوله : " ولقد شربتُ من المدامــةِ " في البيت السابق ، وهو قوله :

ولقد شَربتُ مِن المُدامةِ بعدمَا ** ركَدَ الهواجِرَ بالمَشوفِ المُعْلَمِ

الوجه الثاني : الجر ، على النعت لــ" زجاجة " في اللفظ ، وفــي المعنــى نعت لــ"الخمر" ؛ لأنَّه المراد ، ونقل النحاس هذا القول عن الأخفش . (١)

وقال ابن الأعرابي : يجوز أن يكون نعت للخمر وللزجاجة ، وقال غيرهما: المعنى: بخمر زجاجة، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه "زجاجة" مقامه.(٢)

والصحيح رأي الأخفش ، وهو أنَّ قوله : " صفراء " نعت لــ" زجاجة " في اللفظ ، وللخمر في المعنى ؛ لأنَّه يريد لون الخمر داخل الزجاجة فهــي صــفراء بهذا الخمر .

٤- النصب على المفعول لأجله ، أو الجر على البدل :

* - من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : (٣)

إذا ما عَــيَّ بالأَسنَــافِ حَــيٌّ ** مِــن الهَــولِ المُشَبَّهِ أَن يكُــونَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " أنْ يكونَ " فيه وجهان ، النصب والجر :

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٥٠٠/٢

(٢) ينظر : المرجع السابق ٥٠٠/٢

(٣) والبيت من الوافر ،ينظر : ديوانه ص٧٦ وشرح القصــائد للنحــاس ٢/ ٦٤٢ وشــرح ابــن الأنباري ص ٣٩٨ والجمهرة ص ٣٤٩ ولسان العرب (س ن ف) ٢١١٨/٣ وعيَّ : توقــف وتحير ، وبالأسناف أي : بالتقدم ، والمشبَّه : المحيَّر.

الوجه الأول : النصب ، على أن يكون " أنْ " والفعل " يكون " في تأويل مصدر في موضع نصب مفعول لأجله ؛ لأنَّه قام مقامه بعد حذفه .

الوجه الثاني : الجر ، على تقدير " أنْ " والفعل " يكون " في تأويل مصدر في موضع جر بدل من " الهول " المجرور بـ"مِن" . (١)

وعلى كلا الوجهين فيه تقدير" أنْ" والفعل بمصدر مفرد ، ولكن اختلاف الإعراب في موضع هذا المصدر وتعلقه في المعنى بما قبله ، ففي الوجه الأول هو في موضع نصب ، لأنَّه علة للفعل "عيَّ" والمعنى : عيَّ من الهول المشبَّهِ كراهةَ أنْ يكونَ ، ثم حذف " كراهة " وأقام " أنْ يكونَ " مقامها .

وفي الوجه الثاني هو في موضع جر ، لأنَّه متعلق بما قبله في المعنى والإعراب فهو بدل من اسم مجرور وهو " الهول " .

٥- النصب على المفعول لأجله ، أو الجر بحرف الجر المحذوف :

* - من قصيدة عمرو بن كلثوم ، قوله : (٢)

نَزَلتُم مَنزِلَ الأَضيافِ مِنَّا ** فَعَجَّلنَا القِرَى أَنْ تَشتِمُونَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " أنْ تشتمونا " فيه وجهان ، النصب والجر :

الوجه الأول : النصب ، على أن تكون " أنْ " المصدرية والفعل " تشتم " في تأويل مصدر في موضع نصب مفعول لأجله ، لأنَّ المعنى : مخافةَ أنْ تشتمونا ،

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٤٤/٢

(٢) والبيت من الوافر ، ينظر : ديوانه ص ٧٣ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٧٣ وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤١٩ وأمالي المرتضى ٤٩/٢ ومغني اللبيب ٣٦/١ والجمهرة ص ٣٦٤ وشرح الزوزني ص ٢٤٥ وشرح شواهد المغني ١١٩/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فحذف المفعول لأجله "مخافةَ " وأقام المضاف إليه " أنْ تشتمونا" مقامه فأخذ إعرابه ، وقد نقل النحاس هذا الرأي عن البصريين . (١)

الوجه الثاني : الجر ، على أن تكون " أنْ " المصدرية والفعل " تشتم " في تأويل مصدر في موضع جر بحرف جر محذوف ، وزيادة " لا " أيضاً ، كما قيل في قوله تعالى : " يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا "(٢) التقدير : لئلَّا تَضِلُّوا ، والتقدير في بيت الشاهد : لئلَّا تشتمونا ، وقد نقل النحاس هذا الرأي عن الكوفيين ، وقال : " ولا يجوز عند البصريين حذف " لا " ؛ لأنَّ المعنى ينقلب . " (٣)

والراجح مذهب البصريين ؛ لأنَّ المعنى : في الآية : كراهية أن تضلوا ، وفي البيت : فعلنا ذلك مخافةَ أنْ تشتمونا (٤) ، فحذف المفعول لأجله وأقام المصدر المؤول مقامه فأخذ إعرابه .

أمَّا قول الكوفيين بأنَّ المصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، فهذا لا يصح لما يأتي :

أولاً : أنَّ حرف الجر لا يعمل وهو محذوف لأنَّه عامل ضعيف ؛ لأنَّه مختص بنوع واحد وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلَّا إذا كان مذكوراً ، فإذا حذف من الكلام زال عمله ، ونُصب الاسم على نزع الخافض كما قال البصريون ، وهذا هو المشهور عند النحويين في قوله تعالى : "واختَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبعِينَ رَجُلاً " (٥) فنصب " قومَه " على نزع الخافض لأنَّ الأصل "من قومِه" فتعدى الفعل بعد حذف حرف الجر.

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٧٤/٢ ومغني اللبيب ٣٦/١
(٢) من الآية ١٧٦ من سورة النساء
(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٦٧٤/٢
(٤) ينظر : مغني اللبيب ٣٦/١
(٥) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف

ثانياً: ما قاله الكوفيون بحذف "لا" بعد "أنْ" لا يجوز؛ لأنَّه ينقلب المعنى كما سبق .

ثالثاً : ما قدره الكوفيون على الجر بحرف جر محذوف فيه زيادة وحذف في نفس الموضع ، ففيه حذف حرف الجر ، وزيادة " لا " ، ثم حذفها في غير موضع حذفها.

٦- النصب على المفعول به ، أو الجر على الإضافة :

* - من قصيدة الأعشى ، قوله : [١]

والسَّاحِبَات ذُيُولَ الرَّيْطِ آونَةً ** والرَّافِلاتِ علَى أَعجَازِهَا العِجَلُ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " ذيول " يجوز فيه وجهان ، النصب والجر :

الوجه الأول : النصب ، على أنَّه مفعول به لـ" السَّاحِبَات " .

الوجه الثاني : الجر ، على أنَّه مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مثل : هذا الضاربُ الرجلِ ، يشبهه بالحسن الوجهِ . [٢]

وجاز الوجهان ، النصب والجر في " ذيول " ؛ لأنَّ قوله : " السابحات" اسم فاعل موصول بالألف واللام ، فهو يعمل عمل فعله مطلقاً في المضي والحضور والاستقبال ، مفرداً وغير مفرد ، ، ويجوز في معموله النصب على أنَّه مفعول به ، والجر على الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقد ورد بالاستعمالين في الأساليب العربية ، قال سيبويه : " فقولك : هذا الضاربُ زيداً ، فصار بمعنى : الذي ضرب زيداً وعمل فيه عمله ." [٣] ، وقال أيضاً : " وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضاربُ الرجلِ شبهوه بالحسنِ الوجهِ ، وإن كان ليس مثله

---

(١) والبيت من البسيط ، ينظر : ديوانه ص ٥٩ وشرح القصائد التسع للنحاس ٧٠٨/٢ وآونة : جمع أوان وهو : الحين ، والرافلات : النساء اللواتي يرفلن ثيابهن أي : يجررنها .

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٧٠٨/٢

(٣) ينظر : الكتاب ١٨١/١ ، ١٨٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في المعنى ولا في أحواله إلَّا أنَّه اسم ، وقد يُجرّ كما يُجرّ ويُنصب أيضاً كما يُنصب." [١] هذا في اسم الفاعل المفرد ، ومثله المثنى والجمع يجوز فيه الوجهان أيضاً ، قال سيبويه : " وإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون قلت : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون الرجلَ ، لا يكون فيه غير هذا ؛ لأنَّ النون ثابتة ، ومثل ذلك قوله تعالى : "والمقيمينَ الصلاة والمؤتون الزكاةَ " ... فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار وبدلاً من النون ؛ لأنَّ النون لا تعاقب الألف واللام... وذلك قولك : هما الضاربا زيدٍ ،والضاربو عمرٍو."[٢]

فعلى قول سيبويه إن أَثبتَّ النون في اسم الفاعل نَصبتَ ما بعده على المفعول به ، وإن حذفت النون من اسم الفاعل جررت ما بعده على الإضافة إليه، ولذلك جاز الوجهان في الشاهد السابق على النصب والجر .

الصورة الخامسة : **تعدد الإعراب في الرفع والنصب والجر** :

جاء تعدد الإعراب في ثلاثة أوجه وهي : الرفع والنصب والجر ، وهذا يدل على أثر المعنى واتساعه لهذه الأوجه الإعرابية في الشواهد التي شرحها أبو جعفر النحاس ، وإليك هذه الشواهد وتوجيه النحاس لهذه الأوجه :

١- الرفع على الخبر، أو النصب على المفعول به،أو الجر على البدل من مجرور:

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : [٣]

ويُضحي فَتيتُ المِسكِ فوقَ فراشِها ** نَؤومُ الضُّحى لم تَنتَطِق عن تَفَضُّلِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " نَؤوم " يجوز فيه ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والجر :

---

(١) ينظر : الكتاب ١٨٢/١

(٢) ينظر : المرجع السابق ١٨٤/١

(٣) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ١٧ وفيه " ويُضحي فتيتُ " وشرح القصائد التسع للنحاس ١٤٧/١ وشرح ابن الأنباري ص ٦٤ وشرح الزوزني ص ١٠٣

الوجه الأول : الرفع على أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هي نَؤومُ الضحى .

الوجه الثاني : النصب على أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أعني نَؤومَ الضحى .

الوجه الثالث: الجر على أن يكون بدلاً من الضمير الهاء في "فراشِها". (١)

والمعنى يدل على هذه الأوجه الثلاثة وله أثر في توجيهها ، فعلى الوجه الأول الرفع ، معناه الإخبار عن هذه المرأة بأنَّها نؤوم الضحى أي : كثيرة النوم في وقت الضحى .

والوجه الثاني النصب على المفعول به فهو يريد : أعني نؤومَ ، وهذا الإعراب يدل على معنى المدح ، لأنَّه بمعنى أخصُّ ، فهو كناية عن أنَّ لها ما يكفيها من الخدم ، فهي تنام ولا تهتم بشيء.

أمَّا الوجه الثالث وهو الجر على البدل من الضمير في " فراشها " ويعني هذه المرأة فالمعنى : ويُضحي فَتيتُ المِسكِ فوقَ فراشِ نَؤومِ الضحى ، فأبدل الاسم الظاهر من الضمير ، وهذا جائز ، ويسمى بدل بعض من كل ؛ لأنَّه دل على بعض ما دل عليه الأول ، فهو مثل : مررت بقومك ناسٍ منهم ، وصرفت وجوهَها أولَها . (٢)

والوجه الأول على الرفع هو الأولى ؛ لأنَّه الأقوى في المعنى لما يريده الشاعر فهو يريد أن يخبر عن هذه المرأة أنّها نَؤومُ الضحى لم تنتطق عن تفضل، أي : لم تَشدُد وسطها بنطاق للعمل ، وتبقى في ثوب واحد للعمل وللنوم .

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٤٧/١ ، ١٤٨

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣٤ ، ٣٣٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- الرفع ، أو النصب ، أو الجر في العطف :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : [١]

يُضِيءُ سَنَاهُ أو مَصَابِيحُ رَاهبٍ ** أَهَانَ السَّليطَ بالذُّبالِ المُفَتَّلِ

أورد النحاس أنَّ قوله : " مصابيح " فيها ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والجر :

الوجه الأول : الرفع ، ورفعه على وجهين :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على سناه المرفوع .

الثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير الذي في الكاف في قوله : " كلمع اليدين " من قوله في البيت السابق :

أَصاحِ تَرى بَرْقاً أُريكَ وميضَه ** كَلمعِ اليَدينِ في حَبيٍّ مُكَلَّلِ

والضمير يعود على " برقاً " أو " وميض " [٢]

الوجه الثاني : النصب ، ونقل النحاس عن الأخفش أنَّ النصب في " مصابيح " أجود[٣] والنصب على العطف على " برقاً " ، أو " وميضَ " .

الوجه الثالث : الجر على العطف على " كلمح اليدين " ، ويكون المعنى : أو كمصابيحِ راهبٍ . [٤]

والأوجه الثلاثة السابقة أثر المعنى ظاهر في توجيه إعرابها على الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، ويصح العطف فيها من حيث المعنى واللفظ ؛ لأنَّها كلها

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص ٢٤ وفيه " في الذُّبال المُفتَّل" وشرح القصائد التسع للنحاس ١/ ١٩٠ وشرح ابن الأنباري ص ١٠٠والسَّنا : الضوء ، والسليط : الزيت ، والذُّبال : جمع ذبالة وهي : الفتيلة .

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٩١/١

(٣) ينظر : المرجع السابق ١٩٠/١

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٩١/١

توافقت في العطف وفي وجه الإعراب ، إلَّا أنَّ الوجه الثاني وهو النصب عطفاً على قوله : " برقاً " هو الأجود – كما قال الأخفش – لأنه يريد أن يقول لصاحبه: ترى برقاً أو مصابيحَ راهبٍ .

٣- الرفع على الخبر ، أو النصب على الحال ، أو الجر على البدل :

* – من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

مُرِيَّةٌ حلَّتْ بِفَيدَ وجَاوَرَتْ ** أَهلَ الحِجَازِ فأَينَ مِنكَ مَرامُهَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " مُريَّة " فيها ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والجر :

الوجه الأول: الرفع ، أن تكون " مُرِيَّةٌ " خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هي مريةٌ .

الوجه الثاني : النصب ، وذكر هذه الرواية أبو الحسن بن كيسان (٢) ، أن تكون " مُريَّة " حالاً ؛ لأنَّ المعنى أنَّها نأت في هذه الحال .

الوجه الثالث : الجر ، أن تكون " مُريَّة " بدلاً من " نوار " المجرور بـ"مِن" في البيت السابق ، وهو قوله :

بل ما تذكَّرُ مِن نوارَ وقَد نَأتْ ** وتقطَّعتْ أَسبابُها ورِمامُها

وقد رجح النحاس الوجه الأول ، وهو الرفع ، واعترض على الوجه الثاني، وهو النصب فقال : " والأجود الرفع ، لأنَّه إنَّما يريد نسبها ، وليس يريد أنَّها نأت في هذه الحال لأنَّها مُريَّةٌ بعدت ، أو لم تبعد ." (٣)

٤- الرفع على الفاعل ، أو النصب على الحال ، أو الجر على النعت :

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٦٧ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٧٦/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٣٧٦/١

(٣) ينظر : المرجع السابق ٣٧٦/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

* – من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (١)

يَعلُو بِها حُدَبَ الإكامِ مُسَحَّجَاً ** قَد رَابَهُ عِصيَانُها ووِحَامُهَا

ذكر النحاس أنَّ قوله : " مُسَحَّجا" فيه ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والجر :

الوجه الأول : الرفع ، على أنَّه فاعل للفعل " يعلو ".

الوجه الثاني : النصب ، على أنَّه حال من الضمير الفاعل في "يعلو".

الوجه الثالث: الجر، على النعت لــ"أحقب" المجرور في البيت السابق، وهو قوله:

أو مُلمِعٌ وَسَقَتْ لأحْقَبَ لاحَهُ ** طَرَدُ الفُحُولِ وضَرْبُهَا وكِدامُهَا

ومن حيث المعنى يجوز إعراب "مسحَّج" على الأوجه السابقة ،فالرفع على أنَّه فاعل للفعل "يعلو" والمعنى : يعلو مسحَّجٌ حدبَ الإكامِ ، فاستعمل الوصف – وهو اسم المفعول – فاعلاً والمراد الاسم ، وهو الحمار فهذا كناية عن تلازم هذا الوصف فيه حتى صار كأنَّه اسمه.

والوجه الثاني وهو النصب على الحال فالمعنى بيان هيئة هذا الفاعل والمراد به الحمار فأراد وصف الهيئة التي عليها هذا الحمار وهو يعلو الإتان .

أمَّا الوجه الثالث وهو الجر على النعت لــ" أحقب " فيجوز من حيث المعنى، لأنَّه نعت لاسم نكرة ، ولكن من حيث الصناعة النحوية فيه فصل بين النعت والمنعوت بالفعل والفاعل والمفعول وحرف العطف والمعطوف والمعطوف عليه ، فالنعت بعيد ، ويجوز جره على البدل من " أحقب " .

وهذه الأوجه الثلاثة وإن كان المعنى يتسع لها جميعاً إلَّا أنَّ الوجه الراجح هو النصب ؛ لأنَّه اسم مفعول فهو وصف مبين لهيئة صاحبه ، فالأوْلى إعرابه

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٦٩ وشرح القصائد التسع للنحاس ٣٨٥/١ والجمهرة ص ٣٠٢ وشرح الزوزني ص ٢١٥ والأكام : الجبال الصغار ، الواحدة : أكمة ، ومسحَّج : مُعضَّض ، أي : قد عضضته الحمير .

حالاً من الضمير الفاعل الذي في يعلو والمراد به الحمار ، فالمعنى المراد : يعلو الحمارُ بالأتان حدب الإكام وهو ما ارتفع من الأرض في حال كونه مُسحَّجاً ، أي : معضَّض ، قد عضضته الحمير.

٥- الرفع على خبر المبتدأ ، أو النصب على المفعول به ، أو الجر على البدل :

* - من قصيدة عنترة بن شداد ، قوله : (١)

صَعْلٌ يَعُودُ بذي العُشيرةِ بَيضَهُ ** كالعَبدِ ذي الفَروِ الطَّويلِ الأَصلَمِ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " صَعْل " فيه ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والجر :

الوجه الأول : الرفع ، على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو صعلٌ .

الوجه الثاني : النصب ، على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني صعلاً .

الوجه الثالث : الجر على البدل من الاسم المجرور "مُصلَّمِ" في بيت سابق وهو قوله :

وكأنَّما أَقِصُ الإكَامَ عَشِيَّةً ** بقريبِ بَينَ المَنْسِمَينِ مُصلَّمِ

والوجه الأول الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف معناه الاستئناف وقطع هذه الجملة الاسمية عما قبلها .

والوجه الثاني النصب على أنَّه مفعول به لفعل محذوف فهذه جملة فعلية متعلقة من حيث المعنى بما سبق ، لأنَّه يعني الظليم ، وهو ذكر النعام فخصه بالفعل ، وهذا يفيد المدح .

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٩٩وشرح القصائد للنحاس ٤٨٥/٢وشرح ابن الأنباري ص٣٢٢ والجمهرة ص ٤٤٥ والصعل : ذكر النعام ، ويعود : يأتي ، وذو العشيرة : موضع ، والأصلم : المقطوع الأذنين كأنهما اصطلمتا .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأمَّا الوجه الثالث وهو الجر على البدل من الاسم المجرور فلتعلق المعنى بالعامل في المبدل منه فيعمل أيضاً في البدل ، أو يحل محله في المعنى والعمل .

والوجه الأول هو الراجح ، وهو الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو صَعَلٌ ، فقد شبه الشاعر ناقته بالصعل وهو : ذكر النعام ، ثم شبه الصعل بعبد حبشي مقطوع الأذنين قد لبس فروا مقلوباً صوفه إلى الخارج . (١)

والنصب على أنَّه مفعول به سائغ أيضاً لأفادته معنى المدح ، أمَّا الجر على أنَّه بدل من اسم مجرور سابق فهذا وإن كان المعنى يحتمله إلَّا أنَّه بعيد ؛ لأنَّ المبدل منه ليس قريباً في الكلام بل بينه وبين هذا البيت بيتان سابقان فطال الكلام وابتعد المعنى .

الصورة السادسة : **تعدد الإعراب في الرفع والنصب والجزم** :

الرفع على الاستئناف ، والنصب بـ"أنْ" ، والجزم على العطف :

* – من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : (٢)

تَرَّاكُ أَمكِنةٍ إذَا لم أَرضَها ** أَو يَرتبِطْ بعضُ النُّفوسِ حِمامُها

ذكر النحاس في الفعل " يرتبط " ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والجزم :

الوجه الأول : رفع الفعل " يرتبط " لأنَّه في موضع رفع ، أي : على الاستئناف وأنَّه مقطوع عن الأول ، إلَّا أنَّه أسكنه ،لأنَّه رد الفعل إلى أصله ،لأنَّ أصل الأفعال ألَّا تُعرب وإنَّما أعربت للمضارعة للأسماء.

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٨٥/٢

(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٧٥ وفيه " أو يعتلق " وشرح القصائد التسع للنحاس ٤١٧/١، وقوله : ترَّاك أمكنة، أي : أترك الأمكنة إذا رأيت فيها ما أكره إلَّا أن يدركني الموت .

الوجه الثاني : نصب الفعل " يرتبط " لأنَّه في موضع نصب بـــ"أنْ " لأنَّ " أو" بمعنى : إلَّا أنْ كما قال الشاعر : (١)

فقلتُ لهُ لا تَبْكِ عينُكَ إنَّما ** نُحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنُعذَرا

والمعنى : إلَّا أن نموتَ ، وكذا ، فالمعنى : إلَّا أنْ يرتبطَ بعضُ النفوس حمامها ، إلَّا أنَّه أسكن ؛ لأنَّه رد الفعل أيضاً إلى أصله . (٢)

الوجه الثالث : جزم الفعل " يرتبط " عطفاً على الفعل المجزوم بلم في قوله: " إذا لم أرضها " ، والمعنى : إذا لم أرضها وإذا لم يرتبطْ ، وقد رجح النحاس هذا الوجه وقال :" هذا أجود الأقوال "(٣)

وأثر المعنى واضح في تعدد الإعراب في هذا الفعل ، فـ"أو" حرف عطف معناها الشك والإبهام ويليها المضارع على وجهين :

أحدهما : أن يكون مساوياً للفعل الذي قبل " أو" في الشك ، فيتبعه في الإعراب كقولك : هو يقيمُ أو يذهبُ ، ويؤكَّد أن تقومَ أو تذهبَ ، وليقمْ زيدٌ أو يذهبْ ، وهذا ما قدر في الوجه الثالث من الشاهد السابق على الإتباع في الإعراب بالجزم عطفاً على الفعل السابق المجزوم بلم .

والثاني : أن يكون مخالفاً ، فيكون هو على الشك ، والفعل الذي قبل " أو" على اليقين فلا يتبعه في الإعراب ؛ لأنَّه لم يشاركه في الحكم ، فيرفع إذا قدرت بناء الفعل على مبتدأ محذوف ، وهذا ما قدر في معنى " أو " والفعل بعدها في الوجه الأول من الشاهد السابق ، والرفع على الابتداء في الفعل " يرتبط " ، ولكنَّه أسكن آخر الفعل على الأصل في الأفعال ؛ لأنَّها أعربت لمضارعتها الأسماء.

---

(١) البيت من الطويل، قائله : امرؤ القيس ينظر : ديوانه ص ٦٦ والكتاب ٣/ ٤٧ والخصائص ٢٦٣/١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤١٨/١ وابن يعيش ٢٢/٧ ، ٢٣ والخزانة٦٠١/٣ والأشموني ٢٩٥/٣

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٨/١

(٣) ينظر : المرجع السابق ٤١٧/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكذلك إذا كان الفعل على الشك والفعل الذي قبل " أو" على اليقين فلا يتبعه في الإعراب ، لأنَّه لم يشاركه في الحكم بل ينصب بـــ"أنْ" لازمــة الإضــمار ، وعلامة مخالفة ما بعد "أو" ما قبلها وقوعها موقع " إلى أنْ" كقولك : لأسيرنَّ أو تغرب الشمس ، أو موقع " إلَّا أنْ" ، كقولك : لأقتلنَّ الكافر أو يسلم.(١)

وعلى هذا المعنى يكون الفعل "يرتبط " منصوباً بـــ"أنْ" الناصبة بعــد " أو " على تقدير " إلَّا أنْ " ، كما في الوجه الثاني في الشاهد السابق ، ولكنَّــه أســكن على الأصل في الأفعال كما سبق.

وقد رجح النحاس الوجه الثالث ، وهو الجزم واختاره ، وهو الراجح لديَّ ، ويدل على صحته أمور :

الأمر الأول : أنَّ " أو " حرف عطف عطفتْ فعلاً على فعل كما هو أصــلها في العطف ولا داعي إلى التكلف والتأويل وأنَّها بمعنى : الاستئناف ، أو بمعنى : إلَّا أنْ ؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

الأمر الثاني : أنَّ حركة الإعراب ظاهرة على الفعل وهي الجزم بالسكون أمَّا القول على النصب ففيه تقدير آخر وهو سكون آخر الفعل على الأصل – كما قيل – وهذا الأصل قد زال بالحكم الطاريئ وهو الجزم عطفاً على الفعل المجزوم .

الأمر الثالث : ذكر النحاس أنَّ المبرد قال : لا يجوز للشاعر أن يُسكن الفعل المستقبل ؛ لأنَّه قد وجب له الإعراب لمضارعته الأسماء ، وصار الإعراب فيــه يفرق بين المعاني ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللــبن ، كــان معناه خلاف معنى قولك : وتشربِ اللبن ، فلو جاز أن تُسكن الفعل المستقبل لجاز أن تُسكن الاسم ، ولو جاز أن تُسكن الاسم لما تبينت المعاني . (٢)

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٤

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤١٨/١ وينظر : المقتضب ٢ / ١

المبحث الرابع

تعدد الأحكام النحوية لاتساع المعنى

يتناول هذا المبحث تعدد الأحكام النحوية لاتساع المعنى فيما يتعلق ببعض أحكام الفعل من حيث التمام والنقصان ، والتعدي واللزوم ، وأثر اتساع المعنى أيضاً في تعدد أحكام الحرف من حيث الإعمال والإهمال ، وفتح الهمزة وكسرها ، ومعاني بعض حروف العطف وما ترتب عليه من أحكام في التركيب ، وبيان ذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : تعدد أحكام الفعل لاتساع معناه

قضية العامل وأثره في المعمول أولاها النحويون اهتماماً كبيراً نظراً لما ترتب عليه من أثر فيما بعده ، وقد يتغير حكم هذا العامل تبعاً لاتساع معناه ، فقد يعمل وهو على أصله وقد يتضمن معنى آخر فيتغير حكمه ويعمل عملاً آخر وهكذا ، وبيان ذلك وتفصيله فيما يأتي :

١- عمل الفعل بين التمام والنقصان :

* - من قصيدة لبيد ربيعة العامري ، قوله : [١]

باتَتْ وأَسْبَلَ واكِفٌ مِن دِيمةٍ ** يَروِي الخمائلَ دائماً تَسْجَامُهَا

ذكر النحاس في قوله : " باتتْ " أنَّ الفعل " بات " يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون " باتتْ" بمعنى : دخلت في المبيت ولا يحتاج إلى خبر ، كما يُقال : أصبح ، أي : دخل في الصباح .[٢]

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ١٧٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٠٠/١ وشرح الزوزني ص ٢٢٠

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٠١/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذا الوجه " بات " فعل ماضي تام ، أي : يكتفي بالفاعل ولا يحتاج إلى خبر.

الوجه الثاني : أنَّه لم يأت لـ"باتتْ " بخبر فالمعنى : باتت بهذه الحال ، ثم حذف هذا لعلم السامع . (١)

وعلى هذا الوجه " بات " فعل ماضي ناسخ ناقص ، أي : يرفع الاسم وينصب الخبر، فيتعدى إلى الخبر، والمعنى: باتتْ بهذه الحال، ثم حذف الخبر لعلم السامع.

وبات فعل من أخوات " كان " من الأفعال التي تدخل على جزأي الإسناد ، وهي من الأفعال التي تستعمل تامة وناقصة ، فإذا كانت تامة فإنَّها تكتفي بالمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب ، وإذا كانت ناقصة فإنَّها لا تكتفي بالمرفوع وتتعداه إلى منصوب يسمى خبرها ، والمعنى الذي يدل عليه الفعل " بات " هو الفيصل في تمامه ونقصانه ، فتتم "بات" إذا تم المعنى بالمرفوع ، مثل قولهم : بات زيدٌ ، أو بات القومُ ، أي : دخلوا في المبيت ، فاكتفت بالمرفوع ، وهو فاعل لها ولم تتعداه إلى المنصوب ، وتكون ناقصة إذا لم يتم المعنى بالمرفوع فتحتاج إلى المنصوب خبراً لها ، وإن لم يكن مذكوراً في الكلام قدر ، لأنَّه يجوز حذفه إذا دل عليه دليل ، وهذا ما جاز في " بات " في الشاهد السابق على الوجهين التمام والنقصان حسب اتساع المعنى وتقديره .

٢- عمل الفعل المتعدي إلى ثلاثة بنفسه ، أو بحرف الجر :

* - من قصيدة عنترة بن شداد العبسي ، قوله : (٢)

نُبِّئتُ عمراً غيرَ شاكِرَ نِعمتي ** والكُفرُ مخبثُهُ لِنفسِ المُنعِمِ

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/٤٠٠ ، ٤٠١

(٢) والبيت من الكامل ، ينظر : ديوانه ص ٢١٤ وابن الأنباري ص ٣٥٥ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/٥٢٣ والشاهد فيه " نبئت عمراً غيرَ شاكرَ " فقد نصبت " نبَّأ" ثلاثة مفاعيل بنفسه .

ذكر النحاس أنَّ سيبويه يرى أنَّ الفعل " نبِّأ " فيه وجهان ، هما :

الوجه الأول: أنَّ " نُبِّئتُ " بمعنى : خُبِّرتُ ، إذا قلت : نُبِّئتُ زيداً منطلقاً . (١)

وهذا على معنى التضمين ، أي : ضمن " نبَّأ " معنى : " خبَّر " فهو فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بنفسه .

والصحيح أنَّها ضمنت معنى " أَعلَم " ، لأنَّ " خبَّر" أيضاً ألحقت بـ"أعلم" أي: ضمنت معنى " أعلم" كما سيأتي .

الوجه الثاني : أنَّ " عن" محذوفة ثم تعدى الفعل بعد حذفها وأنشد :(٢)

نُبِّئتُ عبدَ الله بالجوِّ أصبحتْ ** كِراماً مَواليها لَئيماً صَميمُهَا (٣)

وعلى هذا الوجه " نُبِّأ " تعدت بحرف الجر ، كما تقول : نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك ، أي : عن زيد ، فلمَّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل .

قال النحاس : " وقال غير سيبويه : ليست "عن" ها هنا محذوفة ، ومعنى " نُبِّئتُ " : أُعلِمتُ ."(٤)

والمجمع على تعديته إلى ثلاثة مفاعيل " أعلم ، وأرى " المتعديتان بدون الهمزة إلى اثنين ، وألحق سيبويه : نَبَّأ ، وزاد غيره : أنبأ ، وخَبَّر ، وأخبر ، وحَدَّث ، وهذه الأفعال لا بد من تضمينها عند الإلحاق معنى " أَعلَم " ، وأيضاً ما

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٣٨ ، ٣٩

(٢) والبيت من الطويل ، ولم أجده في ديوان الفرزدق ، ينظر : الكتاب ٣٩/١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٥٢٤/٢

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٣٨ والشاهد فيه " نبِّئت عبدَ الله بالجو " فقد تعدى " نبَّأ " إلى ثلاثة مفاعيل بحرف الجر .

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٥٢٤/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعدى إلى ثلاثة أعني " أَعلَم ، وأَرَى" سمع ولم يقس عليه ، ويلزم من هذا ألَّا تلحق " نبَّأ " وأخواتها بـ"أعلم وأَرى " ، فإن ادعى سماع نحو قول الشاعر : [١]

نُبِّئتُ زُرعةَ والسفاهةُ كاسمها ** يهدي إليَّ غرائبَ الأشعارِ

أجيب بأنَّه من باب النصب لإسقاط حرف الجر ، كما نقل النحاس عن سيبويه الوجه الثاني في قوله : نُبِّئتُ زيداً ، يريد : نُبِّئت عن زيد ، وكما قال الله تعالى : " مَن أَنْبَأَكَ هَذَا " [٢] وقدر : من أنبأك بهذا ، وكما حمل سيبويه على حذف حرف الجر أيضاً قول الشاعر السابق : نبِّئتُ عبدَ الله ... البيت .

التقدير : نُبِّئتُ عن عبد الله . [٣] ، مع إمكان إجرائه مجرى " أعلمت " فدل ذلك على أنَّ تقدير حذف حرف الجر بعد " نبَّأ " راجح عند سيبويه ، وهذا الوجه هو الراجح أيضاً عند أكثر النحويين ، ومنهم ابن مالك . [٤]

وهذا الوجه هو الذي أختاره أيضاً في بيت عنترة السابق لما يأتي :

أولاً : أنَّ تقدير حذف حرف الجر بعد " نبَّأ " ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى غيره .

ثانياً : أنَّ النصب لحذف حرف الجر بعد " نبَّأ " مقطوع بثبوته فيما حكي عن بعض العرب قولهم : نُبِّئتُ زيداً ، مقتصراً عليه ، وبعد " أنبأ " في قوله تعالى: " مَن أَنْبَأَكَ هَذَا "[٥] ولم يثبت الإجراء مجرى " أعلم " إلَّا حيث حذف حرف الجر ، فكان الحمل عليه أوْلى .

---

(١) البيت من الكامل ، قائله : النابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه ص ٣٤ والعيني ١٣٩/٢
(٢) من الآية ٣ من سورة التحريم
(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٣٨
(٤) ينظر : شرح التسهيل ١٠٠/٢
(٥) من الآية ٣ من سورة التحريم

ثالثاً : أنَّ تعدي " أعلم وأرى " إلى ثلاثة على خلاف الأصل ، ولكن سُمع فقبل ولم يلحق بـ" أعلم وأرى" شيء من أخواتها ؛ لأنَّ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه.(١)

المطلب الثاني : تعدد أحكام الحرف لاتساع معناه

قد يتعدد حكم الحرف لاتساع معناه وذلك في الحروف الداخلة على الأسماء ما بين الإعمال والإهمال ، وما بين فتح همزتها وكسرها ، وما ترتب على اتساع المعنى من حكم ، أو في حروف العطف ما بين مجيء حرف العطف على معناه الأصلي ، أو تضمنه معنى حرف آخر وهكذا ، وبيان ذلك وتفصيله فيما يأتي :

الصورة الأولى : تعدد الحكم في الأحرف الداخلة على المبتدأ والخبر .

١- " ما" النافية بين الإعمال والإهمال :

* - من قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري ، قوله : (٢)

وفَعَلنَا بِهِم كَمَا عَلِمَ اللهُ ** ومَا إنْ للحَائِنينَ دِمَاءُ

ذكر النحاس أنَّ " ما" في قوله : " ما إنْ " فيها وجهان :

الوجه الأول : أن تكون عاملة عمل " ليس " و" إنْ " نافية مؤكدة لـ"ما" ليست زائدة ، وهو رأي الكوفيين(٣)، وقد اختار النحاس هذا الوجه .(٤)

وعلى ذلك قوله : " للحائنين " جار ومجرور متعلق بمحذوف في محل نصب خبرها مقدم ، و"دماءُ" اسمها مرفوع مؤخر .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٠ ، ١٠١

(٢) والبيت من الخفيف ، ينظر : ديوانه ص ٧٣ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٦٠٤ وشرح ابن الأنباري ص ٤٩٥ وشرح الزوزني ص ٣٠١

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧١

(٤) ينظر : شرح القصائد التسع ٢/٦٠٤ ، ٦٠٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الثاني : أن تكون "ما " مهملة ، لأنَّ " إنْ" زائدة كافة لها عن العمل ، وهذا مذهب سيبويه.(١)

والوجه الأول ، وهو إعمال " ما " عمل " ليس " عند الحجازيين تشبيهاً لها بـ"ليس" في المعنى ، وهو إفادتها النفي ، وعلى مذهبهم نزل القرآن الكريم مثل قوله تعالى : " مَا هَذَا بَشَرَاً " (٢) ، وقوله تعالى : " مَا هُنَّ أُمهَاتِهِم " (٣)

وقد أجاز الكوفيون أن تعمل هذا العمل حتى ولو اقترنت بـ"إنْ" النافية ، وجعلوا " إنْ" توكيداً للنفي وليست زائدة ، وقاسوا على إعمالها ما جاء عن العرب في قول الشاعر:(٤)

بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أنتُمُ ذَهَباً ** ولا صَريفاً ولكِنْ أنتمُ الخَزَفُ

فجاءت "ما " في هذا الشاهد على هذه الرواية (٥)عاملة عمل ليس و" إنْ " نافية مؤكدة لها ، و" أنتم" اسمها في محل رفع ، و" ذهباً " خبرها منصوب .

وهذا الشاهد لم يسلم دليلاً على ما قاله الكوفيون ، لأنَّ هناك رواية أخرى وهي : ما أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ، وعلى هذه الرواية تكون "إنْ " زائدة كافة لـ"ما" ، وهذا الوجه اختاره ابن مالك على إبطال عمل " ما " لاقترانها بـ" إنْ".(٦)

والوجه الثاني وهو إهمال " ما " عند غير الحجازيين ، وهو مقتضى القياس ، لأنَّها غير مختصة فلا تستحق عملاً كما لا تستحق " هل " وغيرها من

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٢١/٢ ، ١٥٣/٣ ومغني اللبيب ٢٥/١

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٢ من سورة المجادلة

(٤) والبيت من البسيط ، قال العيني ٩١/٢ : أنشده ثعلب ولم يعزه إلى أحد ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/١ والدرر ٩٤/١ ، ٩٥ والأشموني ٢٤٧/١

(٥) وهي رواية يعقوب بن السكيت ، ينظر : شرح الألفية للأشموني ٢٤٧/١

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٠/١

الحروف التي ليست بمختصة ونظراً لما جاء من شواهد على عمل " ما " عمل " ليس " في القرآن الكريم – كما سبق – فقد قبل النحويون هذا العمل وكان استحساناً لا قياساً واشترطوا لعملها عمل ليس شروطاً هي :

* تأخر خبرها ، وتأخر معموله ، لأنَّها عملت تشبيهاً بـ"ليس " فهي حرف و" ليس " فعل فلا تتصرف مثلها بتقديم خبرها ولا معموله على اسمها .

* بقاء نفيها وعدم نقضه بـإلَّا ،لأنَّ نقض نفيها يبعد شبهها بـ"ليس" فتضعف عن العمل.

* خلوها من مقارنة " إنْ " النافية ، لأنَّ اقترانها بـ"إنْ" النافية الزائدة يزيل شبهها بـ"ليس" أيضاً ، لأنَّ " ليس " لا تليها " إنْ " فإذا وليت "ما" تباينا في الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف [١] ، وهذا ما دعا سيبويه لإهمالها إذا اقترنت بـ"إنْ " النافية كما سبق في الشاهد الذي معنا .

فإذا اقترنت بـ" إنْ" ضعفت عن العمل وكفتها وكانت بمنزلة " ما " في قولك : إنَّما زيدٌ منطلقٌ ، كفت "ما " " إنَّ " عن العمل ، كذلك " إنْ " في قولك : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ ، وكنت تقول قبل دخول " إنْ " : ما زيدٌ منطلقاً ، فكفت إنْ " ما " عن العمل ، وتدخل " إنْ " الزائدة الكافة هذه بعد " ما " النافية على الجملة الفعلية ، مثل قول الشاعر : [٢]

مَا إنْ أَتيتُ بِشيءٍ أنتَ تَكرَهُهُ ** إذَنْ فلا رَفَعَتْ سَوطِي إليَّ يَدِي

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٩/١

(٢) والبيت من البسيط ، قائله النابغة الذبياني ، ينظر : مغني اللبيب ١/ ٢٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٨/١ وخزانة الأدب ٤٤٩/٨ والشاهد فيه "ما إنْ أتيت " حيث كفت " إنْ" ما عن العمل ودخلت "ما" على الجملة الفعلية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتدخل على الجملة الاسمية ، مثل قول الشاعر:(١)

فمَا إنْ طِبُّنَـــا جُبنٌ ولَكِنْ ** مَنَايَانَا ودُولَةُ آخَـــرِيـــنَا

وقد رجح ابن مالك مذهب سيبويه ، وردَّ رأي الكوفيين بأمرين :

أحدهما : أنَّ " إنْ" لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمـــل ، كمـــا لا يتغيـــر لتكرير "ما " ،إذا قلت : ما ما زيدٌ قائماً ...فكرر "ما " النافية توكيداً وأبقى عملها.

الثاني : أنَّ العرب قد استعملت " إنْ " زائدة بعد " ما " التي بمعنى الـــذي ، وبعد " ما " المصدرية التوقيتية ، لشبهها في اللفظ بـــ"ما " النافية ، فلو لم تكـــن زائدة المقترنة بـــ"ما " النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ . (٢)

ورأي سيبويه هو الراجح ، وهو أنَّ "ما" مهملة ، لاقترانها بـــ"إنْ" النافيـــة فهي زائدة كافة ، وليست مؤكدة ، وما جاء من شواهد لا دليل فيه على عملهـــا وهو مقترنة بـــ" إنْ " النافية ، لأنَّه – كما سبق – قول الشاعر : بَنِي غُدَانَةَ مـــا إنْ أنتُمُ ذَهَباً ** ولا صَرِيفاً ...الخ

جاء برواية بالنصب ورواية أخرى بالرفع ، وكذلك الشاهد السابق ، وهـــو بيت الحارث بن حلزة اختلف النحويون في عمل " ما " المقترنة بـــ"إنْ" النافية بين كونها عاملة أو مهملة ، لأنَّه لم يظهر فيه نصب الخبر لكونه شبه جملـــة وهـــو الجار والمجرور ، وقول الكوفيين بعمل " ما " عمل " ليس " فـــي هـــذا الشـــاهد مردود أيضاً بما اشترطه النحويون من عدم تقدم خبرها ولا معموله على اسمها ،

---

(١) والبيت من الوافر ، قائله : فروة بن مُسيك المرادي ، ينظر : الكتاب ١٥٣/٣ والوحشيات ص ٢٨ والمقتضب ٥١/١ والخصائص ١٠٨/٣ والمنصـــف ١٢٨/٣ والمحتســـب ٩٢/١ وشـــرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ والمغني ٢٥/١ والخزانة ١٢٢/٢ والدرر ٩٤/١ والهمـــع ١٢٣/١ وشرح شواهد المغني ٣٠ والشاهد فيه " فمَا إنْ طِبُّنَـــا جُبـــنٌ" حيث كفت " إنْ " مـــا عـــن العمل ودخلت " ما " على الجملة الاسمية .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٧١/١

والشاهد السابق تقدم فيه الخبر ، وهو " للحائنين " على الاسم ، وهو " دمـــاءُ " فبطل عملها ويعرب ما بعدها مبتدأ وخبر .

ولأنَّه قد ثبت دخولها على الجملة الاسمية والجملة الفعلية كما ســبق بالشــواهد فهذا دليل على عدم اختصاصها بالأسماء وإهمالها لاقترانها بـــ"إنْ" النافية .

٢- فتح همزة " إنَّ " ، أو كسرها :

* - من قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري ، قوله : (١)

أنَّ إخـــوانَنَا الأَراقمَ يَغلو ** نَ عَلينَا في قـــولِهم أَحـــفاءُ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " أنَّ " يجوز في همزتها الفتح والكسر ، وقد رويت بالوجهين ، وموضعها الرفع :

الوجه الأول : " أنَّ " بالفتح ، في موضع رفع – أي هي ومعموليها – على البدل من قوله :" أنباءُ " في البيت السابق ، وهو قوله :

وأتـــانَا عـــن الأراقمِ أنبـــاءٌ ** وخَـــطْبٌ نُـعنَى بـــه ونُســاءُ

الوجه الثاني : " إنَّ" بالكسر ، أن تكون هي واسمها وخبرها فـــي موضـــع رفع جملة اسمية ابتدائية.(٢)

وأثر اتساع المعنى واضح في تعدد حكم " إنَّ" في هــذا الشــاهد ، وفــتح همزتها ، أو كسرها ، فإذا كان المعنى يدل على الابتداء والقطع عما قبله كانــت بالكسر ؛ لأنَّها للابتداء ، وإذا كان المعنى يتعلق بما قبله من حيث كونها تابعة لما

(١) والبيت من الخفيف ، ينظر ديوانه ص ٦٧ وفيه " في قيلهم " وشرح القصائد التسع للنحــاس ٥٥٧/٢ وشرح الزوزني ص ٢٩١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٥٥٧/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قبلها بالعطف ، أو بالبدل كما في هذا الشاهد كانت بالفتح ، وتأولت بمصدر في معنى المفرد في محل رفع بدل كما في الوجه الأول ، وهكذا .

وإن كانت "إنَّ " في هذا الشاهد يجوز فيها الوجهان ، الكسر والفتح ، إلَّا أنَّ الوجه الأول ، وهو الفتح هو المراد عند الشاعر ؛ لأنَّ المعنى يتعلق بالبيت السابق ، وهو جعلها بدلاً عن قوله : "أنباء"، فهذه الأنباء هي أنَّ إخواننا الأراقم يغلون علينا في قولهم ، وإذا كان المعنى الأقوى أنَّها ليست مستأنفة ومتعلقة بما قبلها بالبدل منه فالقياس فتح همزتها ، وإعرابها على الفتح في موضع رفع بدل من مفرد مرفوع كما سبق .

* – من قصيدة الأعشى ، قوله : (١)

إنَّــا نُقَاتِلُهم حَتَّى نُقَــتِّلَهُم ** عِندَ اللِّقاءِ وإنْ جَارُوا وإنْ جَهِلُوا

ذكر النحاس أنَّ قوله: "إنَّا نُقاتِلُهم " يجوز في همزة "إنَّ" وجهان ، الفتح والكسر :

الوجه الأول : الفتح ، على البدل من قوله : " فقد علموا أنْ سوفَ " في بيت سابق من قوله :(٢)

سَائِل بَنِي أَسدٍ عنَّا فقَد عَلِمُوا ** أَنْ سَوفَ يَأتِيكَ مِن أَنبائِنَا شَكَلُ

والتقدير : فقد علموا أنَّا نُقاتلهم . (٣)

الوجه الثاني : الكسر على الابتداء والقطع مما قبله ، وقد رجح النحاس هذا الوجه ، فقال : " والكسر أجود ." (٤)

---

(١) والبيت من البسيط ، ينظر: ديوانه ص ٦١ وفيه " وهم جاروا وهم جهلوا " وينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٧٢١/٢

(٢) والبيت من البسيط ، ينظر: ديوانه ص ٦١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٧٢٠/٢

(٣) ينظر: شرح القصائد التسع للنحاس ٧٢٠/٢ ، ٧٢٢

(٤) ينظر: المرجع السابق ٧٢٢/٢

والوجه الثاني ، وهو كسر همزة " إنَّ" هو الأصل ، لأنَّ الكلام معها غير مؤول بمفرد ، وهناك مواضع لكسر همزتها ، ومواضع لفتح همزتها ، ومواضع لجواز الوجهين مفصلة في كتب النحو بالأمثلة ، والمعنى المراد هو الذي يعين كسر الهمزة ، أو فتحها ، أو جواز الوجهين ، ففي شاهدنا السابق إذا كان المعنى غير متعلق بما سبق بمعنى أنَّها مقطوعة عما قبلها وقصد بها عدم التأويل بمصدر فهي مكسورة مبتدأ ، وهذا هو الأولى .

أمَّا الوجه الأول ، وهو فتح همزة " إنَّ " فهذا لتأويلها ومعموليها بمصدر وتعلقه بما قبله في اللفظ والمعنى ، فيعرب حسب موقعه وحسب معنى ما تعلق به ، ففي الشاهد السابق كان بدلاً من قوله : " أنْ سوفَ يأتيك " والتقدير : فقد علموا أنَّا نُقاتِلُهم .

وكلا الوجهين جائز ، ولكن الوجه الثاني هو الأجود – كما قال النحاس – لأنَّ البدل ابتعد عن المبدل منه ، فقد جاء بينهما بيت آخر ، ولأنَّ الكسر هو الأصل – كما سبق – ما لم يلزم تأويلها بمصدر فتفتح همزتها .

٣- إهمال " كأنَّ " أو إعمالها :

* – من قصيدة الأعشى ، قوله : (١)

بَل هَل تَرَى عَارِضَاً قَد بِتُّ أَرمُقُهُ ** كَأَنَّمَا البَرقُ في حَافَاتِهِ الشُّعَلُ

ذكر النحاس أنَّ قوله : " كأنَّما " يجوز فيها وجهان ، الإهمال والإعمال :

الوجه الأول : إهمال " كأنَّ " ؛ لأنَّ " ما " الزائدة كفتها عن العمل ، و" البرق " على هذا الوجه مرفوع مبتدأ ، وما بعده في محل رفع خبره .

(١) والبيت من البسيط ، ينظر: ديوانه ص ٥٧ وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/ ٧١٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الثاني : إعمال " كأنَّ " على أن تكون " ما " زائدة للتوكيد ، و"البرق " على هذا الوجه منصوب اسم " كأنَّ " وما بعده في محل رفع خبر " كأنَّ ". (١)

رأي النحويين في إعمال " كأنَّ " أو إهمالها :

أجاز النحويون وعلى رأسهم سيبويه بإجماع إعمال " ليت " وإهمالها إذا اتصلت بها "ما" الزائدة .(٢)

وأجرى ابن السراج غير " ليتما " مجراها قياساً (٣)، وذكر ابن برهان أنَّ أبا الحسن الأخفش روى عن العرب : إنَّما زيداً قائمٌ ، فأعمل مع زيادة "ما " وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب ، ورجح ابن مالك هذا الرأي ، وقال : " القياس سائغ " (٤)

ولم يرجح النحاس إعمال " كأنَّ " أو إهمالها إذا اقترنت بـ"ما" وبناءً على ما أجازه ابن السراج وغيره من النحويين من إجراء غير " ليتما " مجراها قياساً فإنَّ الإعمال والإهمال في " كأنَّما " في بيت الشاهد الذي معنا جائز كما قال النحاس .

٤- إعمال " ليت " أو إهمالها :

* - من قصيدة النابغة الذبياني ، قوله : (٥)

---

(١) ينظر: شرح القصائد التسع للنحاس ٧١٠/٢

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٧/٢ والأصول في النحو لابن السراج ٢٣٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٢٣٢/١

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

(٥) والبيت من البسيط ، ينظر: ديوانه ص ١٤ والكتاب ١٣٧/٢ والخصائص ٤٣٣/٢ والإنصاف ص ٤٧٩ وابن الشجري ١٤٢/٢ ، ٢٤١ وابن يعيش ٨/ ٥٤ ، ٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢ والخزانة ٦٧/٤ والعيني ٢٥٤/٢ والدرر ١٢١/١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤٦/٢ والهمع ٦٥/١ ، ١٤٣

قالتْ أَلَا لَيتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ** إلى حَمَامَتِنَا ونِصـــفَه فَقَـــدِ

ذكر النحاس أنَّ " ليت " في هذا الشاهد يجوز فيها وجهان ، الإعمال والإهمال :

الوجه الأول : الإعمال ، وذلك على جعل " ما " زائدة غير معتد بها .

الوجه الثاني : الإهمال ، وذلك على جعل " ما " كافة لـــ" ليت " عن عملها فصار بعدها مبتدأ وخبره ،

كما تقول : إنَّما زيدٌ منطلقٌ . (١)

رواية بيت النابغة :

رُوي " الحَمَام " في بيت النابغة السابق بالوجهين الرفع ، والنصب :

الرواية الأولى : النصب ، وتكون " ليت" عاملة ، و"ما" زائدة غير معتد بها ، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو قوله تعالى : "عَمَّا قَلِيـــلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ"(٢) ويكون اسم الإشارة في محل نصب اسمها ، والحمام بالنصب بدل منه ، و" لنا " جار ومجرور متعلق بمحذوف في محل رفع خبر " ليت " .

الرواية الثانية : الرفع ، وتكون " ليت " غير عاملة ؛ لأنَّ " ما " كفتها عن العمل ، كما كفت " إنْ" ما الحجازية ، ويكون اسم الإشارة بعدها في محـــل رفـــع مبتدأ ، والحمامُ بالرفع بدل منه و" لنا "جار ومجرور متعلق بمحذوف فـــي محـــل رفع خبر المبتدأ .

وأجاز سيبويه كون " ليت" في بيت النابغة عاملة في رواية الرفع أيضـــاً ، وذلك بأن تجعل "ما" موصولة ، أو نكرة موصوفة ، قال سيبويه : " فرفعه علـــى وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال :" مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ " (٣) ، أو يكـــون

---

(١) ينظر: شرح القصائد التسع للنحاس ٢/٧٥٤ ، ٧٥٥

(٢) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون

(٣) من الآية ٢٦من سورة البقرة ، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج، وقراءة الجمهور"بعوضةً " بالنصب، ينظر: المحتسب ١/ ٦٤ والبحر المحيط ١/٢٦٧ ، ٢٦٨

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بمنزلة قوله : إنَّما زيدٌ منطلقٌ."[١] وعلى رأي سيبويه يكون التقدير في بيت النابغة : ليتما هو هذا الحمامُ لنا ، فـ"ما" اسم " ليت " ، و" هو" مبتدأ محذوف ، وخبره " هذا " ، والجملة صلة " ما " ، أو صفتها ، فـ" ليت" على هذا التوجيه عاملة في الروايتين . [٢]

رأي النحويين في إعمال " ليتما " أو إهمالها :

أجمع النحويون على جواز الوجهين في " ليتما" لأنَّ اتصال "ما " بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإنَّ اتصال " ما " بها أزال اختصاصها بالأسماء ، فاستحقت " ليتما " بقاء العمل دون أخواتها [٣] ، قال سيبويه : " وأمَّا: ليتما زيداً منطلقٌ فإنَّ الإلغاء فيه حسنٌ . " [٤]

الصورة الثانية : **تعدد الحكم في أحرف العطف** .

١- فاء العطف على الأصل ، أو بمعنى الواو :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : [٥]

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٨ وشرح القصائد التسع للنحاس ٧٥٥/٢

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٧ ، ١٣٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ١٣٧

(٥) والبيت من الطويل ، ينظر ديوانه ص ٨ وفيه " بين الدخول وحومل " والكتاب ٢٠٥/٤ وجمل الفراهيدي ص ٢٣٩ والكامل للمبرد ٢٥٠/١ والأصول ٣٨٥/٢ والسيرافي ٤٧٧/٥ ومجالس ثعلب ١٥٧ والإفصاح ٢٤٦ والحجة للفارسي ١٥٩/١ والمسائل المنثورة ١٢٣ وسر الصناعة ٥٠١/٢ وكشف المشكل ٤٤٤/٢، ٤٦٣، ٥٠٩ والشعر والشعراء ٥١/١ وإعراب القرآن للنحاس ١٤١/٣ والمستوفي لابن فرخان ٢٧٥/٢ والبيان للأنباري ٤٨١/٢ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٥٦ والإنصاف ٦٥٦/٢ والمنصف ٢٢٤/١ وجمهرة اللغة ٥٦٧ والصاحبي في فقه اللغة ١٤٢ وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ وشفاء العليل ٧٨٢/٢ وجواهر الأدب ٦٣ والرضي ٣٨٦/٤ والتصريح ١٣٦/٢ والهمع ١٣١/٢ والجنى الداني ٦٣، ٦٤ والأشموني ٣٠٩/٣

قِفَا نَبكِ مِن ذِكرى حبيبٍ ومنزلِ ** بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحومَلِ

ذكر النحاس أنَّ فاء العطف في قوله : " فحومل" يجوز فيها وجهان ، هما :

الوجه الأول : أن تكون الفاء بمعنى " الواو" ؛ لأنَّ "بين" تقع معها الواو ، لأنَّه لا يجوز أن تقول : زيدٌ بين زيد فخالدٍ ؛ لأنَّك إذا قلت : المال بين زيدٍ وعمرٍو، فقد احتويا عليه ، فهذا موضع الواو ، لأنَّها للاجتماع ، فإن جئت بالفاء وقع التفريق فلم يجز ، وعلى هذا كان الأصمعي يرويه : بين الدخول وحومل [١]، وهذا مذهب الجمهور . [٢]

الوجه الثاني : أن تكون الفاء على أصلها ، وليست بمعنى الواو . [٣]

وهذا الوجه قاله : يعقوب بن السكيت ، واختاره ابن عصفور ، وجاز العطف بالفاء في بيت امريء القيس ، لأنَّ الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : بين أهل الدخول فحومل ، أو بين نواحي الدخول ، أو بين أماكن الدخول فأماكن حومل ."[٤]

وقد اختار النحاس أيضاً الوجه الثاني واحتج لمن رواه بالفاء ، وأراد معنى الفاء بأنَّ هذا ليس بمنزلة قولك : المال بين زيد وعمرو ؛ لأنَّ " الدخول" موضع يشتمل على مواضع ، فلو قلت : عبد الله بين الدخول ، تريد : بين مواضع الدخول لتم الكلام ، كما تقول : دُورُنا بين مِصر ، تريد : بين أهل مِصر ، وكما تقول : جلست بين العلماء فالزهاد ، فعلى هذا قوله : بين الدخول ، ثم عطف

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٩٩/١ ، ١٠٠

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١٦٢/١

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ١٠٠

(٤) هذا أحد قولين لابن عصفور والقول الآخر إنَّها بمعنى الواو كما قال الجمهور ، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ وأوضح المسالك لابن هشام ٣٢١/٣ وشرح الألفية للأشموني ٣٨٨/١، ٣٨٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بالفاء وأراد : بين مواضع الدخول وبين مواضع حومل ، ولم يرد موضعاً بين الدخول فحومل .[١]

وقد ذكر النحويون من معاني الفاء العاطفة أنَّها تكون للتعقيب، وهو كل شيء بحسبه ، مثل: تزوج فلان فولد له . إذا لم يكن بينهما إلَّا مدة الحمل .

وقد تخرج الفاء العاطفة عن أصلها وتقع تارة بمعنى " ثمَّ " ، ومنه قوله تعالى: " ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا "[٢]، فالفاءات في هذه الآية بمعنى " ثمَّ " لتراخي معطوفاتها .[٣]

وتارة تكون الفاء بمعنى الواو ، وهذا ما قاله الجمهور وذكره النحاس في بيت امريء القيس السابق .

وهناك وجه ثالث لم يذكره النحاس في بيت امريء القيس السابق ، وذكره ابن هشام ، ونسبه إلى بعض البغداديين وهو تقدير "ما" قبل "بين" ، وأن تكون الفاء للغاية بمعنى " إلى" وقد استغرب ابن هشام هذا الوجه فقال : " وقال بعض البغداديين الأصل : ما بين ، فحذف "ما" دون "بين" ... ومثله "مَا بَعُوضةً فمَا فَوقَهَا"[٤] قال : والفاء نائبة عن "إلى" ... وكون الفاء للغاية بمنزلة "إلى" غريب."[٥]

وما دعا ابن هشام إلى الحكم على هذا الوجه بالغرابة هو قولهم : إنَّ الفاء التي هي حرف عطف جاءت للغاية بمعنى "إلى" التي هي حرف جر ، والتقدير

---

(١) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٩٩/١ ، ١٠٠ ومغني اللبيب ١٦٢/١
(٢) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.
(٣) مغني اللبيب ١٦٢/١
(٤) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٦٢/١

عندهم : ما بين الدخول إلى حومل ، وفي الآية السابقة : ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، فاستغرب ابن هشام هذا الوجه لأمرين :

الأول : تقدير "ما" محذوفة قبل "بين" .

الثاني : خروج الفاء عن إفادتها العطف إلى كونها للغاية بمنزلة "إلى" .

والوجهان الأول والثاني لم يخرج المعنى فيهما عن حرف العطف ، فهي فيهما على الأصل بمعنى الفاء ،أو بمعنى حرف عطف آخر وهو "الواو" ،أمَّا الوجه الثالث وهو أنَّ الفاء بمعنى "إلى" فهذا الوجه فيه مناقشة وتأمل لدى النحويين لخروج حرف العطف ومجيئه بمعنى حرف آخر وهو حرف الجر.

<u>رأي النحويين في مجيء الفاء للغاية بمعنى "إلى" :</u>

قبل أن أذكر رأي النحويين القائلين بجواز مجيء الفاء للغاية بمعنى "إلى" وحجتهم في ذلك ، ومناقشتهم فيما قالوا أودُّ أن أصحح نسبة هذا الرأي إلى قائله ، فابن هشام نسبه إلى بعض البغداديين وبالرجوع إلى بعض كتب النحو والإعراب تبين أنَّ من قال : إنَّ الفاء تجيء للغاية بمعنى "إلى" هم بعض الكوفيين كما نسبه إليهم ابن عطية [١]، ونسبه المهدوي للكوفيين ، ونسبه غيرهما للكسائي والفراء[٢] ، وقد نسبه أبو حيان للكوفيين[٣] ، وما سأنقله عن الفراء يؤكد صحة هذا الكلام ، فقد يكون هذا رأي الكوفيين أو بعضهم ، ثم اختاره بعض البغداديين بعد ذلك ونسبه إليهم ابن هشام .

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١١١/١

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢٢/١ والبحر المحيط ٢٦٧/١

(٣) ينظر : الارتشاف ١٤٤٤/٣ والبحر المحيط ٢٦٧/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال الفراء في نصب " بعوضة " في تفسير قوله تعالى : "مَثَلًا مَا بَعُوضَـةً فَمَا فَوْقَهَا"(١): "وأمَّا الوجه الثالث- وهو أحبها إليَّ - فأن تجعل المعنى على : إنَّ الله لا يستحيى أن يضرب مثلاً ما بين بعوضةً إلى ما فوقها"(٢).

هذا نصه وتوجيهه للفاء أنَّها بمعنى "إلى" كما فسر ذلك في هذه الآية الكريمة .

حجة الكوفيين في مجيء الفاء بمعنى " إلى" :

احتج الكوفيون على صحة مذهبهم بما يأتي :

أولاً : أنَّ العرب إذا ألقت "بين" من الكلام تصلح "إلى" في آخره نصبوا الحـرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ"بين" والآخر بـ"إلى" فيقولون : مطرنا مـا زبالةَ فالثعلبيةَ ، وله عشرون ناقةً فجمَلاً.(٣)

وقد ذكر الفراء الدليل على تقدير "إلى" إذا سقطت "بين" ، فقال : " فإذا لـم تصلح "إلى" في آخر الكلام لم يجزْ سقوطُ "بين" من ذلك أن تقول: داري ما بَـيْنَ الكوفة والمدينة. فلا يجوز أن تقول : داري ما الكوفة فالمدينة ، لأنَّ "إلى" إنَّمـا تصلح إذا كان ما بين المدينة والكوفة كلُّه من دارك ، كما كان المطر آخذاً ما بين زُبالَة إلى الثَّعلبية" .(٤)

ثانيًا : أنَّه قد جاء التصريح بـ"إلى" في بعض المواضع كما في قول الشاعر :(٥)

يَا أَحسَنَ النَّاسِ ما قَرْنَاً إلى قَدَمٍ ** ولا حِبالَ مُحبٍّ واصلٍ تَصِلُ

(١) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٢) معاني القرآن ٢٢/١
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢/١والمغني ١٦٣/١ والبحر المحيط ٢٦٧/١ والدرر ١٧٠/٢
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣/١
(٥) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، ينظر: البحر المحيط ٢٦٧/١، ومغنـي اللبيـب ١٦٣/١، والدرر ١٧٠/٢ وروي بقوله: هي أحسن الناس ما قرناً فقدما. في معاني القرآن للفراء ٢٢/١

ونقل الفراء التصريح بـ"إلى" عن الكسائي فقال : " قال الكسائي : سمعت أعرابياً وقد رأى الهلال فقال : الحمد لله ما إهلالك إلى سَرارِك. يريد ما بين إهلالِك إلى سرارك ، فجعلوا النصب الذي كان يكون في "بَيْنَ" فيما بعده إذا سقطت ليُعلم أنَّ معنى "بَيْنَ" مُرادٌ ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : الشنق ما خمساً إلَى خمس وعشرين[١]، يريد ما بين خمس إلى خمس وعشرين ."[٢]

هذه حجة الكوفيين ، وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون فلا تخرج الفاء من معنى العطف إلى معنى حرف آخر غير العطف وهو حرف الجر ، وإنَّما قد تخرج من معنى حرف العطف وهو الفاء إلى معنى حرف عطف آخر وهو الواو كما سبق قول الجمهور في بيت امريء القيس إنَّ الفاء بمعنى الواو .

وقد أشار ابن جني في سر الصناعة إلى المعنى المراد بما احتج به الكوفيون، فقال :"مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية ، إذا أردت أنَّ المطر انتظم في الأماكن التي ما بين هاتين القريتين، يقروها شيئاً فشيئاً بلا فرجة. فإذا قلت : مطرنا ما بين زبالة والثعلبية، فإنَّما أفدت بهذا القول أنَّ المطر وقع بينهما ، ولم ترد أنَّه اتصل في هذه الأماكن من أولها إلى آخرها"[٣]

وعلى ما قاله ابن جني فلا فائدة في جعل الفاء بمعنى "إلى" .[٤]

وأيضًا تمثيل الكوفيين ومن تبعهم بقوله تعالى : " مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"[٥]، وتقديرهم : الفاء للغاية بمعنى "إلى" رُدَّ بأنَّ هذا لا يتعين فقد قال

---

(١) فسر الفراء الشنق فقال: والشنق ما لم تجب فيه الفريضة من الإبل والأوقاص في البقر، والأوقاص: جمع وقص بالتحريك: (ما بين الفريضتين مما لم تجب فيه الزكاة كالشنق) ينظر: معاني القرآن ٢٣/١

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٣/١ وينظر : البحر المحيط ٢٦٧/١

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٢٥١

(٤) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ١٠/١١

(٥) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الزمخشري : " (ما) هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شيوعاً وعموماً ... وانتصب (بَعُوضَةً) بأنَّها عطف بيان لـ"مثلاً" ، أو مفعول لـ"يضرب" و(مَثَلًا) حال عن النكرة مقدمة عليه ، أو انتصبا مفعولين فجرى "ضرب" مجرى "جعل"." (١)

هذا وقد اختار الهروي مذهب الكوفيين فقال عن الفاء : " وتكون نسقًا بمعنى "إلى" كقولك: مطرنا بين الكوفة فالقادسية ، المعنى : إلى القادسية ."(٢)

كما اختار رأي الكوفيين أيضًا بعض شراح معلقة امريء القيس، ومنهم أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي ، فقال : " ويجوز أن تكون الفاء بمعنى "إلى" فيكون المعنى أنَّ سقط اللوى ما بين الدخول إلى حومل ."(٣)

وبعد هذا الجدال وهذه التوجيهات في معنى الفاء في بيت امريء القيس ، وفي الشواهد السابقة أرى أنَّ الرأي الراجح منها هو الوجه الأول ، وهو رأي الجمهور، وهو أنَّ الفاء بمعنى الواو، ويدل على صحته عدة أمور:

الأمر الأول : أنَّ من معاني الفاء الترتيب في المعنى ، أو في الذكر ، والترتيب في الذكر قد يأتي لمجرد الاشتراك في الحكم ، وهنا يحسن وضع الفاء موضع الواو كما في قول امريء القيس السابق ، فكما يقول بعض النحويين : إنَّ كلاً من الدخول وحومل يشتمل على مواضع ومنازل فأضيف "بين" إليها لاشتمالها على متعدد تقديرًا ، وقد أشار المرادي إلى أنَّهما على اعتبار المتعدد حكمًا ، فجاءت الفاء بمنزلة الواو لتدل على مجرد الاشتراك في الحكم بين هذه المواضع وهو البكاء .(٤)

---

(١) الكشاف ٦٦/١
(٢) الأزهية في علم الحروف ص ٢٤٤
(٣) ينظر: شرح ديوان امريء القيس ص ١٧
(٤) الجنى الداني ص ٦٣، ٦٤

الأمر الثاني : مما يؤيد أنَّ الفاء هنا بمنزلة الواو رواية الأصمعي :[١]

** ... بين الدخول وحومل

بالواو ، ومن الآيات الكريمة التي حملها النحاس في كتابه إعراب القرآن الكريم على هذا التوجيه ، ومنها قوله تعالى :" أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ"[٢]، فاستقام استخدام "بين" هنا ، لأنَّ السحاب وإن كان واحدًا فهو في حكم المتعدد ، لأنَّه يشتمل على قطع كثيرة من السحاب ."[٣]

الأمر الثالث : أنَّ هذا الرأي ليس فيه تكلف وهو ادعاء حذف "ما" على توجيه الكوفيين في قول امريء القيس ، وهذا لا يجوز عند البصريين سواء كانت "ما" موصولة إذ لا يحذف الموصول وتبقى صلته، أو موصوفة ، إذ شرط حذف الموصوف بالجملة أو بالظرف أن يكون بعضًا من مجرور بمِن أو في ، وإنَّما احتاج إلى تقديرها ؛ لأنَّ " نبك" فعل متعد بنفسه يطلب مفعولاً يقال : بكيته ، ويتعدى بالحرف أيضًا فيقال : بكيت عليه ، وله .[٤]

وكذلك الرأي الثاني يحتاج إلى معونة ، وهي حذف مضاف تقديره : بين أهل الدخول ، أو بين نواحي الدخول ،أو بين أماكن الدخول فهذا أيضًا تكلف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

فثبت بهذا صحة مذهب الجمهور دون غيره مما قيل في معنى الفاء العاطفة في بيت امريء القيس ، وفي غيره من الشواهد السابقة وأنَّ ما قيل : إنَّ الفاء تأتي للغاية بمعنى "إلى" فهو غريب كما قال ابن هشام .

---

(١) ينظر : ديوان امريء القيس برواية الأصمعي ص ٨

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٤١/٣

(٤) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٨/١١ ، ٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- الواو زائدة ، أو عاطفة :

* - من قصيدة امريء القيس ، قوله : (١)

فلمَّا أجَزنَا ساحةَ الحَيِّ وانتَحَى ** بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

أورد النحاس قول النحويين في الواو في قوله : " وانتحى " وأنَّ فيها وجهين :

الوجه الأول : الواو زائدة ، وهذا رأي الكوفيين والأخفش ، فقد حكموا بزيادتها بناءً على تقدير جواب " لمَّا " ، لأنَّ جواب " لمَّا " عندهم قوله : "انتحى" ، وهو فعل ماض ، والواو مقحمة ، أي : زائدة ، والتقدير : فلمَّا أجزنا ساحة الحيِّ انتحى بنا .

الوجه الثاني : الواو حرف عطف وليست زائدة ، وهذا رأي جمهور البصريين ؛ لأنَّهم يرون أنَّ الواو من حروف المعاني فهي حرف عطف ، ولا يجوز أن تزاد.(٢) وعلى هذا يكون جواب " لمَّا " محذوف ، وتقديره في البيت : فلمَّا أجزنا ساحة الحيِّ أمنَّاه ، وقد اختار النحاس هذا الوجه .(٣)

وهذا الوجه على القول بحذف جواب " لمَّا ، وهناك رأي يقول : جواب " لمَّا " غير محذوف وهو الفعل الماضي " هَصَرَ " وهو مذهب أبي عبيدة فقد زعم أنَّ الجواب في البيت التالي ؛ لأنَّه روى بعده :

هَصَرْتُ بِفُودي رَأسهَا فتَمَايَلَتْ ** عَلَيَّ هَضيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ (٤)

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر: ديوانه ص ١٥ وفيه " بنا بَطنُ حِقفٍ ذي رُكام عقنقل " وشرح القصائد التسع للنحاس ١٣٤/١ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٢٧

(٢) ينظر : الكتاب ١٠٣/٣والمقتضب للمبرد٧٧/٢ ، ٧٨والإنصاف للأنباري ص٢٦٨ - ٢٧٢ ومغني اللبيب٢/ ٣٦٢

(٣) ينظر : شرح القصائد التسع ١٣٦/١ ، ١٣٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٢٧

(٤) وهذا البيت ليس في ديوان امريء القيس ، وقال هذا الوجه أيضاً أبو منصور الجواليقي ، ينظر : شرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢٢٧ وينظر رأي أبي عبيدة في : شرح القصائد التسع للنحاس ١٣٧/١وهي رواية الجمهرة ص١٤٣ وشرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٥٥ وشرح الزوزني ص ٩٨

والوجه الأول ، وهو القول بزيادة " الواو" نسب هذا الرأي الأنباري في الإنصاف إلى الكوفيين والأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين.(١) وكذلك نسبه ابن هشام إلى الكوفيين والأخفش وجماعة.(٢)

وما قاله الأخفش أنَّه يجوز أن تكون الواو زائدة ، كما جاء في بعض الشواهد ، ولكنَّه رجح عدم زيادتها وإضمار الجواب ، فقال في معاني القرآن : " وإضمار الخبر (الجواب) أحسن في الآية أيضاً وهو في الكلام كثير . " (٣)

وقد نقل ابن مالك عن الأخفش أنَّه أجاز زيادة الواو ، وقصر ذلك على باب " كان" ، قال ابن مالك : "وقال الأخفش في المسائل الصغرى : تقول : كنا ومن يأتنا نأته ، يجعلون الواو زائدة في باب كان ، ولا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب " كان" ، يعني لا تطرد زيادتها إلَّا في باب " كان".(٤)

وهذا ما قدره الكوفيون في أمثلة أخرى ، فقد زعموا أنَّ قول الله عز وجل : " فلمَّا أَسْلَمَا وتلَّهُ للجَبِينِ " (٥) زعموا أنَّ الواو زائدة ، وأنَّ المعنى : فلمَّا أسلمَا تلَّهُ للجبين .(٦) ، وكذا قالوا في قوله عز وجل : " حَتَّى إذَا جَاءُوها وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا " (٧)، نقل المبرد في المقتضب (٨)وابن جني في الخصائص (٩)وغيرهما من

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٦٦ مسألة رقم ٦٧ ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٧/٢ ورأي الكوفيين في إعراب القرآن للزجاج ص ٣٧
(٢) ينظر : مغني اللبيب ٣٦٢/٢
(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٩٧/٢
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٦/٣
(٥) من الآية ١٠٣ من سورة الصافات
(٦) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٣٦/١ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٢٧
(٧) من الآية ٧٣ من سورة الزمر
(٨) ينظر : المقتضب ٧٨/٢
(٩) ينظر : الخصائص ٤٣٥/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

النحويين أنَّ الكوفيين يرون أنَّ الواو زائدة ، والتقدير : حتَّى إذا جَاءوها فُتحت أَبوابُها ؛ لأنَّ " فُتحت " جواب " إذا." (١)

حجة الكوفيين ومن تبعهم في هذا الرأي :

احتج الكوفيون على القول بزيادة الواو بأنَّ زيادتها ظاهرة فيما جاء من شواهد من النثر ومن الشعر، وما جاء بعد الواو هو الجواب ، ولا يقدرون جواباً محذوفاً ، فمن النثر قوله تعالى : " حَتَّى إِذَا جَاءُوها وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا " (٢)، ومنه قوله تعالى : " فلمَّا أَسْلَمَا وتلَّهُ للجَبِينِ " (٣)ومن الشعر قوله :(٤)

فمَا بَالُ مَن أَسعَى لأَجبُرَ عَظمَهُ ** حِفاظاً ويَنوِي مِن سَفاهَتِهِ كَسرِي

الواو عندهم زائدة، والمعنى: منَ أسعى لأجبر عظمه حفاظاً يَنوي من سفاهته كسري .

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش وقال بزيادة الواو ، واستدل على مذهبهم بشواهد كثيرة من النثر ومن الشعر سبق ذكر بعضها . (٥)

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧ ، ٢٣٨ ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٧/٢ ومعاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ص ٣٧ وإعراب القرآن للنحاس ص ٨٩٠ والإنصاف ص ٣٦٦ – ٣٧٠ والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٢٧/٢ وابن يعيش ٩٥/٨ ومغني اللبيب ٣٦٢/٢ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢١٦/٢ وجعله العكبري جواب " حتى " وليس جواب "إذا" عند قوم، يريد الكوفيين، وقدر العكبري جوابها محذوف تقديره: اطمأنوا ونحو ذلك.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الزمر

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة الصافات

(٤) البيت من الطويل ، نسب لابن الذئبة ، وللأجرد الثقفي ، ولوعلة الجرمي ، ولغيرهم ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/٣ ومغني اللبيب ٣٦٢/٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ١١٩/٦ والمزهر للسيوطي ٩٢/١

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٥/٣ ، ٣٥٦

وقد خرَّج البصريون الشواهد التي استدل بها الكوفيون على حذف الجواب وعدم زيادة الواو ، وأنَّها حرف عطف ، قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : " حَتَّى إِذَا جَاءُوها وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا " [١] أين جوابها ؟ ... فقال : إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم ، لعلم المخبَر لأيِّ شيء وُضع هذا الكلام ". [٢]

وقد اختار المبرد رأي البصريين وهو أنَّ الواو عاطفة وجواب "إذا " في الآية السابقة محذوف واعترض على مذهب الكوفيين ،وقال : "وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو." [٣]

وقدره الزجاج في قوله تعالى : " حَتَّى إِذَا جَاءُوها وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا " [٤] : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم . [٥]

قيل : وما قدره الزجاج دل عليه قوله عز وجل : "طِبتُمْ فَادخُلُوهَا خَالِدِين."[٦]

والمعنى يتسع للوجهين السابقين في " الواو" في قوله : " وانتحى " إلَّا أنَّ الوجه الثاني هو الأوْلى ، وهو أنَّ الواو حرف عطف وليست زائدة ، وهو مذهب البصريين وقد اختاره النحاس ، وأنا أختاره أيضاً ، والذي يدل على صحته ما يأتي :

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الزمر
(٢) ينظر : الكتاب ١٠٣/٣ وينظر : المقتضب للمبرد ٧٧/٢ / ٧٨ والإنصاف للأنباري ص ٢٦٨ – ٢٧٢ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٢
(٣) ينظر : المقتضب ٧٧/٢
(٤) من الآية ٧٣ من سورة الزمر
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ص ٣٨
(٦) من الآية ٧٣ من سورة الزمر ، ينظر : تفسير القرآن للقرطبي ١٠٤/١٥ ، ٢٨٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أولاً : أنَّ الواو في الأصل حرف وُضع لمعنى فهي تفيد العطف ، فلا يجوز أن تزاد ، فقد أنكر المبرد أن يقع الشيء زائداً لغير معنى في شيء من الكلام [١]، والقول بعدم زيادتها في القرآن الكريم أوْلى .

ثانياً : أنَّ الشواهد التي استدل بها الكوفيون خرَّجها البصريون على أنَّ الواو حرف عطف وجواب الشرط محذوف لعلم السامع به كما نقل سيبويه عن الخليل ، وهو عربي جيد ، قال المبرد : " فأمَّا حذف الخبر [٢] فمعروف جيد ، من ذلك قوله : " وَلَوْ أَنَّ قُرآنَاً سُيِّرتْ بِهِ الجِبَالُ أَو قُطِّعَت بِهِ الأَرْضُ أَو كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى بَل للهِ الأَمرُ جَمِيعَاً . " [٣] خبره عند المفسرين : لكان هذا القرآن ."[٤]

ثالثاً : أنَّ الحكم على حروف المعاني بالأصالة ودلالتها على معنى هو الأصل [٥] ، وهو الأوْلى من الحكم عليها بالزيادة – ولا سيما في كلام الله تعالى – وهذه قضية أخرى تكلم عنها علماء اللغة والنحو والتفسير لا مجال للخوض فيها ها هنا ، وأيضاً لو لم يُرد الشاعر معنى الحرف لم يأت به ولاستقام الوزن بدونه .

رابعاً : الأوْلى أن يكون جواب لمَّا "هَصَرَ" في البيت التالي ، كما رواه أبو عبيدة وغيره[٦] ، لأنَّه أقوى معنى وأتم دلالة على الجواب ، فهو فعل ماض كما

---

(١) ينظر : المقتضب ٧٨/٢ وشرح القصائد التسع للنحاس ١٣٦/١ وتفسير القرطبي ٢٨٥/١٥

(٢) يريد : حذف الجواب فالمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر ، ينظر حاشية المقتضب ٧٩/٢

(٣) من الآية ٣١ من سورة الرعد

(٤) ينظر : المقتضب ٧٨/٢ ومعاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ص ٢١

(٥) ينظر : التفسير الكبير لفخر الدين الرازي ٤١/٢٤

(٦) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ١٣٧/١ وهي رواية الجمهرة ص ١٤٣ وينظر : شرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٥٥ والزوزني ص ٩٨

قال النحويون في جواب " لمَّا "، ولا حاجة إلى تقدير جواب محذوف ؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أوْلى مما يحتاج إلى تقدير .

* – من قصيدة لبيد بن ربيعة العامري ، قوله : [١]

حتَّى إذَا يَئِسَ الرُّماةُ وأَرْسَلُوا ** غُطْفاً دَواجِنَ قَافِلاً أَعْصَانُها

ذكر النحاس أنَّ الواو في قوله : " وأرسلوا" فيها وجهان ، هما :

الوجه الأول : أن تكون الواو زائدة غير عاطفة ، وهذا رأي الكوفيين ، فقد حكموا بزيادتها بناءً على تقدير جواب " إذا " ، وهو قوله : " أرسلوا " .

والمعنى على هذا الوجه : حتَّى إذا يَئِسَ الرُّماةُ أَرسَلُوا ، والواو زائدة . [٢]

الوجه الثاني : أن تكون الواو عاطفة ، وهذا مذهب البصريين ، فالواو عند أهل النظر – كما قال النحاس – لا يجوز زيادتها . [٣]

وعلى هذا الوجه يكون جواب " إذا " محذوفاً ، والمعنى : حتَّى إذا يئس الرُّماة تركوا رميها ، ثم حذف الجواب لعلم السامع ، والواو عاطفة ، أي : وأرسلوا غضفاً.[٤]

---

(١) والبيت من الكامل ، ينظر: ديوانه ص ٣١١ وشرح القصائد التسع للنحاس ٤٠٩/١

(٢) ينظر : شرح القصائد التسع للنحاس ٤٠٩/١ وإعراب القرآن للنحاس ص ٨٩٠ والخصائص ٤٣٥/٢ ذكر مذهب الكوفيين في قوله تعالى : " حَتَّى إذَا جَاءُوها وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا " من الآية ٧٣ من سورة الزمر .

(٣) ينظر : الكتاب ١٠٣/٣ والمقتضب ٧٨/٢ وإعراب القرآن للنحاس ص ٨٩٠ والإنصاف للأنباري ص ٣٦٦ – ٣٧٠ مسألة رقم ٦٧ ومغني اللبيب ٣٦٢/٢

(٤) ينظر : المقتضب للمبرد ٧٨/٢، نقل عنهم ذلك في قوله تعالى :" حتَّى إذا جاءُوهَا وفُتحتْ أبوابُها " آية ٧٣ من سورة الزمر وينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ٨٩٠ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والمعنى على حذف جواب إذا هو الأوْلى ، وتكون الواو حرف عطف على أصلها وعطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، وهذا أفضل في الصناعة النحوية لتوافق العطف .

وقد سبق اختيار مذهب البصريين في القول بأصالة الواو وعدم زيادتها وأنَّها للعطف – كما سبق في الشاهد السابق – ولا حاجة إلى إعادته هنا .

الخـاتـمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رَبِّ العالمين والصلاة والسلام على خـاتم الأنبيـاء والمرسـلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد هذا التطواف في موضوع يتعلق بالمعنى والإعراب في كتـاب يضـم أفضل ما في الشعر العربي الجاهلي ، وهو المعلقات أو القصـائد ، وموضـوع البحث " أَثَرُ اتِّسَاع المَعنَى في تَعَدُّد الإعراب عندَ النَحَّاس في شرحِ القَصَائد التِّسع المَشهورَات " قد أمكن إظهار واستنتاج الأمور الآتية :

أولاً : أنَّ المعنى هو الأهم في لغة التخاطب بين الشعوب ، لأنَّه يفصح عن مقصود المتكلم بما يفهمه المخاطب ، والإعراب فرع المعنى ، فلا يتأتى إعـراب كلمة في الجملة دون معرفة معناها ومؤداها الوظيفي في التركيب ، فقد اشـترك كثير من الوظائف النحوية للكلمات في وجه إعرابي واحد .

ثانياً : الاتساع في كلام العرب أكثر من أن يُحاط ، وقد اهتم النحـاة بهـذه الظاهرة لدى العرب .

ثالثاً : يُعدُّ اتساع المعنى السبب الرئيس فـي تعـدد الإعـراب (الوظيفـة النحوية) فتعدد المعاني يؤدي إلى تعدد الوظائف النحوية في الكلمة ، وهذه السمة ظاهرة في القرآن الكريم على أتم وجه وهي مظهر من مظاهر إعجازه البلاغي ، وكذلك الشعر العربي الفصيح فمن بلاغته اشتمال ألفاظه على أكثر مـن معنـى ، فاتساع المعنى أدى إلى تعدد الإعراب .

رابعاً : رصد النحويون في الاستعمال الحي للغة عند العرب أغراضاً ناتجة عن اتساع المعنى ، فقد كثر في كلامهم التقـديم والتـأخير والحـذف والزيـادة والإضمار وهذه الأغراض من شجاعة العربية ، والمعنى هو المعوَّل عليـه فـي تقدير هذه المواضع وإعرابها على هذه الأوجه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

خامساً : أوجه الإعراب الأربعة : الرفع والنصب والجر والجزم ، كل منها يُعدُّ علماً على معنى ودليلاً على إعراب أو أكثر حسب احتمال التركيب أكثر من معنى وهذا هو اتساع المعنى لدى النحويين .

سادساً : للإعراب وعلامته أهمية في الإبانة عن المعاني وإزالة اللبس وكشف الغموض لدي المخاطب فمن غير الإعراب ومن غير ظهور علامته في الكلام لاحتمل التركيب أكثر من معنى ، وهذا يجعل المخاطب في حيرة لعدم فهم مراد المتكلم ، وهل هذا الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو تابعاً ، أو مستفهماً عنه ، أو متعجباً منه ؟ وغير ذلك .

سابعاً : الإعراب يعطي المتكلم حرية التعبير بالخروج عن الأصل – في بعض الأحيان – بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة ، فإذا ظهر الإعراب فلا مانع من هذا التعبير واستعمال هذه الأغراض في الكلام ، لأنَّه لا لبس فيها ولا غموض على المخاطب ، فيجوز تقديم المفعول على الفاعل والخبر على المبتدأ ، لأنَّ كل كلمة ظهرت وظيفتها في الجملة بعلامة إعرابها ، وهذا ضرب من الاتساع سماه ابن جني " شجاعة العربية " (١)

ثامناً : تتجلى فائدة الإعراب جلياً وإظهار علاماته على أواخر الكلمات في ضبط الكلام ، وهو ما يسمى " بنقط الإعراب " والذي حد بصورة كبيرة من اللحن الذي كان سبباً في وضع علم النحو ، وقد كان أسبق من " نقط الإعجام " نظراً لأهميته .

تاسعاً : ما حدث من تعدد للإعراب كان نتيجة لتقدير معنى الكلمة ومؤداها الوظيفي في الجملة ، فتعدد الإعراب هو تعدد للوظيفة النحوية للكلمة واحتمالها لأكثر من وجه ، والفيصل في كل هذه الأوجه هو المعنى الذي به تتحدد وظيفة الكلمة في التركيب مما وقع منه الفعل ، أو وقع عليه الفعل ، أو ابتدأ به الكلام ، أو أخبر به ، أو كان حالاً ، أو تمييزاً ، أو وصفاً لما قبله ، وهكذا ، وهذا يدل على ما اتسمت به اللغة العربية من ثراء وكثرة معاني ألفاظها حيث يدل اللفظ الواحد على عدة معانٍ ، فلا حجر على المعاني واتساعها .

---

(١) ينظر : الخصائص ٢/٣٤٤

عاشراً : تعدد الإعراب يعطي تنوعاً وكثرة في الجمل والتراكيب ، وتفسيراً للنصوص بما يحتمله المعنى ، وهذا ما اجتهد فيه علماء النحو والإعراب والتفسير بما يخدم كتاب الله عز وجل وفهم آياته ، وفهم الأحاديث النبوية الشريفة ، وتراثنا العربي من نثر أو شعر ، وهي ظاهرة برزت منذ ظهور علم النحو وفي كتب الأعاريب والتفاسير واجتهاد العلماء نحوها .

حادي عشر : اتخذ أبو جعفر النحاس المعنى دليلاً له في اختيار الوجه الإعرابي الأفضل ، وفي توجيه الإعراب (الوظيفة النحوية) بناء على الأقوى في المعنى ، فقد كان يربط الإعراب بالمعني ، وهذه سمة غالبة في توجيه الإعراب عند النحاس كما سبق .

ثاني عشر : توجيه الإعراب عند النحاس لا يخالف الصناعة النحوية ، وهذا ما استقر عليه النحويون فيما وضع من قواعد نحوية لا يجوز مخالفتها .

ثالث عشر : استخدام النحاس أسلوب الحوار مع القاريء ، فقد كان يشارك القاريء في الحوار حتى يضمن حضور الذهن ، وهذا الأسلوب جاء كثيراً في توجيه الأوجه الإعرابية (الوظيفة النحوية) كما سبق .

رابع عشر : كان النحاس يعرض أوجه الإعراب والوظيفة النحوية ، ومعاني الأبيات – أحياناً – بطريقة السؤال والجواب ، وهذا أسلوب أمثل في العرض لأنَّه يسترعي انتباه القاريء ليصغى لما يقوله.

<u>وأخيراً التوصية :</u>

لغتنا العربية غنية بتراثها ولم تبح بكل أسرارها لذا أرى أنَّها تحتاج من المتخصصين إلى الإكثار من الدراسة المتأنية للنصوص وتحليلها تحليلاً عميقاً لكشف ما فيها من معانٍ وأغراض تخدم لغتنا العربية وتساعد على فهم القرآن الكريم وفهم معانيه ، وهذا ما يسمى بنحو النص .

تم بفضل الله تعالى وتوفيقه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد - ط أولى مطبعة المدني - القاهرة ١٩٩٨م - ١٤١٨هـ .
٣- الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
٤- أساس البلاغة للزمخشري تحقيق / محمد باسل عيون السود - الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٥- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني تحقيق/ محمود شاكر، ط - دار المدني بجدة .
٦- أسرار العربية للأنباري تحقيق / محمد حسين شمس الدين - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت .
٧- الأشباه والنظائر للسيوطي - الناشر : دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م
٨- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - ط دار المعارف بمصر - ط رابعة ١٩٨٧ م
٩- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلي - ط - الأردن ١٩٨٥م
١٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه - طبعة - دار الهلال ١٩٨٥ م
١١- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير غازي زاهد - ط القاهرة ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ
١٢- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني تحقيق د/إحسان عباس وآخرين - ط دار صادر بيروت - لبنان
١٣- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي - الناشر : جامعة بنغازي ١٩٧٤م
١٤- الأمالي لأبى علي القالي - ط بيروت ١٩٨٧م - ١٤٠٧هـ.
١٥- الأمالي الشجرية لابن الشجري - ط بيروت بدون تاريخ.
١٦- أمالي المرتضي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - الناشر عيسى البابي الحلبي ١٩٥٤م

١٧- إملاء ما من به الرحمن للعكبري ط بيروت ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ ٠
١٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط دار الفكر العربي – القاهرة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تحقيق /محمد محى الدين عبد الحميد – ط – القاهرة – بدون تاريخ٠
٢٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محي الدين عبد الحميد – ط دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩ م
٢١- الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق / حسن شاذلي فرهود – ط – الرياض – ط أولى ١٩٦٩ م
٢٢- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د / مازن المبارك – الناشر دار النفائس بيروت – ط خامسة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٢٣- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن الأنباري تحقيق/محي الدين عبد الرحمن رمضان- مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م
٢٤- البحر المحيط لأبى حيان – مطبعة السعادة القاهرة ٠
٢٥- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق/ أبو الفضل الدمياطي – ط دار الحديث – القاهرة ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م
٢٦- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – بيروت – بدون تاريخ
٢٧- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة ١٩٨٠م٠
٢٨- تاج العروس للزبيدي – ط دار الهداية .
٢٩- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى ١٩٨٢م ٠
٣٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق / محمد باسل عيون السود – ط – دار الكتب العلمية – بيروت
٣١- التفسير البسيط للواحدي تحقيق د/ محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان ط – جامعة الإمام السعودية ط – أولى ١٤٣٠ م
٣٢- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي- ط دار الفكر ط أولى١٤٠١هـ –١٩٨١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣٣- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق / مجموعة من المحققين – ط أولى دار السلام للطباعة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
٣٤- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق / محمد عوض مرعب ط – أولى دار إحياء التراث العربي ٢٠٠١م
٣٥- التوطئة في النحو لأبي علي الشلوبين تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – ط الكويت ١٩٨١م
٣٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي – ط مؤسسة الرسالة
٣٧- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د/ على توفيق الحمد ١٩٨٥م – ١٤٠٥هـ
٣٨- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي تحقيق/ علي محمد البجاوي – ط نهضة مصر ١٩٨١ م
٣٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ١٩٨٣م
٤٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للأربلي – مطبعة وادي النيل بمصر ١٤٢٩هـ
٤١- حاشية الصبان على الأشموني - ط عيسى البابي الحلبي بمصر ٠
٤٢- الحجة في علل القراءات السبع للفارسي تحقيق / على النجدي ناصف وآخرين ط القاهرة – ١٩٨٣م – ١٤٠٣ هـ
٤٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي – الناشر دار الطليعة – بيروت
٤٤- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق/عبد السلام هارون ط- القاهرة١٩٨٩م- ١٤٠٩هـ
٤٥- الخصائص لابن جنى تحقيق /الشربيني شريده ط دار الحديث القاهرة ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ
٤٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ط – القاهرة ١٣٢٨ هـ ٠
٤٧- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق/محمود محمد شاكر- الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة
٤٨- ديوان الأعشى الكبير شرحه / مهدى محمد ناصر الدين ط – بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ

٤٩- ديوان امرئ القيس صححه / مصطفى عبد الشافي - بيروت ١٩٨٣م - ١٤٠٣هـ
٥٠- ديوان بشر بن أبي خازم - قدم له/ مجيد طراد - الناشر دار الكتاب العربي ط - أولى ١٩٩٤م
٥١- ديوان حاتم الطائي - ط دار صادر - بيروت
٥٢- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري تحقيق/إميل بديع يعقوب - الناشر دار الكتاب العربي١٩٩١م
٥٣- ديوان زهير بن أبي سلمى - شرح /علي فاعور - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م
٥٤- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري تحقيق/ درية الخطيب ط - دمشق ١٩٧٥م
٥٥- ديوان العجاج رواية الأصمعي تحقيق د / عزة حسن .
٥٦- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي تحقيق/إميل بديع يعقوب - الناشر دار الكتاب العربي١٩٩١م
٥٧- ديوان عنترة بن شداد - ط دار المعرفة - بيروت
٥٨ - ديوان الفرزدق - ط - بيروت .
٥٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري - ط دار صادر - بيروت ١٩٦٦ م
٦٠- ديوان النابغة الذبياني شرح /عباس عبد الساتر - بيروت ١٩٨٤م - ١٤٠٥ هـ
٦١- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ م
٦٢- رصف المباني للمالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط - دمشق ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ
٦٣- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري تحقيق د / يحي مراد - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٦٤- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د/حسن هنداوي - دمشق ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ
٦٥- سمط اللآليء لأبي عبيد البكري تحقيق/عبد العزيز الميمني ط لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٦م
٦٦- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي - رتبه /حسان عبد المنان ط - بيت الأفكار الدولية .
٦٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للحنبلي - ط مكتبة القدس ١٣٥٠ هـ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦٨ – شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق /عبد العزيز رباح ط دمشق ١٩٧٨م
٦٩- شرح أدب الكاتب للجواليقي تحقيق دكتورة/ طيبة حمد بودي – كلية الآداب – الكويت١٩٩٥م
٧٠– شرح ألفية ابن مالك للأشموني ط عيسى البابي الحلبي – مصر ٠
٧١– شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٥ م- ١٤٢٦ هـ ٠
٧٢– شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد – ط بيروت
٧٣– شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون ط هجر القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١٠ هـ ٠
٧٤- شرح الجمل لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح ط – العراق ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م
٧٥– شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق/أحمد أمين وعبد السلام هارون – ط ثانية لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧ م
٧٦– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام تحقيق/محمد أبو فضل عاشور ط – دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٧٧– شرح الشواهد الكبرى للعيني – ط بولاق ١٢٩٩ هـ
٧٨– شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي تصحيح / محمد محمود الشنقيطي – ط لجنة التراث العربي .
٧٩- شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس تحقيق/أحمد خطاب – ط دار الحرية للطباعة – بغداد ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
٨٠– شرح كافيه ابن الحاجب للرضي تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر – بدون تاريخ
٨١– شرح كافية ابن الحاجب للرضي – ط بيروت ٠
٨٢– شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ط مكة المكرمة
٨٣– شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د/ رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٩٠م
٨٤- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري تحقيق/عبد السلام هارون ط- دار المعارف ١٣٨٢ هـ
٨٥– شرح المعلقات العشر للزوزني– الناشر الدار العالمية ط أولى ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م
٨٦– شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي ط – دار النصر للطباعة والنشر

٨٧- شرح المفصل لابن يعيش ط – بيروت – بدون تاريخ .
٨٨- شعراء النصرانية قبل الإسلام – جمعه / الأب لويس شيخو – بيروت – لبنان
٨٩- الشعر والشعراء لابن قتيبة – ط – بيروت – بدون تاريخ.
٩٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/ الشريف الحسيني ط مكة المكرم١٩٨٦م
٩١- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك – القاهرة – بدون تاريخ .
٩٢- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس تحقيق / السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٧٧م
٩٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفار – الناشر دار العلم للملايين – ط رابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
٩٤- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي شرح / محمود محمد شاكر ط – القاهرة ١٩٨٠ م
٩٥- طبقات المفسرين للداودي تحقيق / علي محمد عمر ط – القاهرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م
٩٦- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط دار المعارف ١٩٧٣م
٩٧- العمدة لابن رشيق – هندبة ١٣٤٤ هـ
٩٨- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري – نشر برجشتراسر– القاهرة ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م
٩٩- فوات الوفيات تأليف / محمد شاكر تحقيق/ إحسان عباس – ط أولى دار صادر– بيروت ١٩٧٣م
١٠٠- القاموس المحيط للفيروز أبادى ط – دار الحديث – القاهرة – بدون تاريخ .
١٠١- الكامل للمبرد تعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – بدون تاريخ.
١٠٢- الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون – ط مكتبة الخانجي – القاهرة .
١٠٣- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي تحقيق د/ محمود محمد الطناحي– القاهرة ١٩٨٨م– ١٤٠٨هـ
١٠٤- الكشاف للزمخشري رتبه وضبطه وصححه / مصطفى حسين أحمد – القاهرة ١٩٨٦م
١٠٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ط – الآستانة ١٩٤١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٠٦- كشف المشكل في النحو لعلي بن حيدرة اليمني تحقيق د/ هادى عطيه مطر ١٩٨٤م
١٠٧- لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف – القاهرة – بدون تاريخ.
١٠٨- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للأندلسي تحقيق /محمد شعبان عبد الوهاب – ط دار المقتبس ١٩٧٨ م
١٠٩- المتبع في شرح اللمع للعكبري تحقيق د / عبد الحميد حمد الزاوي – منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ط أولى ١٩٩٤ م
١١٠- مجالس ثعلب تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٩٨٧ م
١١١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق / علي النجدي والدكتور/ عبد الفتاح شلبي – ط ثانية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م
١١٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
١١٣- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تحقيق د / عبد الحميد هنداوي – ط دار الكتب العلمية بيروت منشورات – محمد علي بيضون .
١١٤- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه عني بنشره/ برجشتراسر– القاهرة بدون تاريخ
١١٥- المخصص لابن سيده تحقيق / الشنقيطي ط- بولاق ١٣١٨ هـ
١١٦- المسائل المشكلة للفارسي تحقيق د/ يحي مراد ط – دار الكتب العلمية ط أولى ٢٠٠٣م
١١٧- المسائل المنثورة للفارسي تحقيق د / شريف عبد الكريم النجار – ط دار عمار للنشر والتوزيع
١١٨- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات – دار المدني ١٩٨٤م
١١٩- المستوفي في النحو لابن فرخان تحقيق د/ محمد بدوي مختون ط – القاهرة١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
١٢٠- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/هدى محمود قراعة– القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١١هـ
١٢١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ١٩٨٨م – ١٤٠٨هـ

١٢٢- معاني القرآن للفراء تحقيق / محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م
١٢٣- المعاني الكبير لابن قتيبة تحقيق / سالم الكرنكوي – حيدر أباد ١٣٦٨ هـ
١٢٤- معاني النحو د / فاضل صالح السامرائي – ط دار الفكر للطباعة والنشر ط – أولى ٢٠٠٠م
١٢٥- معجم الأدباء لياقوت الحموي – ط أولى بمصر ١٩٢٨ م
١٢٦- معجم البلدان لياقوت الحموي – ط بيروت – لبنان ١٩٥٧ م
١٢٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة .
١٢٨- المفصل في علم العربية للزمخشري – ط بيروت – بدون تاريخ٠
١٢٩- مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م
١٣٠- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق/كاظم بحر المرجان ط – بغداد ١٩٨٢م
١٣١- المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – ١٣٩٩ هـ ٠
١٣٢- مقدمة ابن خلدون تحقيق / عبد الله محمد الدرويش – الناشر دار يعرب ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م
١٣٣- المقرب لابن عصفور تحقيق/أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ط – بغداد١٩٨٦م
١٣٤- المنصف لابن جني تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – ١٩٥٤ م
١٣٥- النجوم الزاهرة لابن تعزي بردي – ط القاهرة ، بدون تاريخ
١٣٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري – المطابع المصرية ١٢٩٤ هـ
١٣٧- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تصحيح /على محمد محمد الصباغ – القاهرة
١٣٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي – ط مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ١٣٢٧ هـ
١٣٩- الوحشيات لأبي تمام تحقيق/ الأستاذ عبد العزيز الميمني ط – دار المعارف بمصر ١٩٦٣م
١٤٠- الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء / س ديدرينغ ١٣٨٩ هـ – ١٩٧٠ م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٠٦٧٣
٢-	Abstract	١٠٦٧٤
٣-	المقدمة :	١٠٦٧٥
٤-	التمهيد : التعريف بأبي جعفر النحاس وكتابه شرح القصائد التسع.	١٠٦٨٠
٥-	المطلب الأول : التعريف بأبي جعفر النحاس.	١٠٦٨٠
٦-	المطلب الثاني : التعريف بشرح القصائد التسع.	١٠٦٨٣
٧-	المبحث الأول : أثر اتساع المعنى في تعدد الإعراب وموقف النحاس منه.	١٠٦٨٧
٨-	المطلب الأول : اتساع المعنى وتعدد الإعراب.	١٠٦٨٧
٩-	المطلب الثاني : موقف النحاس من تعدد الإعراب.	١٠٧٠٢
١٠-	المبحث الثاني : تعدد الإعراب في الوجه الإعرابي الواحد.	١٠٧٠٩
١١-	المبحث الثالث : تعدد الإعراب في أكثر من وجه إعرابي.	١٠٧٥٨
١٢-	المبحث الرابع : تعدد الأحكام النحوية لاتساع المعنى.	١٠٨١٩
١٣-	المطلب الأول : تعدد أحكام الفعل لاتساع معناه.	١٠٨١٩
١٤-	المطلب الثاني : تعدد أحكام الحرف لاتساع معناه.	١٠٨٢٣
١٥-	الخاتمة .	١٠٨٤٧
١٦-	المصادر والمراجع .	١٠٨٥٠
١٧-	فهرس الموضوعات	١٠٨٥٨